نموذج ترخيص

أنا الطالب : عماد سالم محمد العتيبي أمنح الجامعة الأردنية و/ أو من تفوضه ترخيصاً غير حصري دون مقابل بنشر و / أو استعمال و / أو استغلال و / أو ترجمة و / أو تصوير و / أو إعادة إنتاج بأي طريقة كانت سواء ورقية و / أو إلكترونية أو غير ذلك رسالة الماجستير / الدكتوراه المقدمة من قبلي وعنوانها.

أثر حزب العدالة والتنمية في النظام السياسي التركي من عام (٢٠٠٢ - ٢٠١٤)

وذلك لغايات البحث العلمي و / أو التبادل مع المؤسسات التعليمية والجامعات و / أو لأي غاية أخرى تراها الجامعة الأردنية مناسبة، وأمنح الجامعة الحق بالترخيص للغير بجميع أو بعض ما رخصته لها.

اسم الطالب: عماد سالم محمد العتيبي

التوقيع:

التاريخ: ٦/٥/٢٠١٥

أثر حزب العدالة والتّنمية في النّظام السّياسيّ التّركي

من عام (2002 – 2014)

إعداد

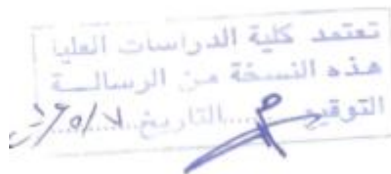
حماد سالم محمد القيسي

المشرف

الأستاذ الدّكتور أمين مشاقبة

قدمت هذه الرّسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

العلوم السّياسيّة



كليّة الدّراسات العليا

الجامعة الأردنيّة

آيار/ 2015

ب

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة (أثر حزب العدالة والتنمية في النظام السياسي التركي من عام (٢٠٠٢-٢٠١٤) وأجيزت بتاريخ ٢٠١٥/٥/٣

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيـــــــــــــع
الأستاذ الدكتور أمين عواد المشاقبة، مشرفاً أستاذ – سياسة مقارنة	....
الأستاذ الدكتور فيصل عودة الرفوع، عضواً أستاذ – علاقات دولية	....
الدكتور وليد خالد أبو دلبوح، عضواً أستاذ مشارك – دراسات إستراتيجية وأمنية	....
الدكتور هاني عبدالكريم أخو إرشيدة ، عضواً أستاذ مشارك– علوم سياسية (جامعة آل البيت)	....

الإهداء

إلهي لا يطيب اللّيل إلا بشكرك ولا يطيب النّهار إلابطاعتك.. ولا تطيب اللّحظات إلا بذكرك.. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك.. ولا تطيب الجنّة إلا برؤيتك.

إلى من كلّله الله بالهيبة والوقار.. إلى من علّمني العطاء بدون انتظار .. إلى من أحمل اسمه بكلّ افتخار ..أرجو من الله أن يديمك وستبقى كلماتك نجوما أهتدي بها اليوم وفي الغد..

والدي العزيز

إلى ملاكي في الحياة..إلى بسمة الحياة وسر الوجود

إلى من كان دعاؤها سرّ نجاحي وحنانها بلسم جراحي

والدتي الحبيبة

إلى من أرى التّفاؤل بعينيها..والسّعادة في ضحكتها

إلى سندي وسرّ وجودي

زوجتي الغالية

إلى من حبّهم يجري في عروقي ويلهج بذكراهم فؤادي، إلى أخواتي وإخواني ، إلى من علّموني حروفا من ذهب، إلى من صاغوا لنا علمهم حروفا، ومن فكرهم منارة تنير لنا مسيرة العلم والنّجاح إلى أساتذتي الأكارم

إلى هذا الصّرح العلميّ العريق

الجامعة الأردنيّة

الباحث

حماد سالم القيسي

الشّكر والتّقدير

بسم الله، والصّلاة والسّلام على أشرف المرسلين، وخاتم الأنبياء والمرسلين - سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم -

يسعدني ويطيب لي أن أقدّم الشّكر لأهله - أصحاب الأيدي البيضاء - الذين وقفوا معي، وزادوا من همّتي وأرشدوني إلى الصّواب، للدّكتور **أمين المشاقبة** ؛والذي ما بخل يوماً في وقتٍ، أوجهدٍ، أونصح، أو مشورةٍ، كما كانت لآرائه السّديدة الأثر في تجويد هذا العمل؛ فجزاه الله عنّا خير الجزاء، كما لابدّ أن أشكر وأقدّر أعضاء لجنة المناقشة الموقّرة والّذين قدّموا وتكبّدوا عناء القدوم لمناقشة هذا العمل المتواضع، وأخصّ بالذّكرالأستاذ الدّكتورالعميد **فيصل عودة الرّفوع** الّذي له سمعته الحسنة بين زملائه وطلابه في ميدان العلم، كما أشكر الأستاذ الدّكتور **وليد أبو دلبوح** ، فله منّي جزيل الشّكر على تواضعه وجهوده البارزة في خدمة طلبة العلم . كما لابد أن أثمّن عالياً الجهد الموصول للممتحن الخارجي الدّكتور **هاني أخورشيدة**، وما يقدّمه لطلبته من معلومات تستحقّ التّقدير، والّذي ما بخل يوما في توجيهنا نحو الأفضل. وهؤلاء لهم الأثرالكبير في إخراج هذا العمل على أكمل وجه، وأجمل صورة .

الباحث

حماد سالم القيسي

فهرس المحتويات

المحتوى	رقم الصّفحة
قرار لجنة المناقشة	ب
الإهداء	ج
الشّكروالتّقدير	د
فهرس المحتويات	ه
الملخّص	ز
الفصل الأوّل **الإطار العام للدّراسة**	1
مقدّمة	1
الإطار النّظري	3
مشكلة الدّراسة	5
أهميّة الدّراسة	5
أهداف الدّراسة	6
أسئلة الدّراسة	6
فرضيات الدّراسة	7
مفاهيم الدّراسة	7
الدّراسات السّابقة	8
مناهج الدراسة	11
حدود الدّراسة	12
الفصل الثّاني **الإطار التّاريخي والسّياسيّ والحزبيّ للنّظام السّياسيّ التّركي**	13
المبحث الأوّل: الإطارالتّاريخيّ	13
المبحث الثّاني: بنية النّظام السياسي التّركي	19
المبحث الثّالث: الحياة الحزبيّة في تركيا	24
الفصل الثّالث **نشأة حزب العدالة والتّنمية وأهدافه**	35
المبحث الأوّل: تأصيل تاريخي لنشأة الأحزاب السّياسيّة الإسلاميّة في تركيا	36
المبحث الثّاني: نشأة حزب العدالة والتّنمية	41
المبحث الثّالث:أهداف وبرامج حزب العدالة والتّنمية وأبرزقيادته .	47

المطلب الأوّل : أهداف وبرامج حزب العدالة والتّنمية	47
المطلب الثّاني: أبرز قيادات حزب العدالة والتّنمية	51
المبحث الرّابع: علاقة حزب العدالة والتّنمية بالأحزاب والتيارات السياسية التركية	56
الفصل الرّابع **الاصلاحات السّياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة الّتي قادها الحزب في الحياة السّياسيّة التّركيّة**	61
المبحث الأوّل: الإصلاحات الاقتصاديّة	64
المبحث الثّاني: الإصلاحات السّياسيّة والتّعديلات الدّستوريّة	70
المبحث الثّالث: الإصلاحات الاجتماعيّة	76
المطلب الأوّل: إصلاح التّعليم والصّحة	76
المطلب الثّاني: المشكلات الاجتماعيّة في تركيا	78
المبحث الرّابع: الإصلاحات في المؤسّسة العسكريّة	85
الفصل الخامس **تركيا ومحيطها الخارجي ورؤية مستقبليّة**	89
تركيا ومحيطها الخارجي	90
المبحث الأوّل : تركيا ومحيطها الإقليمي	90
المبحث الثّاني : تركيا ومحيطها الدّولي	98
المطلب الأوّل : تركيا والولايات المتحدة الأمريكيّة	98
المطلب الثّاني : تركيا والاتحاد الأوروبي	101
المبحث الثّالث : رؤية مستقبليّة	107
الخاتمة والإستنتاجات والتّوصيات	109
الخاتمة	109
الإستنتاجات	112
التّوصيات	113
قائمة المراجع	114
الملخّص باللّغة الإنجليزيّة	125

أثر حزب العدالة والتّنميّة في النّظام السّياسيّ التّركي

من عام (2002 – 2014)

إعداد

حماد سالم محمّد القيسي

المشرف

الأستاذ الدّكتور أمين مشاقبة

الملخّص

تهدف الدّراسة إلى تقديم بحث أكاديمي، للوقوف على تجربة حزب العدالة والتّنمية في تركيا، ومدى تأثيره في الحياة السّياسيّة التّركيّة، ومحيطها الإقليمي (الإسلامي والعربي) .

وتظهر أسباب نجاح الحزب من خلال التعرف على نشأته ، وكيفيّة ترسيخ فكره في الحياة السّياسيّة والاجتماعيّة للشعب التّركي المسلم، إضافة إلى مدى ملائمة هذه التّجربة للدّول العربيّة.

وتبرز أهميّة الدّراسة في كيفيّة تصدر حزب ذو خلفيّة إسلاميّة المشهد السّياسي تجذرت فيه العلمانيّة، ويحكمها دستور يرسخ لهذا الأم، ويحرس من قبل المؤسّسة العسكريّة .

وقد وضّحت الرّسالة كيفيّة وصول الحزب للسّلطة عن طريق تبني برنامج واضح وقابل للتطبيق في سائر المناحي الاجتماعيّة، وإنّ فقه الأولويات كان سر نجاح التّجربة، فقد حارب الفساد المستشري في مفاصل الدّولة، واستطاع تحجيم دور المؤسّسة العسكريّة وإبعادها عن معترك الحياة السّياسيّة، وقام الحزب بجهود حثيثة ومخّلصة لحلّ مشاكل الأقليات في المجتمع التّركي .

الفصل الأوّل
الإطار العام للدّراسة

مقدّمة:

تعدّ تركيّا اليوم إحدى الدّول الّتي تحظى بمكانة مميّزة في العلاقات الدّوليّة؛ لما تتمتع به من استراتيجيّة ورؤية قائمة على التّوازن بين مصالحها وعلاقاتها مع غيرها من الدّول الأخرى، وهذا أسلوب الدّول الّتي تسعى إلى التّطور والدّيناميكيّة في فضاء المحيط الدّولي.

وقد استطاعت تركيا أن تتخطى الحواجز والعوائق الّتي كانت مزروعة في بيئتها وأصبحت واحدة من الدّول الفاعلة والمؤثّرة على مستوى الإقليم ،وعلى مستوى العالم بفضل سياستها المتّبعة والهادفة إلى دفع عجلة التّطور في شتى المجالات السّياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة بما يكفل لها مكانا مميّزًا في عالم متطور ومتغيّر.

وانطلاقا من ذلك قمنا بدراسة أنموذج (حزب العدالة والتّنمية التّركي) والّذي أدّى من خلال رؤيته المرنة إلى وضع تركيا على قائمة الدّول الفاعلة والمؤثّرة في السّاحة الدّوليّة، ومنذ فترة استلام الحزب زمام الحكم والسّلطة أصبح الأنموذج الأقدرعلى تقديم الطّرح العملي للمشكلات الدّاخليّة والخارجيّة الّتي تواجه تركيا وعلى المستويين الدّاخلي والخارجي، وتمكّن من بناء علاقات متوازنة فيما بينه وبين المؤسّسات الأخرى ومنها المؤسّسة العسكريّة الّتي تعتبر إحدى المؤسّسات الّتي لعبت دورا في النّظام السّياسي التّركي، وكذلك علاقة الحزب ذوالمرجعيّة الإسلاميّة بعلمانيّة الدّولة التّركيّة ،وما للحزب من بصمة واضحة وعلامة فارقة في معالجة التّناقض والتّضاد الحاصل بينهما ،وكيف استطاع الحزب التّأثير في المجتمع من خلال حمل المواطن على الإيمان بمعتقداته وأفكاره وبالتّغيير الّذي أحدثه منذ تسلمه السّلطة وعمله على تطويع النّظام لصالح أهدافه وخدمة لها لتتناغم معه.

ومن ثمّ معالجة مسألة هيمنة الحزب على الحياة السّياسيّة والإمساك بزمام السّلطة المتمثّلة برئاسة الحكومة ولاحقاً رئاسة الدّولة وعلى مدارثلاثة عشرعاما في الحكم بفضل قدرة الحزب وبرامجه وأيديولوجيّته القائمة على استراتيجيّة بعيدة المدى بحلول عصريّة لكافة التّحديات .

وتعد الأيديولوجيّة الحزبيّة القائمة على البرامجيّة والقدرة على مواجهة التّحديات الدّاخليّة والخارجيّة محط اهتمام وجذب للمواطن في الدّول الدّيمقراطيّة الّتي تأخذ بمبدأ تداول السّلطة والتّعدّديّة الحزبية وصولا إلى مراكز صنع القرار، فالحكم للشّعب من خلال إفراز حزب وإيصاله إلى سدة الحكم والسّلطة .

وقد استطاع حزب العدالة والتّنمية التّركي تشكيل منهج وفكر سياسي يحمل في طياته الاختلاف الواضح بينه وبين الأحزاب السّياسيّة الّتي تصنف ضمن قائمة الأحزاب ذات التّوجّه الإسلامي، وقد حاول الحزب أن ينأى بنفسه عن استخدام البعد الدّيني الإسلامي في أيديولوجيّته مؤكّدا على أن عدم التّعارض بين التوجه الإسلامي وعلمانية الدّولة التّركيّة، وبنى نهجا في التّعامل مع كثير من القضايا والمسائل السّياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة مثل :"موقفه من الدّيمقراطيّة التّعدّديّة، والفساد السّياسي، ودورالمؤسّسة العسكريّة في الحكم ،والحريّات العامّة ،والعلاقة بين الدّين والسّياسة والمجتمع، والموقف من صندوق النّقد الدّولي، والخصخصة و الاستثمارات الأجنبيّة، والعلاقة مع الولايات المتحدة ، وأوروبا...الخ[1].

وسنحاول في هذا البحث أن نلقي الضّوء على جملة من القضايا والمسائل ،ومنها نشأة الحزب وأهدافه وبرامجه، ورؤيته في إدارة دفة شؤون الحكم وأثره في الحياة السّياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والإصلاحات الّتي قام بها والوقوف على شكل وطبيعة العلاقة بينه وبين غيره من الأحزاب الأخرى وعلاقته مع المؤسّسة العسكريّة وأخيرا وليس آخرا رؤية مستقبليّة للحزب مع بيان مدى انسجام نوعية هذا النّهج أو الطّرح في العالم العربيّ لا سيما في مصر وتونس.

(1)خالد حسنين ،2004، **الجراحة التجميلية للعمل الاسلامي** ،عمان: مركز الامة للدراسات،ص،5.

الإطار النّظري:

منذ أن نشأت الأحزاب السّياسيّة في المجتمعات وهي تعمل على استقطاب المواطنين والنّخب من خلال طرح أيديولوجيّة برامجيّة أوعقائديّة قائمة على توجّه ذو أهداف واضحة بغية الوصول إلى السّلطة والتّغيير وتبنّي رؤيتها وإستراتيجيتها في الحكم متى وصلت له.

وسابقاً كان الحزب السّياسيّ يعني الفرقة وأي رأي مخالف للتّقاليد السّياسيّة ،أي الاختلاف أو المعارضة أو قسم من المجتمع ينفصل عن المجتمع في بعض تصوراته السّياسيّة، إلّا أنّ الحزب اليوم هو تنظيم سياسي يسعى للسّلطة كي يحقق مبادئه السّياسيّة في إطار منظومة الدّيمقراطيّة ، لأنّ الدّيمقراطيّة في أبسط صورها تعني تعدّد الأحزاب ؛ فالحزب هو أداة لتنظيم الممارسة السّياسيّة والمشاركة بين الطّبقات الحاكمة والطّبقات المحكومة ناهيك عن دور الحزب في تجميع المصالح وربط المواطن بالدّولة[1].

ومنذ العام 1850 لم تكن الأحزاب السّياسيّة معروفة بشكلها الحالي إلّا في الولايات المتحدة الأمريكيّة فقد وجدت تكتلات فكريّة ونوادي شعبيّة وكتل برلمانيّة إلّا أنها لم تكن تأخذ الطّابع الحزبي بالمعنى الحديث، ومع بداية عام 1950 أصبحت تظهر الأحزاب السّياسيّة في طابعها الحالي وترجع نشأة الأحزاب السّياسيّة ؛ الى نشأة وتطور الكتل البرلمانيّة، أما الأحزاب الدّينيّة فتعود في نشأتها إلى عام 1897 عندما قام حزب المسيحيين التّاريخيين؛ باحتجاج على وقوف الكاثوليك إلى جانب الثّورة وبعدها وجدت الأحزاب المسيحيّة سنة 1914 بدعم من رجال الإكليروس[2] .

ومتى استطاع الحزب السّياسي الوصول إلى السّلطة فإنه يصبح (الحزب الحاكم) إلا أن هناك أحزاب لدى وصولها تتكشف على حقائقها وتعجزعن تحقيق برامجها وأيديولوجيتها وخطاباتها الّتي كانت تنادي بها ففي التّطبيق العملي لوجود الحزب في السّلطة يتمّ الحكم عليه وتقييمه وتقييم تجربته وشعاراته [3].

---

(1)اسماعيل عبد الفتاح،2008،**معجم المصطلحات السّياسيّة والاستراتيجيّة،** ط1،القاهرة:العربي للنشر والتوزيع،ص،50.

(2)موريس ديفرجية ، 1972،**الأحزاب السّياسيّة**،بيروت:دار النهار،ص،6_ 14.

(3)نعمان الخطيب ، 1994،**الأحزاب السّياسيّة ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة،** الكرك :جامعة مؤته، ص،30.

والحزب السّياسي يستطيع الوصول إلى السّلطة والحكم عن طريق صناديق الاقتراع والتّنافس الّذي يؤدي إلى إفراز الحزب القوي والقادر في الدّول الدّيمقراطيّة الّتي تأخذ بالتّعدّديّة الحزبيّة، وثمة أحزاب عقائديّة (دينيّة) تؤمن بفكرة دينيّة تكون هي موجه لمسار الحزب وتطلعاته وأهدافه وتكون نقطة التقاء أعضاء الحزب وأنصاره والمتعاطفين معه وفق منطلق ديني حيث يستطيع التّأثير في النّاس وجذبهم، وقد نصت المادة (56) من دستور الجمهوريّة التّركيّة الصّادر في التاسع من يوليو عام 1961 "يملك المواطنون حقّ تأسيس الأحزاب السّياسيّة والانضمام إليها والخروج منها وفقا للقانون، وتؤسّس الأحزاب السّياسيّة دون إذن سابقا، وتعمل بحرية والأحزاب السّياسيّة سواء كانت في الحكم أو المعارضة، عنصر من عناصر الحياة السّياسيّة الدّيمقراطيّة "[1].

ويعد حزب العدالة والتّنمية التّركي من إحدى الأحزاب الّتي برزت بقوة في السّاحة السّياسيّة التّركيّة، وقد عمل على استقطاب المواطن التّركي من خلال مسألة البعد الدّيني والاعتدال في التّوجه والخطاب والبرامج والفكر، فاستحوذ على المشهد السّياسيّ التّركي منذ العام 2002 وعلى مدار أكثر من ثلاثة فترات متتالية على حكم تركيا ، ممّا يعني أنها تستطيع التّأثير على الرّأي العام وثنيه على تبني رؤية وأيديولوجيّة ذات طابع ديني في حين أنّ الدّولة التّركيّة هي دولة علمانيّة.

وسنحاول معرفة الأسباب الحقيقيّة الّتي أدّت إلى استمراريّة هذا التّنظيم الحزبي وبيان مدى قبوله على مستوى مختلف الشرائح والمكونات الاجتماعيّة وخلقه لتأييد شعبي وقدرته على التّأثير من خلال الخطابات أو البيانات أوالأيديولوجيّة، وكيف قاد حزب العدالة والتّنمية التّركي جملة من التّحوّلات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسّياسيّة داخل المجتمع التّركي ، وقدرته على التّأثير في بنية النّظام السّياسي والاجتماعي التّركي والدّليل على ذلك أنه لازال يحظى بالتّأييد والقبول العام لدى المواطن التّركي ولازال ممسكا بزمام السّلطة محاولاً تبني نهج منفتح ومتطوّر في إدارة الدّوله التّركيّة لتحقيق الأزدهار وجعل تركيا تتبوأ مركزاً ومكاناً في محيط دولي لا يكون فيه البقاء إلّا للأصلح.

وقد عمل حزب العدالة والتّنمية على طرح مشروع سياسي حقيقي وإصلاح يحقّق توازناً ذاتياً كما عمل على استقطاب اتّجاهات فكريّة وأيديولوجيّة مختلفة عن رؤيته إلى صفوفه من خلال تبني جملة من الأهداف الاستراتيجيّة المستقبليّة والّتي تؤدّي إلى تحقيق الاستقرار السّياسيّ والاجتماعي، والاقتصادي للبلاد ورفض سياسة الإقصاء ومشاريع الفرقة بين مختلف أطياف

---

(1)الخطيب نعمان،**مرجع سابق**،ص،75.

الشّعب على أساس العرق، أو الجنس، أو المذهب، وتعزيز النّهج السّياسيّ من خلال تجذير قيم الدّيمقراطيّة ودولة القانون والمؤسّسات الّتي تؤمن بالتّعدّديّة الفكريّة السّياسيّة والحزبيّة والسعي لتحقيق العدالة الاجتماعيّة والعمل على خرط المواطن وإشراكه في عمليّه صنع القرار السّياسيّ وتحديث الحياة السّياسيّة التّركيّة من خلال طرح برنامج سياسي عنوانه : "العمل من أجل تركيا واستقطاب مختلف شرائح المجتمع "[1].

مشكلة الدّراسة:

تتمثل مشكلة الدّراسة في مدى فهم وتقيّيم تجربة حزب العدالة والتّنمية ذوالمرجعيّة الإسلاميّة ووصوله السّلطة ودوره في تشكيل بنية النّظام السّياسيّ ومدى انسجامه مع النّهج الدّيمقراطيّ في ظلّ إخفاق هذه التّجربة في عدد من الدّول الأخرى،والوقوف على طبيعة العلاقة القائمة بين الحزب وبين المؤسّسة العسكريّة الّتي تمتلك القوة والإمكانيّات مقارنة مع حزب لا يمتلك مثلها ويعيش في ظلّ نظام حكم علماني.

أهميّة الدّراسة:

تقسم أهميّة الدّراسة إلى قسمين وهما:

1-الأهميّة العلميّة النّظريّة :

وتتمثّل في دراسة أثر حزب العدالة والتّنمية ذو الخلفيّة الإسلاميّة على بنية وشكل النّظام السّياسي التّركي بعد أن قارب الحكم العلماني على قرن من الزّمن، وكذلك دراسة دور الحزب منذ وصوله للسّلطة ومدى تبني توجهاته وبرامجه وقيمه في المجتمع التّركي خصوصا أنّ تركيا تتبنى نهج ديمقراطي يؤمن بالتّعدّية الحزبيّة وتخرج فيه الحكومات من رحم الأحزاب ذات الأغلبيّة البرلمانيّه .

2-الأهميّة العمليّة:

تشكل هذه الدّراسة موضع اهتمام للباحث؛ لسعيها لتحليل التّجربة الحزبيّة وبيان دور الأحزاب في الأنظمة الدّيمقراطيّة، كما وتساهم هذه الدّراسة في إثراء المكتبات والباحثين والمهتمّين في مجال التّجارب الحزبيّة وآليات إدارة الحكم وتداول السّلطة في الدّول الدّيمقراطيّة.

---

(1)د.سعد عبد العزيز مسلط،، **حزب العدالة والتّنمية في تركيا بين الحظر والحجاب** ، الموصل : مركز الدراسات الاقليمية، مجلد6، عدد17، ص،239.

أهداف الدّراسة:

تهدف هذه الدّراسة الوقوف على عدد من القضايا ومنها :

* الوقوف والتّعرف على تجربة حزب العدالة والتّنمية وبيان مدى تاثيره في الحياة السّياسيّة التّركيّة.

* بيان نشأة حزب العدالة والتّنمية والأهداف الّتي يسعى إلى تحقيقها في النّظام السّياسي التّركي.

* معرفة التّغيّرات الّتي أصابت بنية النّظام السّياسي التّركي منذ أن وصل حزب العدالة والتّنمية التّركي في العام 2002 و حتى العام 2014 .

* إبراز مدى انسجام نموذج حزب العدالة والتّنمية للمجتمع التّركي العلماني الّذي تتوثّق فيه روح العلمانيّة بالدّستور وبصلب نظامه السّياسي، ويسهر على حراستها أقوى المؤسسات في الدّولة وهي المؤسّسة العسكريةّ .

* إظهار فيما إذا كان نموذج وتجربة حزب العدالة والتّنمية التّركي صالحاً للتطبيق في غيره من الدّول العربيّة ومدى إمكانية عيش هذه التّجربة في البيئة العربيّة .

أسئلة الدّراسة:

تحاول الدّراسة الإجابة على مجموعة من التّساؤلات وهي:

أ- السّؤال الرّئيس:

- كيف استطاع حزب العدالة والتّنمية الوصول للسّلطة والتّأثير في الحياة السّياسيّة التّركيّة؟

ب- الأسئلة الفرعيّة:

- ما هو شكل العلاقة القائمة بين حزب العدالة والتّنمية والمؤسّسة العسكريّة ؟ وكيف استطاع الحزب التّعامل معها؟

- ما مدى انسجام نموذج حزب العدالة والتّنمية للمجتمع التّركي رغم التّناقض الموجود بين توجهه الإسلامي وعلمانيّة الدّولة ؟

- هل استطاع حزب العدالة والتّنمية توظيف الأيدولوجيّة الدّينيّة في المجتمع التّركي ؟

- كيف تعامل الحزب مع التّحدّيات الاقتصاديّة والاجتماعيّة الّتي كانت تواجه المجتمع التّركي؟وما مدى نجاحه أو إخفاقه في ذلك؟

- ماهي أوجه الشّبه والاختلاف بين حزب العدالة والتّنمية ذو التّوجه الإسلامي والأحزاب الإسلاميّه في بعض الدّول العربيّة مثل مصر والمغرب ؟

فرضيّات الدّراسة:

تقوم هذه الدّراسة على فرضيات وهي:

* هناك علاقة بين تجربة حزب العدالة والتّنمية وبين التّغيّر الحاصل في الحياة السّياسيّة التّركيّة.

* ثمة علاقة تأثر وتأثير بين حزب العدالة والتّنمية والنّظام السّياسي التّركي من خلال مرونته الّتي تتناغم مع علمانية الدّولة.

مفاهيم الدّراسة:

1. النّظام السّياسي: Political system

يستخدم مفهوم النّظام السّياسي كمرادف لمفهوم الدّولة، على اعتبار أنه استخدم من قبل أصحاب المدرسة السّلوكيّة الّتي برزت في الخمسينيّات ويعرّف ديفيد إيستون النّظام بأنّه عبارة (جملة من المتغيّرات لا ترتبط بالضّرورة بعلاقات تداخل واعتماد متبادل).

فالنظام السّياسي يقوم بعمليّة التّوزيع السّلطوي للقيم (الموارد النّادرة سواء كانت مادية أو معنويّة) وهو مرتبط بالظّروف البيئيّة المحيطة الدّاخليّة والخارجيّة بأبعادها السّياسيّة[1].

أو"هو مجموعة هامّة من المؤسّسات الاجتماعيّة الّتي تعنى بصياغة الأهداف العامّة لمجتمع ما والنّظام له بنى وهياكل ومؤسّسات لها وظائف النّظام، التّأهيل السّياسي، التّوظيف، والإتّصال"[2].

(1)د.مصطفى عبد الله خشيم،1994،**موسوعة علم السّياسة مصطلحات مختارة**،سرت:الدار الجماهرية،ص،435.

(2)أ.د. أمين مشاقبة ،2015،**الوجيز في المفاهيم والمصطلحات السّياسيّة،ط1**،عمان:الجامعة الاردنية،ص،84.

2. الحزب السّياسي : Political Party

"التّنظيم السّياسي الّذي يشارك بنشاط وفعاليّة للتنافس على المناصب الانتخابيّة أو تنظيم سياسي يقوم على أيدولوجيّة سياسيّة أفكار أو برامج وله من المنتسبين والمؤيدين، ويسعى للوصول للسّلطة السّياسيّة، ويعتمد على وجود أفكار سياسيّة وبرامج للسّياسات العامّة، والانتشار على مختلف المستويات، والاستمراريّة، والمشاركة السّياسيّة، وبناء التّأييد الشّعبي له"[1].

3.أيدلوجيّة :Ideology

تشير الكلمة إلى مجموعة متماسكة من الأفكار والمبادئ الّتي تقدم لنا دليلا للعمل وفق الأفكار الّتي يعتنقها مجموعة من الأفراد؛ أي أنها ناتج عمليّة تكوين نسق فكري عام يفسر هذه الطّأبيعة والمجتمع والفرد ويطبق عليها بصفة دائمة، وتشكل ايدلوجيّة كل جماعة بيئتها الجغرافيّة والاجتماعيّة ومعتقداتها السّياسيّة ونواحي نشاطها، إذ إنها نسق الأفكار والمعتقدات في مجتمع ما، أو الاتّجاه الفكري الّذي يتبنّاه الفرد أو المجتمع[2].

ويرى الدّكتور أمين مشاقبة أنّ الأيديولوجيّة كذلك إدراك عام وشامل من الفرد بشأن ماهيّة العالم ولا سيما العالم الاجتماعي ومكوناته وطريقته وأداءه[3].

الدّراسات السّابقة:

1- دراسة رواء جاسم لطيف السّعدي،2010،**والموسومة بالإسلام السّياسي:حزب العدالة والتّنمية في تركيّا ودوره في التّغيّر السّياسي**،رسالة ماجستير ،جامعة الشّرق الأوسط ، عمان-الأردن.

تهدف هذه الدّراسة إلى تتبع المسيرة العقائديّة والسّياسيّة للدّولة التّركيّة والنّظام الحزبي والأبعاد العلمانيّة والدّينيّة للدّولة ،ونشأة حزب العدالة والتّنمية وأهدافه ودوره في التّغيّر السّياسي الدّاخلي والخارجي وعلاقته مع دول الاتّحاد الأوروبي ومساعيه للانضمام له، وعلاقته مع غيره

---

(1)مشاقبة أمين، **مرجع سابق**، ص،41.

(2) اسماعيل عبد الفتاح،**مرجع سابق**، ص،50.

(3) مشاقبة أمين، **مرجع سابق**، ص،16.

من الدّول الإقليميّة الأخرى .

وقد خلّصت الدّراسة إلى أنّ الأحزاب الدّينيّة في تركيّا ممثّلة بحزب العدالة والتّنمية الذي استطاع إحداث تغيير جوهري في بنية النّظام السّياسي وذلك؛ لإتباعه مرونة سياسيّة في طرح أفكاره وأنّ حزب العدالة والتّنمية تبنى الفكر الإسلامي المعتدل ما أدّى إلى جعله يحظى بشعبيّة لدى المواطن التّركي لأنّه لم يتخلّى عن مبادئ العلمانيّة التّركيّة وحاول المزاوجة بين توجّهه وعلمانيّة تركيّا.

2- دراسة أحمد داود أغلو،2010،**والموسومة بالعمق الاستراتيجي،موقع تركيّا ودورها في السّاحة الدّوليّة،** ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل،ط2،مركزالجزيرة للدّراسات،والدّار العربيّة للعلوم، بيروت.

تهدف هذه الدّراسة إلى بيان الوضع الاستراتيجي لتركيّا في محيطها الإقليمي والدّولي وعلاقاتها والوقوف على عناصر القوة فيها المتمثّلة في دور التّاريخ والجغرافيا ومكانة تركيّا في السّاحة الدّوليّة وعلاقاتها مع دول الجوار ولا سيما الشّرق الأوسط وذلك في ظلّ حكومة حزب العدالة والتّنمية الّذي تسلّم السّلطة منذ العام 2002 وآليات التّخطيط الاستراتيجي والإرادة السّياسيّة والثّقافة السّياسيّة والتّطور التّاريخي والسّائدة فيها وتعتبر هذه الدّراسة من الأهميّة بمكان خصوصا وأنّ كاتب الدّراسه أحمد داود أوغلو يوصف بأنّه (مهندس السّياسة الخارجيّة لحكومة حزب العدالة والتّنمية الحاكم).

وقد استطاع أوغلو في دراسته أن يخلص إلى عدد من المبادئ الّتي تؤدّي إلى سياسة خارجيّة فعاله وموقع مميّز لتركيا في مصافي الدّول الأخرى ومن أبرزها :-

- قضية تصفيرالمشكلات مع الدّول المجاورة.
- التّوازن السّليم بين الحريّة والأمن؛ أي أنّ شرعيّة النّظام السّياسي تأتي من توفيره الأمن لشعبه وعدم استباحة الحريّة تحت ذريعة توفيرالأمن لأنّ هذا يؤدّي إلى التّسلط والدّكتاتوريّة.

3-دراسة د.أحمد نوري النّعيمي،2010،**والموسومة بالنّظام السّياسي في تركيّا**،ط1،عمّان،دار الجنان.

تهدف الدّراسة إلى بيان طبيعة النّظام السّياسي التّركي ومؤسّساته الدّستوريّة وطبيعة دستور

تركيّا، ونبذة عن التّجربة الحزبيّة، وعلاقة المؤسّسة العسكريّة التّركيّة بالنظام، والوقوف على الصّراع بين الفكر الإسلامي وبين التّوجه العلماني والمبادئ الأساسيّة لعدد من الأحزاب السّياسيّة لتركيّا المعاصرة ودراسة الحياة السّياسيّة فيها .

وقد خلصت الدّراسة إلى أنّ هناك دوراً للعسكر في الحياة السّياسيّة التّركيّة فهي تعتبر نفسها حامية مبادئ أتاتورك، وأنّ هناك أحزاب استطاعت التّأثير في صلب النّظام السّياسي التّركي ومنها حزب العدالة والتّنمية والحركة الإسلاميّة في تركيّا حققت أموراً : منها كسب الشّرعيّة السّياسيّة في الدّوله العلمانيّة التّركيّة، وكذلك استطاعت أن تحصل على الدّعم من الطّبقة الوسطى في المجتمع التركي.

4- دراسة جلال ورغي،2010 ،**والموسومة بالحركة الإسلاميّة التركيّة معالم التّجربة وحدود المنوال في العالم العربي،** الدّار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدّراسات ،بيروت.

تتناول هذه الدّراسة تجربة الإسلام السّياسي في تركيّا وبدايات نشأة التّيارالإسلامي، وعلاقات حزب العدالة والتّنمية مع المؤسّسة العسكريّة وحدود تطبيق النّموذج الإسلامي في الدّول العربيّة، وبيان مدى نجاحه وعلاقة الإسلام السّياسي بالدّولة، ومن ثمّ كيف استطاع الإسلاميون والعلمانيون التّوحد والالتقاء تحت سقف الدّيمقراطيّة.

وقد خلصت الدّراسة إلى ضرورة استلهام التّجربة التّركيّة؛ بسبب المأزق السّياسي وغياب الدّيمقراطيّة في العالم العربيّ والإسلامي فالتجربة التّركيّة تقوم على علاقة متوازنة بين الدّين والدّولة وتتيح لأحزاب بخلفيات إسلاميّة قيادة التحول الدّيمقراطي وترشيح قيم التّعدّديّة والتّسامح خصوصا وأنّ تجربة تركيّا تعدّ الأكثر قربا من العالم العربيّ بالتاريخ والجغرافيا.

5- دراسة لقمان عمر محمود النّعيمي وميثاق خير الله جلود، 2012،**والموسومة بعلاقات تركيّا الإقليميّة في عهد حزب العدالة والتّنمية(2002-2011)**، بغداد ،دار ابن الأثير للطّباعة والنّشر.

تهدف الدّراسة إلى بيان أهميّة النّموذج التّركي في ظلّ عهد حكومة حزب العدالة والتّنمية التّركي في الفترة 2002 -2011 وهي بمثابة تحليل للتّحرك التّركيّ على الصّعيدين الدّاخليّ والخارجيّ والتّحولات السّياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة وعلاقات تركيّا مع دول الأقليم :

العراق، وسوريا، والسّعودية، وفلسطين، وإيران.

وقد خلصت الدّراسة إلى أنّ النّجاح الّذي حقّقته تركيّا فترة حزب العدالة والتّنمية داخليّا وخارجيّا دفعها إلى ممارسة دور إقليمي فعّال في المنطقة، وأنّ فترة حكم حزب العدالة والتّنمية منذ العام 2002 هي دلالة عمليّة على اتّباعه سياسة ناجحة ينبغي دراستها بعمق والاستفادة منها عربيا وإسلاميّا خصوصا أنّ هناك علاقات بينها وبين تركيّا، ومنها : وحدة المصالح والهموم المشتركة، وهواجس الأمن، والتّكامل الاقتصادي .

6- H.Ertug Tombus 2013 ,The case of the justice and DevelopmentParty inTurkey,Sabanci University,Istanbul,Turkey .

تتناول هذه الدّراسة العلاقة بين الدّين والدّولة ومكانة الدّين في الحياة العامّة في ظلّ تجربة حزب العدالة والتّنمية التّركي ووصوله السّلطة في العام 2002 ، وقد أثبت الحزب أن لا تعارض بين الإسلام والدّيمقراطيّة، وقدعمل على تقويض المؤسّسة السّلطويّة والوصاية العسكريّة في الحياة المدنيّة، وأصبحت تركيّا مثالا لتقارب ناجح بين الإسلام والدّيمقراطيّة، وقد خلصت الدّراسة إلى أنّ حزب العدالة والتّنمية التّركي هوأنموذج للاعتدال السّياسي الإسلامي، وأنه استطاع أن يقود التّحول الدّيمقراطيّ في المجتمع التّركي فهو لايسعى لأسلمة المجتمع، وأنّ حزب العدالة والتّنمية استطاع استيعاب المدرسة الكماليّة .

ما يميز هذه الدّراسة عن سابقاتها أنها تقوم على دراسة معمّقة لحزب حكم البلاد على مدار ثلاث عشرعاما ولا زال وفق نظام ديمقراطي، وكيف استطاع التّوفيق بين النّموذج الدّيمقراطي والتّوجّه الإسلامي وكيف استطاع تحقيق نقلة نوعية في الحياة السّياسيّة التّركيّة منذ توليه مقاليد الحكم والسّلطة.

مناهج الدّراسة:

تقوم هذه الدّراسة على استخدام نظريات التّحول السّياسي"تحول النّظم" وما تنطوي عليه هذه النّظريات من رصد وتتبّع لحالة التّطور والتّحديث والانتقال والتّحول في الأنظمة السّياسيّة من خلال مجموعة تغيّرات سياسيّة واجتماعيّة واقتصاديّة تؤدّي إلى تحديث النّظام وهياكله ومؤسّساته وشكله وطبيعته، وللوقوف على أثر تجربة حزب العدالة والتّنمية في تحديث التّعليم والتّطور

الاقتصادي والتّحوّلات الاجتماعيّة والرّبط بينها وبين مدى التّحول الدّيمقراطي وتحوّلات النّظم السّياسيّة عبر المسارات التّاريخيّة من نظام سياسي إلى نظام سياسي آخر.

كما وستعتمد الدّراسة على المنهج الوصفي التّحليلي وذلك؛ لتحليل ووصف الأحداث ومقارنتها وبيان أثر الحزب ورصد التّغيّر الحاصل في المجتمع التّركي في شتى المجالات بالإضافة إلى استخدام المنهج التّاريخي للوقوف على التّجارب الحزبيّة السّابقة وقياس أثرها ومدى تأثيرها في الحياة السّياسيّة التّركيّة، كذلك فإنّ مبدأ التّكامل المنهجي الّذي يتّصف بالشّموليّة يتيح لنا الوقوف على جميع جوانب موضوع الدّراسة بشكل اوسع.

حدود الدّراسة:

تشتمل هذه الدّراسة على نوعين من الحدود وهما:

أ- حدود زمانيّة:

تمتد هذه الدّراسة منذ وصول حزب العدالة والتّنمية التركي الحكم في العام 2002 الى العام 2014 .

ب- حدود مكانيّة :

تشتمل هذه الدّراسة على أثر حزب العدالة والّتنمية في تركيّا.

الفصل الثّاني

الإطارالتّاريخي والّسياسي والحزبي للنّظام السّياسي التّركي

المبحث الأوّل

الإطارالتّاريخيّ

في النّصف الثّاني من القرن الثّالث عشر قدّمت سلالة آل عثمان بزعامة (أرطغرل ابن جوندوز آلب) وهي إحدى القبائل المسلمة التي تنتمي إلى قبيلة الأوغوزالتّركيّة إلى منطقة الأناضول واستقرت في إمارة علاء الدّين، وبعد أن قامت بمعاونة السّلطان علاء الدّين في قتاله الدّائر مع إحدى القبائل أنذاك وبعد وفاة أرطغرل جاء بعده ابنه عثمان وقد سميت الدّولة العثمانيّة نسبة له فقام بإنشاء جيش ليواصل فتوحاته باتّجاه أوروبا، وبمرور الوقت استطاع السّلطان محمد الثّاني الملقب بِـ محمد الفاتح من فتح القسطنطينيّة في العام1453(عاصمة الإمبراطوريّة البيزنطيّة)[1].

وقد سنّ السّلطان سليمان القانوني (1520) عدد من القوانين الّتي تنظّم عمل الولايات التّابعة للدّولة العثمانيّة ؛ فسمي بالقانوني ،وفي فترة حكمه تمّت السّيطرة على أجزاء من أوروبا وشمال إفريقيا وبعض المناطق العربيّة ومنها اليمن وعدن والعراق[2]،إلّا أنّ فترة حكم السّلطان سليم الثّالث كانت بداية الضّعف والتّراجع الّذي دبَ في جسم الإمبراطوريّة العثمانيّة بسبب الفتن والتّدخّلات الخارجيّة[3]وقد أدّى التّفاعل بين الإمبراطوريّة العثمانيّة والإمبراطوريّات الأوروبيّة والتّأثر بالثّورة الفرنسيّة إلى نشوء حركات ثقافيّة وسياسيّة وفكريّة في أوساط الدّولة العثمانيّة وبروز النّزعة الإنفصاليّة في بعض الولايات الرّئيسة عن السّلطنة العثمانيّة، دفع ذلك بالسّلطان محمود الثّاني والّذي امتدّت خلافته من عام (1808-1839)للقيام بعدد من الاصلاحات حيث بدأ بالجيش العثمانيّ ونجح بتحالف بينه وبين العلماء ورجال الدّين من سحق قيادة تمرد الجيش الانكشاري في حينه[4].

---

(1)ياسراحمد حسن،2006، **تركيّا البحث عن المستقبل**،ط1،القاهرة:الدّار المصريّة اللّبنانية،ص،16- 17.

(2)د.أحمد فؤاد متولي،د.هويدا محمد فهمي،2002،**تاريخ الدّولة العثمانيّة منذ نشأتها حتّى نهاية العصر الذّهبي**، ط1،القاهرة:ايتراك للنّشر والتّوزيع،ص،232.

(3)سليمان البستاني،1978،**عبرة وذكره أو الدّولة العثمانيّة قبل الدّستور وبعده**،ط1،بيروت:دار الطّليعة للطّباعة والنّشر، ص،81- 82.

(4) ياسر أحمد حسن، **مرجع سابق**،ص،17- 18.

وقد كانت فترة حكم السّلطان عبد الحميد الّتي امتدّت بين عامي (1876-1909) بمثابة عهد الاصلاحات والتّنظيمات والقوانين العثمانيّة، حيث أصدرمرسوم (شريف كولخانه) في عام1839 والّذي يضمّ عدد من القوانين الاقتصاديّة والعسكريّة ومحاربة الفساد في أجهزة الدّولة، كما أصدر مرسوم(شريف همايون) في عام 1856والّذي سمح من خلاله للأجانب بالتّملك أدى ذلك تدخل أوروبا بشؤون الدّولة العثمانيّة الدّاخليّة، وتمّ اصدار قانون الطّابو في عام 1859 المتعلّق بأراضي الميري التّابعة للدّولة وشروط تفريغها وكتابة سندات الطّابو وحفظها [1].

أدّت حالة الضّعف الّتي كانت تعتري الدّولة العثمانيّة والهجوم الرّوسي عليها دفع ذلك السّلطان عبد الحميد بقبول وأن فكرة الدّستور الجديد وفي 23 كانون أوّل عام 1876 أعلن مدحت باشا الدّستور وفق المرسوم الملكي الصادر عن السّلطان عبد الحميد ، وتمّ تشكيل مجلسين: مجلس المبعوثين ومجلس الأعيان وأجريت الانتخابات وفق الدّستور الجديد [2].

وبعد خسارة الدّولة العثمانيّة في الحرب الرّوسيّة أخذ مجلس النّواب يكيل الاتّهامات ويلقي اللّوم على السّلطان عبد الحميد؛ بحجة أنه هو مَن قام بزجّ الدّولة في أُتون هذه الحرب في حين أنّ من سوَغ لهذه الحرب هو مدحت باشا ونتيجة لبحث أعضاء مجلس النّواب عن مصالحهم الشّخصيّة وتكريس نزعات الأقليّات والطّوائف الّتي يمثلونها[3]،شعر السّلطان بعدم جدوى مجلس النّواب ممّا دفعه إلى تعليق الدّستور وتأجيل جلسات المجلس ونفي بعض أعضائه إلى مناطق بعيدة ومحاكمة مدحت باشا صاحب فكرة الدّستور ونفيه للحجاز، وفي عام 1908 تمّ استعادة الدّستور بعد أن قدّم النّاس التّضحيات الكبيرة ودفعوا ثمنا للحريّة مزيجا من الدّماء والدّموع والنّفي والتّعذيب والتّنكيل وكان لحركة تركيّا الفتاة الّتي بدأت العمل في عام 1889والّتي برزت في المدرسة الطّبيّة العسكريّة تحت اسم (ترقي واتحاد) دور بارز في ذلك إلّا أنّ الحركة أُكتشفت، وتمّ ملاحقة أعضائها ، ونفي وسجن بعضُهم وبالتّالي أجهِضت الحركةُ [4].

---

(1) وليد رضوان ،2006، **تركيّا بين العلمانيّة والإسلام في النّصف الثّاني من القرن العشرين 1950-2000**،ط1،بيروت ، شركة المطبوعات للتوزيع والنّشر،ص،16- 17 .

(2) أحمد النّعيمي،2010،**النّظام السّياسي في تركيّا**،ط1،عمان:دار الجنان للنّشر والتّوزيع،ص،28- 36 .

(3)عمر فاروق يلمز، **السّلطان عبد الحميد خان الثّاني المفترى عليه- دراسة من خلال الوثائق** ، ترجمة طارق عبد الجليل، القاهرة:دار نشر عثمان ص،65- 66.

(4) أرنست أ.رامزور،1960،**تركيّا الفتاة 1908**، ترجمة د.صالح أحمد علي ، بيروت:دار مكتبة الحياة، من ص9 – 12.

عادت الحركة للعمل من جديد في الخارج (باريس) وأعيد تشكيلها تحت اسم (جمعية الاتحاد والتّرقي)بقيادة أحمد رضا ومجموعة من الشّبان الملتفّين حوله ،وفي عام1908 قادت الجمعية إنقلابًا على السّلطان عبد الحميد وعلى أثره وصلت للحكم في العام 1909 [1].

وبعد تولّي حكومة الإتّحاد والتّرقي الحكم دخلت الدّولة العثمانيّة الحرب العالميّة الأولى وخرجت منها مهزومه في العام 1918، ووقعت هدنة موندروس في الحادي عشر من أكتوبر عام 1918 وعلى أثر الهزيمة احتلت قوات الحلفاء واليونان عدد من المدن العثمانيّة، مما أدّى ذلك لبروز مقاومة في الأناضول ضد الاحتلال الأجنبي حيث قام السّلطان وحيد الدّين بإرسال مصطفى كمال [*] إلى هناك حيث كان ضابطا في الجيش ومنح صلاحيّات مدنيّة وعسكريّة واسعة ؛لطرد الاحتلال الأجنبي وتكلّلت أعماله باستقلال الشّعب التّركي وهذه محطة بارزة في تاريخ الدّولة العثمانيّة، وقام أتاتورك في التاسع والعشرون من أكتوبرعام 1923 بإعلان الجمهورية التركية وأصبح أوّل رئيس لها وقام بإصدار قرارا بإلغاء الخلافة الإسلامية في الثالث من مارس عام 1924[2].

وعلى أثر مؤتمر الصّلح في لوزان تمّ الاعتراف باستقلال تركيّا والسّيادة على جميع أراضيها التّابعة لها وألغيت الامتيازات الّتي كان يتمتّع بها الحلفاء في عهد الإمبراطوريّة العثمانيّة ووقعت معاهدة لوزان في الرّابع والعشرين من تموز عام 1923 وتعد هذه الاتّفاقيّة بمثابة نصر دبلوماسي لتركيّا على الحلفاء[3].

لقد كانت الخطوة البارزة والمحطة التّاريخيّة في حياة الجمهوريّة التّركيّة هي الغاء الخلافة الإسلامية وتبنّي خيارات التّحديث في الدّولة بعيدا عن الإسلام ومن خلال تبّني التّغريب وتجذير العلمانيّة والقوميّة، وقد سعى أتاتورك إلى أن يكون الإسلام شكلا لا مضمونا وأما مضمون الدّولة مبني على القوميّة والعلمانيّة، وعلى أثر ذلك أغلقت المدارس الدّينيّة، وألغيت المحاكم الشّرعيّة

---

(1) وليد رضوان ، **مرجع سابق**،ص،21- 25.

(*)مصطفى كمال أتاتورك، ولد سنة1881 في مدينة (سالونيك)والده موظف جمارك وجده ضابط في الجيش العثماني التحق في المدرسة الاعداديّة العسكريّة في مناستر عام1895 وتخرّج من المدرسة الحربيّة عام 1902 وفي عام 1911 قاوم الإيطاليين في معركة درنة منتصرا عليهم في تشرين أوّل 1918،لمزيد من المعلومات راجع كتاب **((مصطفى كمال أتاتورك محرر تركيّا ومؤسّس دولتها الحديثة))** للدّكتور محمد علي قدري1983.

(2) ماجدة مخلوف،2002،**الخلافة في خطاب أتاتورك** ،ط1،القاهرة:دار الأفاق العربيّة،ص،20- ص،23.

(3) مصطفى الزّين،1972،**أتاتورك أمة في رجل** ،بيروت:دار النّهار للنّشر،ص،147.

،وحلّت الطّرق الدّينيّة، وفي العاشر من إبريل عام 1928 ألغي اعتماد الإسلام ديناً رسميا للدّولة وتمّ اعتماد أسس الجمهوريّة وهي : الجمهورية، والملّيّة، والقوميّة، والشّعبيّة، والعلمانيّة، والدّولتيّة الانقلابيّة، وسنأتي لاحقاً على توضيح هذه الأسس والمبادئ وشرحها[1].

وبعد وفاة أتاتورك مؤسّس تركيّا في العاشر من تشرين الثّاني عام 1938 انتخب عصمت اينونو رئيسا للجمهوريّة التّركيّة بالإجماع في الحادي عشر من تشرين الثّاني من العام ذاته، وحتى لا يتكرر ما حدث في الحرب العالميّة الأولى من خطأ دخول تركيّا الحرب على أيدي حكومة الاتحاد والتّرقي بعد تسلّمها الحكم في عام 1908 قام عصمت بإتخاذ قرار تحييد تركيا من دخول الحرب العالميّة الثّانية، وقام بتوقيع اتّفاقيّات صداقة وتعاون مع بريطانيا وفرنسا ، دفع ذلك هتلر لتهديد تركيّا بسبب حلفها مع فرنسا وبريطانيا، وعلى أثر سقوط فرنسا تحت الاحتلال النّازي عام 1940 وبموجب المادة الثّانية من ميثاق التّحالف التّركي البريطاني الفرنسي المبرم فإنّ على تركيا التّدخل إذا ما تعرضت إحدى الدّول المتحالفة لعدوان الّا أنها رفضت ذلك.

وفي السّادس عشر من حزيران عام 1940 أعلن عصمت أينونو التزام تركيّا بالحياد التّام وعدم السّماح لأحد باستخدام أراضيها وقام بعقد اتّفاقيّة تجاريّة لبيع القطن على ألمانيا ممّا ساعد على تهدئة غضب وثورة هتلر وجنّب تركيّا الصّراع بين دول الحلفاء ودول المحور، ومع احتلال ألمانيا ليوغوسلافيا واليونان عقدت تركيّا معاهدة صداقة مع ألمانيا في شهر حزيران 1941 تضمن خلالها ألمانيا سلامة الأراضي التّركيّة والعمل على تعزيز وتوسيع علاقاتها الاقتصاديّة معها، نتيجة لذلك قام الحلفاء بمحاولة جر تركيّا إلى التّحالف الكبير(أمريكا، السّوفييت، بريطانيا ،فرنسا) معلنا روزفلت أنّ برنامج المساعدات الأمريكيّة سيشمل تركيا أيضا، ونظرا لتحوّل ميزان القوى لصالح الحلفاء أصبحت تركيّا تميل إلى التّعاون معها، فعقدت الجمعيّة الوطنيّة التّركيّة جلسة تمّ المصادقة خلالها بالإجماع على قطع العلاقات الدّبلوماسيّة مع الرّايخ الألماني[2].

وفي العشرون من شباط 1940 سلم السّفيرالبريطاني مذكرة لوزير الخارجيّة التّركي مفادها أنه إذا رغبت تركيا دخول منظمة الأمم المتّحدة وحضور مؤتمر سان فرانسيسكو فّانّ عليها إعلان الحرب على دول المحور، فقامت تركيّا بإعلان الحرب على ألمانيا واليابان[3]، ومع بروز الاتّحاد السّوفيتي وتزايد تهديده لتركيّا واليونان صدر مبدأ ترومان في 1947/3/12 والّذي

---

(1)رضا هلال،1999،**السّيف والهلال تركيّا من أتاتورك إلى أربكان الصّراع بين المؤسسة العسكريّة والإسلام السّياسي**،ط1،دار الشروق ،ص،85- 87.

(2)مصطفى الزّين ، **مرجع سابق**،ص،251 _ 263.

(3) مصطفى الزّين ، **المرجع السابق**،ص،251 _ 263.

يقضي بحماية الشّعوب الّتي ترغب العيش بحريّة حيث تمّ تقديم المساعدات الماليّة لليونان بقيمة (300) مليون دولار وتركيّا (100) مليون دولا، ومنذ العام 1948وتركيّا تسعى للانضمام لحلف النّاتو إلا إنها لم تنجح؛ لما واجهته من معارضة بعض الأعضاء المؤسّسين للحلف وعندما صدر قرار مجلس الأمن القاضي بمساعدة كوريا الجنوبية في الدّفاع عن نفسها من كوريا الشّمالية سارعت تركيّا وأرسلت (4500)عسكري في محاولة منها التّودّد للنّاتو؛ وسعيا للانضمام له، فكانت هذه المرة الأولى الّتي يقوم بها الجيش التّركي خارج أراضيه منذ تأسيس الجمهوريّة التّركيّة[1].

وفي الرّابع من تموزعام 1948 أعلن عن مشروع مارشال الّذي تمّ خلاله تقديم المساعدات لتركيّا وكانت أغلب هذه المساعدات عسكريّة مثل تقديم طائرات ومدافع ودبابات حيث بلغت المساعدات الأمريكيّة بين عامي (1948- 1950) ما يقارب (200) مليون دولار تشمل مساعدات عسكريّة واقتصاديّة [2].

ولخدمة الاستراتيجيّة الأمريكيّة وأهدافها تمّ قبول العضويّة الكاملة لتركيّا واليونان في حلف شمال الأطلسي حيث وافق مجلس حلف شمال الأطلسي في الحادي والعشرين من أيلول 1951 على الانضمام وعدّلت المادة الخامسة من ميثاق الحلف ومنحت كلّ من تركيّا واليونان مبلغ ألف مليون دولار[3].

ومنذ بداية الحرب الباردة بين المعسكرين الشّرقي والغربي كان لتركيّا دور محوري وبارز حيث وقفت إلى جانب المعسكر الثّاني وقامت بإتقان دورها السّياسي والعسكري وفقا لمقتضيات الانتماء للمعسكر الغربي ، وحتّى بعد أفول الخطر السّوفيتي بقي الدّور التّركي مؤثّرا في السّاحة الدّوليّة فقد اعتبرت نفسها الأخ الأكبر للدّول الّتي استقلّت عن الاتّحاد السّوفيتي، وقد أدّى الاتّفاق العسكري الشّهير بين تركيّا وإسرائيل في الثّالث والعشرين من فبراير شباط عام 1996 إلى استمرار التّحالف التّركي الأمريكي ولاسيما مع سيطرة أمريكا على العالم وتحوّل النّظام العالمي

(1)BaskinOran(ed)(2010)TurKish Foreign Policy 1919-2006: Facts and analyses withdocuments,Utahseries in TurKish &Islamic Studies(University of Utah,p28+p325).

(2) د.كريم مطر حمزة الزّبيدي ،2012،**سياسة الولايات المتّحدة تجاه تركيّا**،ط1، عمان:دار الرّضوان للنّشر والتّوزيع، ص،104- 106.

(3) د.أحمد نوري النّعيمي ،1983 ،**تركيّا وحلف شمال الأطلسي** ،ص،130 132.

إلى القطبيّة الأحاديّة، وبسبب أحداث الحادي عشر من سبتمبر أيلول 2001 ساد مايعرف بالنظام العالمي الجديد الّذي يقوم على المفهوم الأمني فتمّ خوض حروب بحجة مواجهة الخطرالإسلامي المزعوم وتمخض عن ذلك حرب أفغانستان واحتلال العراق في آذار من عام 2003 وما نتج عنه من تخوف تركيّا من وجود فيدراليّة كرديّة شمال العراق، وهذا يؤدّي إلى خطر على وحدة تركيّا وتماسكها، وقد كان انتصار حزب العدالة والتّنمية في تشرين الثّاني 2002 وتسلمه السّلطة علامة تحول بارزة ومنعطف تاريخي بسبب ما شهدته تركيّا من تحولات سياسيّة واقتصاديّة واجتماعيّة وتغيرالسّياسة الدّاخليّة والخارجيّة بحثا عن مكانة وإعادة صياغة الدّورالتّركي في المحيط الإقليمي والدّولي[1].

(1) محمد نور الدّين،2010، **السّياسة الخارجيّة .. أسّس ومرتكزات** ،في علي حسين باكير ، **"تركيّا بين تحديات الدّاخل ورهانات الخارج"**، تحرير محمد عبد العاطي، ط1، الدّوحة:الدّار العربيّة للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدّراسات، ص،134- 137.

المبحث الثّاني

بنية النّظام السّياسي التّركي

منذ أن نشأة الجمهوريّة التّركيّة في العام 1923 على يد مؤسّسها مصطفى كمال أتاتورك، صدر دستورها الأوّل في العام 1924 والّذي يبيّن شكل نظام الحكم وطبيعة العلاقة بين السّلطات التّنفيذيّة والتّشريعيّة والقضائيّة.

ومن أجل فهم التّجربة الحزبيّة في تركيّا ولا سيما تجربة حزب العدالة والتّنمية لابدّ من إلقاء الضّوء على طبيعة النّظام السّياسي في تركيّا ومراكز صنع القرار والسّلطات فوفقا لدستور 1982 فإنّ نظام تركيّا نظام جمهوري ديمقراطي برلماني علماني، ويقوم النّظام في رؤيته على تطبيق النّهج العلماني والأسس الأتاتوركيّة، ويقوم الجيش بحماية هذه المبادئ والأسس الّتي تقوم عليها الدّولة، حيث يقوم النّظام السّياسي التّركي على مبدأ الفصل بين السّلطات الثّلاث وهذا منصوص عليه بالدّستور التّركي(1).

يعالج هذا المبحث الرّكائز الأساسيّة للنظام السّياسي ومكوناته من سلطات ومؤسّسات دستوريّة ومنها:

1- السّلطة التّشريعيّة :

وتتكوّن من مجلس واحد وهو المجلس الوطني التّركي الكبير(TGNA)، ويبلغ عدد أعضاؤه(550)عضوا- وفق التّعديل الدّستوري لعام 2007- ومدة العضويّة (4) سنوات ويحقّ لكلّ مواطن تجاوز (30) سنة التّرشيح للمجلس شريطة أن يتمتّع بالأهليّة والحقوق السّياسيّة، وقد حدّدت اختصاصات السّلطة التّشريعيّة وفقا للمادة (87)من الدّستور بما يأتي(2):-

- إقتراح القوانين وتعديلها أو إلغائها.
- إنتخاب رئيس الجمهوريّة التّركيّة.
- تعديل الدّستور شريطة الموافقة عليه من أغلبيّة ثلثي المجلس.
- مراقبة الحكومة والإشراف على مجلس الوزراء.

(1) علي حسين باكير،2010،**تركيّا: الدّولة والمجتمع المقومات الجيو – سياسيّة والجيو- استراتيجيّة النّموذج الإقليمي والارتقاء العالمي** ،**في "تركيّا بين تحديات الدّاخل ورهانات الخارج "**، تحرير محمد عبد العاطي، ط1، الدّوحة:الدّار العربيّة للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدّراسات، ص،25- 27.

(2) د.جلال عبد الله معوض،1998،**صناعة القرار في تركيّا والعلاقات العربيّة التّركيّة**، ط1،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، ص،15- 16.

- إقرار ومناقشة الميزانيّة العامّة .
- المصادقة على الاتفاقيّات الدّوليّة الّتي تبرمها تركيّا مع غيرها من الدّول الأخرى.
- المصادقة على الأحكام الصّادرة عن المحاكم.
- إعلان الحرب وسكّ العملة.

2- السّلطة التّنفيذيّة:

وتتكوّن السّلطة التّنفيذيّة من رئيس الجمهوريّة ورئيس الوزراء ممثّلا بمجلس الوزراء والاجهزة الاخرى .

أ. رئيس الجمهوريّة:

جاء الدّستور الأوّل في الرّابع من نيسان 1924 ،ثمّ الدّستور الثّاني في التّاسع من تموزعام 1961 والدّستور الثّالث في تشرين الثّاني من عام 1982، وقد كان رئيس الجمهوريّة يتمّ اختياره وفق الدّستور الأوّل عن طريق الانتخاب من قبل أعضاء المجلس الوطني التّركي الكبير ولفترة (4) سنوات، أما دستور1961 ودستور 1982 فقد أصبحت مدّة حكم رئيس الجمهوريّة (7) سنوات ويختاره المجلس الوطني بجلسة خاصة واقتراع سرّي وفق المادة (95)من دستور1961 شريطة عدم جواز انتخابه لمدة مرتين متتاليتين [1].

وفي الحادي والثّلاثين من أيّار 2007 تمّ تحديد مدّة ولاية رئيس الجمهوريّة (5) سنوات يتمّ انتخابه من قبل الشّعب مباشرة من بين أعضاء المجلس الوطني ويشترط أن يكون قد أتمّ الأربعين من عمره ومكمّلا لدراسته الجامعيّة، ويمكن انتخابه لفترتين فقط ، ولا يجوز له الجمع بين عضويّة الحزب ورئاسة الجمهوريّة، ويقوم رئيس الجمهوريّة وفقاً للدّستور بعدد من الصّلاحيات ومن هذه المهام مايلي [2]:-

- تعيين رئيس الوزراء، والوزراء، وإقالتهم.
- تنسيب الممثّلين الدّبلوماسيين لتركيّا وقبول السّفراء والدّبلوماسيين الأجانب.
- رئاسة مجلس الأمن القومي ومجلس الوزراء عند اقتضاء الحاجة.

---

(1) د.حناعزوبهنان،2009،**(موقع رئيس الجمهوريّة في صنع القرار في تركيّا)**، مركز الدّراسات الإقليميّة،جامعة الموصل،مجلد5،عدد11،ص،18.

(2) علي حسين باكير،2010، **تركيّا: الدّولة والمجتمع المقومات الجيو – سياسيّة والجيو- استراتيجيّة النّموذج الاقليمي والإرتقاء العالمي ، مرجع سابق**، ص، 29.

- المصادقة على المراسيم والقرارات.
- إصدار العفو العام ومراقبة مدى سلامة تطبيق الدّستور.
- إعادة القوانين للمجلس لمراجعتها.
- دعوة المجلس الوطني الكبير للانعقاد في حالات الضّرورة.
- طرح التّعديلات الدّستوريّة للاستفتاء العام.
- إختيار أعضاء المحاكم العليا.

وبعد ان شغل أردوغان منصب رئيس الوزراء لفترات متتالية منذ العام 2003 غادرها في آب 2014 ليتسلم منصب الرّئيس"الثّاني عشر" لتركيّا حيث أصبح أوّل رئيس جمهوريّة تركي يأتي نتيجة التّصويت المباشر من الشّعب .

يعتبر أردوغان من الشّخصيّات المحسوبة على التّيار الإسلامي ويشكّل حزبه امتداد لأحزاب الحركة الإسلامية في تركيّا، حيث تأثربأستاذه نجم الدّين أربكان إلّا أنه انشقّ عنه وأسّس حزب العدالة والتّنمية في العام 2001 ويعد اردوغان الرّجل الأوّل في الحزب وقيادته، وقد حاول مراراً وتكرراً أن ينأى بحزبه عن التّجاذبات والصّراع بين العلمانيّة والإسلام معتبراً أنّ الدّين اسمى من كلّ الأمور، ويسعى اردوغان لتطبيق برنامجاً ينتهي عام 2023 يحقّق مزيداً من التّحوّلات الّتي تؤدّي للإنتقال بتركيّا لمستوى الدول العظمى.

ب. مجلس الوزراء:

ويتكوّن المجلس من رئيس الوزراء والوزراء، حيث يتمّ تعيين رئيس الوزراء من قبل رئيس الجمهوريّة من بين أعضاء المجلس الوطني الكبير، ويقوم رئيس الوزراء باختيار أعضاء مجلس الوزراء شريطة عرض المرشّحين على رئيس الجمهوريّة تمهيداً لإصدارمرسوم جمهوري بالموافقة عليهم، وعلى الوزارة أن تقدّم بيانها الوزاري خلال أسبوع من تعيينها وعرضه على المجلس الوطني الكبير لنيل الثّقة على أساسه، ويقوم مجلس الوزراء بوظائف عديدة، ومن أبرز هذه الوظائف والمهام مايأتي [1]:-

- تنفيذ القوانين وإصدار الأنظمة والتّعليمات.
- حفظ الأمن وتوجيه ، وإدارة المصالح والمرافق العامّة في البلاد.
- الإشراف على المعاهدات المعقودة مع الدّول الأخرى، وإقامة العلاقات الدّبلوماسيّة.

---

(1) د.إبراهيم خليل أحمد وأخرون،1987،**تركيّا المعاصرة** ،مركز الدّراسات التّركيّة،جامعة الموصل، ص،103- 104.

- إقتراح مشاريع القوانين وإصدارها .

ج.مجلس الأمن القوميّ:

يرأس مجلس الأمن القومي رئيس الجمهوريّة، ويتكوّن من رئيس الوزراء، ورئيس هيئة الأركان العامّة، ووزير الدّفاع، ووزيرالدّاخليّة، ووزيرالخارجيّة، وقادة القوات البحريّة والبريّة والجويّة، وقائد قوات الجندرمة (الدّرك) وأضيف للعضويّة ثلاثة نواب لرئيس الوزراء ووزير العدل وفق تعديل جرى في تشرين أوّل من عام 2001 ، ويتولّى المجلس رسم السّياسة الأمنيّة الوطنيّة وتنفيذها، وهوبمثابة أعلى الأجهزة الدّستوريّة في تركيّا[1].

3-السّلطة القضائيّة:

يوجد في النّظام التّركي عدد من المحاكم وهي على ثلاثة فئات :القضاء العدلي والقضاء الإداري والقضاء الخاص، وهناك محاكم عليا: وتشمل المحكمة الدّستوريّة ومحكمة الاستئناف ومجلس الدّولة والمحكمة العسكريّة الإداريّة العليا، وتتولّى السّلطة القضائيّة الوظائف القضائيّة من تسوية المنازعات وإدارة الانتخابات والإشراف عليها للحفاظ على النّزاهة[2].

ومن أبرز المؤسّسات القضائيّة المحكمة الدّستوريّة، وتتكوّن من أحدعشرعضواً أصليا وأربعة أعضاء احتياط، وتعدّ أعلى هيئة قضائيّة وتقوم بعدد من المهام الرّئيسة ومنها[3]:-

- محاكمة رئيس الجمهوريّة ورئيس الوزراء والوزراء وكذلك القضاة والمدّعين العامين ووكلاء النّيابة العامّة في حال إتهامهم بقضايا الفساد أو إساءة الصّلاحيّات.
- العمل على حماية حقوق الإنسان والحريّات العامّة.
- بيان مدى دستوريّة القوانين والقرارات في الدّولة.
- النّظر في دعاوى حلّ الأحزاب ومراقبة الأمور الماليّة لها.
- النّظر في رفع الحصانة التّشريعيّة أو إسقاط عضويّة أحد أعضاء البرلمان.
- انتخاب رئيس محكمة فضّ النّزاعات.

---

(1)علي حسين باكير،2010،**تركيّا: الدّولة والمجتمع المقوّمات الجيو – سياسيّة والجيو- استراتيجيّة النموذج الإقليمي والارتقاء العالمي، مرجع سابق**، ص،30.

(2) د.جلال عبد الله معوض، **مرجع سابق**،ص،22.

(3)علي حسين باكير،2010، **تركيّا: الدّولة والمجتمع المقوّمات الجيو – سياسيّة والجيو- استراتيجيّة النموذج الإقليمي والارتقاء العالمي، مرجع سابق**، ص،30.

مما سبق يتبّين ان النّظام السّياسي التّركي نظام جمهوري ديمقراطي برلماني علماني، يقوم على الفصل بين السّلطات الثّلاث، السّلطة التّشريعيّة والسّلطة التّنفيذيّة والسّلطة القضائيّة، حيث تكوّن السّلطة التّنفيذيّة بيد رئيس الجمهوريّة ورئيس الوزراء والوزراء، أما السّلطة التّشريعيّة فتتمثل بالمجلس التّركي الوطني الكبير وتأخذ تركيّا بنظام مجلس الواحد وليس ثنائيّة المجلس التّشريعي كما هو سائدا في العديد من دول العالم، وتمثّل السّلطة التّشريعيّة سيادة الشّعب وتقوم بمجموعة من الأدوار إلّا أنّ أبرزها الدّورين الرّقابي والتّشريعي، أمّا شكل العلاقة بين السّلطات الثّلاث إنها تقوم على التّوازن والتّعاون فيما بينها ويكون الاحتكام في الأمور والقضايا الخلافيّة فيما بينها إلى سلطة القانون والقضاء، حيث تتشكّل السّلطة القضائيّة من القضاء الإداري والقضاء القانوني والقضاء الخاص الّذي يأتي على رأسه المحكمة الدّستوريّة في حين يتولّى المجلس الأعلى للقضاة والمدعيين العاميين مسؤوليّة الإشراف على المؤسّسة القضائيّة، وقد لعبت السّلطة القضائيّة دوراً بارزاً يتمثّل ذلك بمهام المحكمة الدّستوريّة الّتي تقوم بمتابعة الحقوق والحريّات إذ يحقّ لها مقاضاة رئيس الجمهوريّة وأعضاء مجلس الوزراء ومنحها ذلك قوة حتّى كادت تطغى على السّلطتين التّشريعيّة والتّنفيذيّة.

المبحث الثّالث

الحياة الحزبيّة في تركيّا

بعد نشأة الجمهوريّة التّركيّة على يد مؤسسها مصطفى كمال أتاتورك تخلت عن الخلافة الإسلاميّة الّتي كانت قائمة طوال فترة حكم الدّولة العثمانيّة وريثة الخلافة الإسلاميّة، وأصبحت تنتهج مبدأ التّغيير الجذري نحو اتّباع نهج العلمانيّة وتكريس القوميّة التّركيّة وسيادة الشّعب والوطن والإرادة وهذا ما بات يعرف بمرتكزات ومبادئ الكماليّة[1].

ويرى البعض أنّ التّجربة الحزبيّة المعاصرة في تركيّا كانت مع بداية تأسيس وإعلان الجمهوريّة التّركيّة في عام 1923، فقد عمل أتاتورك منذ ذلك الوقت على تأسيس "حزب الشّعب[2].

ينبغي التّمييز بين مرحلتين في الحياة الحزبيّة التّركيّة وهي مرحلة الحزب الواحد المسيطر(الأحادية الحزبيّة) ومرحلة السّماح بالتّعدّدية الحزبيّة في النّظام السّياسي التّركيّ:

أوّلا:مرحلة الحزب الواحد (الأحادية الحزبية) (1923-1945):

كما أسلفنا سابقا كانت بدايات هذه المرحلة مع بدء تأسيس الجمهوريّة التّركيّة في العام 1923 كبداية حقيقة لظهورأوّل تجربة حزبيّة وفق المعنى الحزبي الحديث للحزب السّياسي، إلّا أنّ الارهاصات الأولى لميلاد أوّل حزب سياسي كانت في عام 1922 وهو(حزب الشّعب) ،وقد رأى أتاتورك في هذا التّنظيم أن يحلّ كبديل لجمعية الدّفاع عن الحقوق الّتي كانت تعمل على تنظيم المقاومة ضد الغزو الأجنبي لتركيّا ،فعمل أتاتورك على دعوة المثقّفين الأتراك من أجل إنشاء حزب سياسي وتمّ اعتماد جمعية الدّفاع عن الحقوق كنواة أساسيّة لتشكيل الحزب؛ لما تمتلكه من خبرة في العمل السّياسي والوطني، وكان يرى مصطفى كمال أنّ هذا الحزب هو الممثّل لجميع فئات الشّعب ويهدف إلى وحدة الشّعب وتحقيق المصلحة العليا مصلحة الشّعب وهو بمثابة مدرسة للتّربيّة السياسية للأمة والشّعب التّركي وفقاً لمفاهيمه [3].

---

(1) ياسر حسن، **مرجع سابق**،ص،39.

(2)أ.دعبد العزيز محمد عوض الله ،**2002**،**الحياة الحزبيّة في تركيّا الحديثة**،مركز الدّراسات الشّرقية،جامعة القاهرة ، ص،17.

(3) د.أحمد النّعيمي، **النّظام السّياسي في تركيّا**، **مرجع سابق**،ص،166- 167.

وإبّان مفاوضات "لوزان" وقبيل إعلان تأسيس الجمهوريّة نشأ الحزب وأخذ يسعى لترسيخ حكم الشّعب والعمل على الارتقاء بالدّولة التّركيّة وصولاً إلى دولة حديثة ومتطوّرة وعصريّة وأصبح يسعى إلى تحقيق المساواة المطلقة والحريّة التّامّة والابتعاد عن الفروقات الطّبقيّة والتّفاوتات الفئويّة أوالعنصريّة أوالاقطاعيّة بين أفراد الشّعب والّتي تؤدّي إلى المساواة في الحقوق والواجبات والحريات إلّا أنّه ظهر بعض كبار رجال الحركة المعارضين لأتاتورك داخل حزب الشّعب واللّذين سعوا لنشر الخوف من خطوات أتاتورك في إدارة نظام الحكم والشّؤون الاجتماعيّة للدّولة فقاموا بانشاء حزب جديد أطلقوا عليه اسم (حزب التّرقّي الجمهوري) ومع قيام ثورة الأكراد وما حدث من فتن وعودة محاكم الاستقلال أدّت تلك الاسباب إلى إلغائه وملاحقة أعضائه وقياداته والتّنكيل بهم .

وفي آب 1930 أنشئ (الحزب الحر الجمهوري) على يد السّيد علي فتحي بيك - أحد رؤساء الوزارة - وقد تعالت أصوات أعضاء الحزب بالنّقد لوزارة عصمت اينونو على تقصيرها فطلبوا من أتاتورك الموافقة على إنشاء الحزب فقبل بذلك ؛ لأنّ منهج الحزب متّسق ومتناغم مع أسس الجمهوريّة والقوميّة والعلمانيّة ومع أفكار حزب الشّعب ، فحقّق الحزب نجاحا وأخذ يقوي ويتّسع ودخل الحزب في مشادّات ومجادلات مع الحكومة فشعرأتاتورك أنّ النّظام وأحوال البلاد والأوضاع السّياسيّة لا تسمح بقيام حزب معارض حر فأوعز بإلغائه، وفي تشرين الثّاني من 1930 أعلن زعيم الحزب عن حلّ الحزب الحر الجمهوري[1].

لذلك بقي حزب الشّعب وحيدا في السّاحة، وفي أيّار من عام 1931عقد المؤتمر الثّالث لحزب الشّعب وأقرّت خلاله ما يعرف"بالمبادئ الأساسيّة والثّابتة السّتة" وهي الجمهوريّة، والقومية، والشعبية والدّولانيّه، والعلمانيّة، والثّورية الإصلاحيّة، ومنذ الخامس من شباط 1937 أصبحت المبادئ السّتة جزءاً من الدّستور وفق المادة الثّانية منه وأخذت شكل ستة سهام في شعار حزب الشّعب الجمهوري [2]كما هو موضّح بالشّكل "المرفق".



وفي شرح مبادئ الحزب وأسسه ومرتكزاته فإن **الجمهوريّة**: تعني أن الحزب قائم على قناعة بأنّ شكل نظام الحكم هو الشّكل الجمهوري والّذي يكرّس حكم الأمّة وسلطتها وضرورة ان يستمد

(1) محمد عزة دروزة، **1946،تركيّا الحديثة** ،بيروت:مطبعة الكشاف، ص،163- 165.
(2) فيروز أحمد ،2002، **صنع تركيّا الحديثة**،ترجمة د.سلمان داود الواسطي،د.حمدي حميد الدّوري ، قسم الدّراسات الاجتماعيّة ، بيت الحكمة،ص،145- 146.

نظام الحكم من إرادة الأمة وهذا يتمّ باتباع النّظام الجمهوري وإلغاء واجتثاث السّلطة لأنّها؛ تقوم على أسس شخصيّة في الحكم .

أما **الملَية**:فتعني أنّ على الحزب التّمسك بهويّة الأمة التّركيّة وجعله أساسا جوهريّا لوصول الأمة إلى مصافي الدّول العظمى وتحقيق التّقدّم الإنساني والشّعور بحس الأخوة والمحبّة تجاه جميع الأتراك اللّذين يعيشون في الدّولة التّركيّة، ويرى الحزب أنّ كلّ من يتكلّم اللغة التّركيّة وينشأ في تركيا ويعتنق الوطنيّة التّركيّة ضمن حدود الجمهوريّة يعدّ مواطنا تركيّا بغض النّظر عن الدّين أو النّشأة أو الأصل.

وتعني **الشّعبيّة** :من منظور الحزب أن مصدر الإرادة والسّيادة هو الأمة وأن هناك حقوق وواجبات تترتب بين الطّرفين وأنّ جميع الأفراد متساوون أمام القانون فلا فرق بين شخص وآخرأو عائلة على أخرى أو طبقة على طبقة وذلك من أجل إقامة التّضامن الاجتماعي والانسجام بين جميع أطياف المجتمع التّركي ومكوناته وأن تكون المصلحة واحدة .

أما **الدّوليّة**: فتعني أنّ رؤية الحزب إيصال الأمة التّركيّة لمستوى عالمي من الحضارة والتّطور والرّفاه بتوزيع عوائد الدّولة والانتفاع بها من الجميع وأن يكون تدخل الدّولة في إطار مصلحة الأمة ككل وتحقيقا للمصلحة العامّة والتّوازن الاقتصادي .

ووفق منظور الحزب **فالعلمانيّة** تعني: أنّ الحزب يرى أن تكون قوانين الدّولة وأنظمتها وفق مايقرره العلم والفن ومنسجمة مع الحضارة الحديثة ومقتضياتها وذلك يقوم على فصل الدّين عن أمور الدّنيا بألّا يكون للدّين تأثير في شؤون الدّنيا وقضايا الدّولة والحكم.

ويقصد **بالإنقلابيّة (الثّوريّة):** عدم التّدرج في إدارة شؤون الدّولة شعار سمو الأمة والإخلاص لفكرة الإنقلاب لأنّها حقّقت للأمّة موقع اجتماعي رفيع [1].

وقد ساد هناك رؤيتين لدى أعضاء الحزب ،البعض يرى أنّ الإنقلابيّة هي الإصلاحيّة والبعض الآخر يرى أنّ الإنقلابيّة هي الثوريّة وهذه الأيدلوجيّة كانت سائده في الثّلاثينيات [2].

هذه المبادئ أصبحت تعرف بالعقيدة الكماليّة وقد أصبح للجيش مسؤوليّة التّمسك بهذه الثّوابت والدّفاع عنها وبعد انتهاء فترة الحزب الواحد المسيطر(حزب الشّعب) وهيمنته على الحياة السّياسيّة برزت الانشقاقات في حزب الشّعب وبعد انقلاب 1980 حظرت جميع الأحزاب

(1) محمد عزة دروزة، **مرجع سابق**،ص،174- 176.
(2) فيروز أحمد، **مرجع سابق**،ص،145.

السّياسيّة التّركيّة واستطاع حزب الشّعب من لملمة انشقاقاته على رغم أنه استطاع تشكيل حكومات ائتلافيّة فترة بولند أجاويد (1974-1977-1978) وعاد للحياة السّياسيّة فحصل على التّرتيب الثّاني في الانتخابات التّشريعيّة لعام2002، وحصل على26%من الأصوات في الانتخابات التشريعية لعام 2011[1].

ثانيا:مرحلة التّعدديّة الحزبيّة 1945

مع انتهاء الحرب العالميّة الثّانية انتهت مرحلة الحزب الواحد أو ما يعرف "بالأحاديّة الحزبيّة "والّتي سادت الجمهوريّة التّركيّة منذ العام 1923 وحتّى العام 1945 وكان هذا التّاريخ الأخير إعلانا وإيذاناً ببداية مرحلة وحقبة جديدة أخرى تتمثّل في مرحلة الانفتاح والتّطوّر والدّيمقراطيّة والحريّة وإطلاق وفتح المجال والسّماح لوجود أحزاب أخرى غير حزب الشعب الّذي سيطر على الحياة السّياسيّة التّركيّة منذ زمن إنشاء الجمهوريّة في تشرين الأوّل 1923 وتأسيسه على يد مصطفى كمال أتاتورك.

أصبحت تركيّا منذ نهاية الحرب العالميّة الثّانية تعيش عصرالانفتاح الدّيمقراطي والتّحوّل السّياسي والحزبي وإطلاق التّعدّديّة الحزبيّة بعد أن سيطر حزب الشّعب على الحكم لأكثر من عقدين وقام باحتكار السّلطة وقيادة الدّولة وفق مسارٍعلماني صارم[2].

وكان خطاب عصمت إينونوأمام البرلمان عام1945 بمثابة الإرهاصات الأولى لبداية حدوث التّغيّرات في النّظام السّياسي التّركي نحو السّماح بإنشاء حزب معارض لكي تتمكن الجمهوريّة من مواكبة المستجدّات العالميّة على الصّعيد السّياسي وممارسة الوسائل الدّيمقراطيّة في حكم تركيّا وليؤكد للعالم من أنّها تأخذ بما نتج عن الحرب العالميّة الثّانية من تحول المسار باتجاه الدّيمقراطيّة الغربيّة والحريّة والتّعدّديّة[3]،وقد أدّى ذلك إلى السّماح بوجود نوع من المعارضة السّياسيّة فتمّ تأسيس الحزب الدّيمقراطي في صيف عام 1945 حيث طالب أربعة نواب المجلس الوطني التّركي الكبير وهم: (جلال بأيار، وعدنان مندريس، ورفيق كورالتان، وفؤاد كوبرولو) بمزيد من الإصلاحات الدّيمقراطيّة والحريات السّياسيّة والصّحفيّة مما أدّى لإستبعادهم من قبل الحزب الحاكم ((حزب الشّعب الجمهوري)) وقد قام المنشقّون الأربعة في

---

(1) منتصر مجيد حميد ،2013،**الظاهرة الحزبيّة والاستقرار السّياسي في تركيّا**، كليّة العلوم السّياسيّة جامعة بغداد،ص،319-320.

(2) جلال ورغي ،2010، **الحركة الإسلاميّة التّركيّة،معالم التّجربة وحدود المنوال في العالم العربي** ،ط1،قطر:الدّار العربيّة للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدّراسات، ص،41.

(3) أ.دعبد العزيز محمد عوض الله، **مرجع سابق**،ص،23- 24.

كانون الثّاني من يناير 1946بتأسيس الحزب الدّيمقراطي من أجل إشاعة وبث روح الليبراليّة والدّيمقراطيّة وترسيخها في الحياة السّياسة التّركيّة [1].

ويرى البعض أنّ التّحول التّركي نحو الدّيمقراطيّة بتأسيس الحزب الديمقراطي كان مجرد تحوّل شكلي وذلك يعود إلى أن بنيَة الحزب شبيهه ببنيَة حزب الشّعب الجمهوري وخصوصا أنّ الحزب الدّيمقراطي لم يكن على حاله من التّناقض الاجتماعي مع حزب الشّعب الجمهوري[2].

وقد أقرّ الحزب الدّيمقراطي بالمبادئ السّته للاتاتوركيّه مع إعادة النّظر بها وفق المعطيات والظّروف العالميّة الجديدة إلّا أنّ الأولويّة كانت نحو تحقيق مزيد من الحقوق والحريات الفرديّة وكف يد تدخّل الدّولة وكبح جماحها، وأن تكون السّيادة للشّعب وليس للحزب الحاكم، ونتيجة لحالة الاستقطاب الّتي شهدها الحزب الدّيمقراطي والأعداد المتزايدة في صفوفه وتعاظم نفوذه واتّساع قاعدته الشّعبيّة توجّس حزب الشّعب الجمهوري الحاكم من حالة صعود الحزب فعمل على تقديم موعد الانتخابات وتمّ إجرائها في الحادي والعشرون من يوليوعام 1946 بدلاً من العام1947 المنوي اجراء الانتخابات فيه؛ وذلك لتخوف حزب الشعب من حالة الصّعود الّتي شهدها الحزب وكانت نتيجة الانتخابات فوز (61) نائب عن الحزب الدّيمقراطي في الانتخابات فأصبح بذلك ثاني أكبر حزب منافس لحزب الشّعب الجمهوري [3].

وفي انتخابات أيّارمن عام 1950 حصل الحزب الدّيمقراطي على أغلبيّة مقاعد المجلس الوطني الكبير بنسبة 53.6% في حين حصل حزب الشّعب الجمهوري على نسبة 40% فقط من المقاعد فأصبح جلال بايار رئيسا للجمهوريّة وعدنان مندريس رئيسا للوزراء واستطاع الحزب في العام 1954 والعام 1957 أن يسيطر على الحكم ،وقد كانت فترة قيادته للبلاد أكثرارتباطا بالغرب فدخلت تركيّا حلف شمال الأطلسي في عام 1952 ودخلت حلف البلقان في عام 1954 وحلف بغداد عام 1955،وفي ذات العام برزت انشقاقات في صفوف الحزب الدّيمقراطي وأسّس المنشقون حزب الحريّة، وفي الرابع عشر من تموزعام 1958 سقط النّظام الملكي في العراق نتيجة الثّورة ممّا أدّى ذلك إلى التخوّف من وقوع ثورة مماثلة في تركيّا فتمّ قمع حركات المعارضة[4].

---

(1) د.سيَار الجميل،**1997**،**العرب والأتراك الانبعاث والتّحديث من العثمنة إلى العلمنة**،ط1،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربيّة، ص،191- 192.

(2) د.إبراهيم خليل أحمد، **مرجع سابق**،ص،166.

(3) رضا هلال، **مرجع سابق**، ص،96.

(4) د.إبراهيم خليل أحمد، **مرجع سابق**،ص،166- 167.

وقد عمل مندريس على إعادة بعض أشكال الحياة الإسلامية في تركيّا على الرّغم أنه كان مدافعا عن العلمانيّة وأسسها فقد أعاد رفع الأذان باللّغة العربيّة، وأعاد منح تراخيص بناء المساجد وترميمها، وتدريس الدّين في المرحلة الإعداديّة، ومع ذلك فقد سلك شدّة في الحفاظ على إرث كمال أتاتورك وتماثيله المنتشرة في الجمهوريّة، وفي السابع والعشرون من مايوعام 1960 قاد مجموعة من الضّباط أوّل إنقلاب عسكري في تاريخ الجمهوريّة تمّ الاستيلاء خلاله على السّلطة معلنين إنّ مندريس يسعى إلى تقويض العلمانيّة ومبادئ الأتاتوركيّة و قدُّم وبعض أعضاء حكومته للمحكمة وتمّ تنفيذ حكم الإعدام بحقه واثنين من وزراءه[1].

وبسبب الظّروف السّائدة على اثر إنقلاب مايو1960انشيء في فبراير من العام ذاته حزب العدالة بزعامة السّياسي" سليمان ديميرل" بدعم من زعيم الإنقلاب (جمال كورسيل) للمحافظة على النّظام الدّيمقراطي ولتخفيف حدّة التّناقضات بين الحزبين الرّئيسيين أنذاك الدّيمقراطي والجمهوري[2].

وقد ظهرت أحزاب أخرى في فترة السّتينات وهي[3]:-

- حزب تركيّا الجديدة وقد أسّس في شباط 1961.
- حزب عمال تركيّا (حزب العمال التّركي) وقد أسّس في شباط عام 1961.
- الحزب الوطني الفلاحي وقد أسّس في شباط 1961 بزعامة ألب أرسلان توركيش.

وفي السادس من كانون الثّاني ينايرعام 1961 شكلت الجمعيّة التّأسيسيّة لإقرار دستور جديد وقانون انتخاب جديد وفي الخامس من تشرين الأوّل أكتوبرعام 1961 تمّ إجراء انتخابات بمشاركة حزب الشّعب الجمهوري وحزب العدالة وحزب تركيّا الجديدة والحزب الفلاحي الجمهوري وقد أفرزت الانتخابات عن فوز حزب العدالة وحزب تركيّا الجديدة ولم تستطع أي من الأحزاب المشاركة من تشكيل الحكومة أو تشكيل حكومة ائتلافية[4].

استدعى ذلك الأمر تدخّل الجيش وانتخاب جمال كورسيل رئيسا للجمهوريّة وكلف عصمت إينونو رئيس حزب الشّعب الجمهوري بتشكيل أوّل حكومة ائتلافيّة وشكّلت هذه الحكومة الائتلافيّة الأولى من حزب الشّعب الجمهوري وحزب العدالة إلّا أنها لم تستمر سوى ستة أشهر وشكّلت الحكومة الائتلافيّة الثّانية حيث استبعد حزب العدالة منها إلّا أنها فشلت؛ بسبب انسحاب

(1) ياسر حسن، **مرجع سابق**،ص،74- 75.
(2) أ.دعبد العزيز محمد عوض الله، **مرجع سابق**،ص،58.
(3) د.إبراهيم خليل، **مرجع سابق**،ص،170.
(4) د.سيَار الجميل، **مرجع سابق**،ص،202.

عدد من أعضاء حزب الشّعب الجمهوري منها، مما جعل إينونو يقوم بتشكيل حكومة ائتلافية ثالثة مع المستقلين[1].

وقد حقّق حزب العدالة نجاحا كبيراً في الانتخابات النّيابيّة الّتي جرت في تشرين أوّل أكتوبر 1965 وحصل على أكثريّة المقاعد فقام بتشكيل الحكومة برئاسة سليمان ديميريل ثمّ جاءت انتخابات تشرين أوّل أكتوبر1969 لمجلس النّواب وقد اشترك فيها حزب العدالة وحزب الشّعب الجمهوري وحزب العمل التّركي وحزب تركيّا الجديدة والحزب الوطني وحزب الثّقة الجمهوري وحزب الحركة القوميّة وحزب الوحدة، وقد شكل ديميريل الحكومة الّتي اقتصرت على أعضاء حزب العدالة الّذي أسسه فقط، وقد خلى برنامجه من أيّة حلول للمشكلات الاقتصاديّة والاجتماعيّة الّتي كانت تعصف بالمجتمع؛ أدّى إلى تزايد ضغط المعارضة والخلافات الّتي كانت نشأت بين صفوف حزب العدالة حول ميزانيّة تركيّا للسنة الماليّة الجديدة فما كان من حكومة ديميريل إلّاتقديم استقالتها، ومع استمرارالمطالب النّقابيّة والعماليّة ونشوء مقاومة من اتّحاد النّقابات العماليّة الثّوريّة دفع الحكومة في آذارمارس عام1970 إلى إعلان الأحكام العرفيّة وقامت بحملة اعتقالات وانزلت الدّبابات إلى الشّوارع وأنشئت المحاكم العسكريّة[2].

وفي العام 1970أنشئ حزب النّظام الوطني بقيادة (نجم الدّين اربكان) ممّا دفع بمجموعة انشقت عن حزب العدالة والّتي تمثل الجناح الدّيني فيه إلى الانضمام لحزب أربكان وشكّل إنشاء حزب النّظام الوطني أحد أبرز الدّعائم السّياسيّة الإسلاميّة في الحياة السّياسيّة التّركيّة فانخرط فيها وكان له ثلاثة نواب في البرلمان أحدهم مؤسّس الحزب أربكان ،وكما سنرى لاحقا كيف كانت هذه الإرهاصات الأولى لوجود حزب ذو توجّهات إسلاميّة في ظلّ نظام علماني متشدّد منذ نشأة الجمهوريّة التّركيّة عام 1923، وقد أدّى تفاقم الوضع وتطوّر الأمورعلى السّاحة التّركيّة إلى حدوث الإنقلاب العسكري الثّاني في العام 1971 إذ رأى قادة الإنقلاب بضرورة تقديم حزب النّظام الوطني للمحكمة الدّستوريّة فأصدرت حكما بحلّ الحزب؛ معللة ذلك بأنّه قام بانتهاك مبادئ النّظام العلماني الّتي أسّست الجمهوريّة عليها ، والّتي وردت النص عليها في الدّستور[3] ، وبعد الإنقلاب العسكري في آذار 1971 سقطت حكومة سليمان ديميريل وتمّ انتخاب الأميرال المتقاعد فخري كورتك رئيسا للجمهوريّة [4].

(1) فيروز أحمد، **مرجع سابق**،ص،308- 309.
(2) د.سيَار الجميل، **مرجع سابق**،ص،204- 206.
(3) ياسر حسن، **مرجع سابق**،ص،77.
(4) د.إبراهيم خليل، **مرجع سابق**،ص،174.

بعد الإنقلاب عادت الحياة السّياسيّة وتمّ السّماح للأحزاب السّياسيّة بالمشاركة في العمليّة السّياسيّة فقام نجم الدّين أربكان فيالحادي عشر من تشرين الأوّل عام 1972 بتأسيس حزب السّلامة الوطني؛ ولإنهاء حالة الفوضى السّياسيّة تمّت الدّعوة لإجراء انتخابات عامّة في الخامس من حزيران عام 1973، وكانت نتائجها على النّحو التّالي : 33.3 % لحزب الشّعب الجمهوري و 29.8% لحزب العدالة و11.8% لحزب السّلامة الوطني و11.6% للحزب الدّيمقراطي و5.3% لحزب الثّقة القومي و3.4% لحزب العمل القومي و11 % لحزب الوحدة التّركي و2.8% للمستقلين [1].

لم تستطع أيَ من هذه الأحزاب على تشكيل الحكومة بمفردها فقام حزب الشّعب الجمهوري الحاصل على (186) من مقاعد البرلمان بتشكيل حكومة ائتلافيّة مع حزب السّلامة الوطني الحاصل على (48) مقعد، وبذلك حصل حزب السّلامة الوطني على مكسب عظيم وهو تمثيل التّوجه الإسلامي إذ تمّ الإعتراف به من قبل حزب الشّعب الجمهوري ذو التّوجه العلماني المعارض أصلا للصّبغة الإسلاميّة فأصبح نجم الدّين أربكان نائبا لرئيس الوزراء في حكومة الائتلاف وقد أدّى التّناقض بين نهجين مختلفين؛ النّهج الإسلامي لحزب السّلامة الوطني والنّهج العلماني لحزب الشّعب الجمهوري إلى انهيار الائتلاف الأوّل في الثامن عشر من أيلول عام 1974 بسبب تخوَف العلمانيين من تغلغل الإسلام في صلب النّظام السّياسي التّركي[2].

في حين يرى البعض أنّ سبب انهيار الائتلاف هو شخصية أربكان وافتقاده للخبرة الحزبيّة والسّياسيّة والعلاقة بين الحزب مع غيره من الأحزاب الأخرى وسعي أربكان لتطوير العلاقات مع الدّول العربيّة ؛ سعيا منه لدعم الاقتصاد التّركي ويرى آخرون ان سبب انهيار الائتلاف هو تحقيق مكاسب في العمليّات العسكريّة في قبرص تموز1974من قبل حكومة حزب الشعب مما دفع ذلك أجاود لتقديم استقالته والدّعوة لإجراء انتخابات مبكرة بهدف الانفراد بالسّلطة والحكم دون الائتلاف مع حزب إسلامي (حزب السّلامة الوطني)،وجاء الائتلاف الثّاني بين حزب العدالة والتّنمية وحزب السّلامة الوطني بسبب رفض أعضاء البرلمان لدعوة بولند أجاويد إجراء انتخابات مبكرة ومع استقالة رئيس الوزراء اجاويد في 18أيلول عام 1974 أصبح هناك فراغ وخصوصا في ظلّ تعنت حزب الشعب الجمهوري من دعم أيّة حكومة ائتلافيّة لاشتراطه إجراء انتخابات نيابيّة مبكرة، دفع ذلك رئيس الجمهوريّة فخري كورتورك بتعيين البروفسور سعدي أرماك رئيسا للوزراء وتشكيل حكومة وطنيّة تنكوقراط إلّا أنّها فشلت في نيل ثقة البرلمان ممّا

---

(1) منال الصّالح،2012، **نجم الدّين اربكان ودوره في السّياسة التّركيّة 1969-1997**،ط1، بيروت:الدار العربيّة للعلوم ناشرون،ص،94-95.

(2) منال الصّالح، **المرجع السابق**،ص،94-95.

أدّى إلى تشكيل حكومة ائتلاف في الحادي والثلاثون من آذارعام 1975 فأصبح سليمان ديميريل رئيساً للوزراء وأربكان نائبا له مرة أخرى، وسميت الحكومة بحكومة ((الجبهة القوميّة))[1].

في تلك الفترة ساد جو من التّشاحن والتّوتر دفع لإجراء انتخابات نيابيّة في أيارمايوعام 1977حصل خلالها حزب الشّعب الجمهوري على أغلبيّة نيابيّة وشكّل بولند أجاويد الحكومة، وكانت مقتصرة على أعضاء حزبه، وبسبب عدم حصوله على ثقة النّواب قدّم استقالته، جاء بعده ائتلاف بين حزب العدالة وحزب السّلامة الوطني والحركة الوطنيّة وتمّ تشكيل الحكومة إلّا أنّ الحكومة لم تدم؛ للأوضاع الأمنيّة السّائدة في البلاد وموجة العنف والاغتيالات الطّلابيّة أنذاك وقد ادت تلك الظّروف إلى استقالة حكومة سليمان ديميريل.

وفي كانون الثّاني ينايرعام 1978شكل بولندأجاويد حكومة جديدة بمشاركة الحزب الدّيمقراطي وحزب الثّقة الجمهوري وبعض المستقلين إلّا أنّ أجاويد لم يستطع تغيير الوضع رغم وعوده بذلك وعم الاستياء أوساط الشّعب فاستقال أجاويد وشكّل ديميريل الحكومة مرّة أخرى، واعداً بالقضاء على الإرهاب والاغتيالات وإصلاح الوضع الاقتصادي، ولم يستطع تحقيق ذلك ممّا زاد العنف وارتفع التّضخم وأصبحت الحالة السّياسيّة تتجه لطريق مسدود دفع هذا الوضع إلى قيام إنقلاب عسكري ثالث بقيادة كنعان أفرين في العام 1980 على أثره ذلك تمّ اعتقال أجاويد، و ديميريل، وأربكان وتوركيش، وبرّرالإنقلاب على أنّه يسعى للحفاظ على الوحدة الوطنيّة والحفاظ على العلمانيّة والقضاء على الإرهاب [2].

قام إيفرين بتشكيل مجلس للأمن القومي يتكوّن من رئيس الجمهوريّة ورئيس الوزراء ووزراء الدّاخليّة والدّفاع والخارجيّة ورئيس الأركان ونوابه وقادة الأسلحة يجتمع مرّة كلّ شهر وخلال حكم الجيش الممتدّمن (1980-1982) أعيد العمل بدستور1961، وتمّ التّوقيع على (25) مرسوم إعدام، واستطاع أيفرين حكم البلاد لمدة 7سنوات ويعود له الفضل في تحوّلات الثّمانيات نحوالدّيمقراطيّة وفي عهده شكّل حزب يميني وحزب يساري وعلى رأسهما قادة عسكريين وتمّ إنشاء حزب ((الوطن الأم)) بقيادة تورجت أوزال وشغل منصب نائب رئيس الوزراء في حكومة الإنقلاب شخص مدني، ومع الحظر الّذي فرض على قيادات الأحزاب السّياسيّة السّابقة تمّ إجراء انتخابات نيابيّة في عام 1983 فحصل حزب الوطن الأم بزعامة أوزال على 45.1% من الأصوات وقام بتشكيل الحكومة وعمل على إجراء تغييرات سياسيّة

---

(1) منال الصّالح،**2012**،**نجم الدّين أربكان ودوره في السّياسة التّركيّة 1969-1997**، **مرجع سابق**،ص،96-107.

(2) د.سيَار الجميل، **مرجع سابق**،ص،209- 210.

واقتصاديّة في المجتمع وأتيحت الفرصة للمبادرات الاقتصاديّة والسّياسيّة وأعطي الفرد حريّة معلنا مبدأ "دعه يعمل دعه يمر" وسعى أوزال إلى إقامة علاقات متميزة مع الدّول العربيّة على اعتبارات مصلحيّه وتزامن ذلك مع بداية ظهور البترول في نهاية السّبعينات ممّا انعكس على تحسين المستوى الاقتصادي وارتفاع الصّادرات التّركيّة وزيادة النّمو الاقتصادي[1].

وكان من أبرز إفرازات الإنقلاب العسكري الثّالث إيجاد دستور جديد عام (1982) وقد بدى واضحا تأثّره بالدّستورالفرنسي مع تأكيده على مبادئ دستور 1961 الّتي قام عليها وهي العلمانيّة والجمهوريّة والدّيمقراطيّة والمبادئ الأتاتوركيّة، أما فيما يتعلّق بالأحزاب السّياسيّة فإنه وفقا لدستور 1982 المادة (13) تمّ حظر عدد من الأحزاب الّتي تقوم على أساس اشتراكي أو فاشي أو ديني أو طبقي حتى طال الحظر حزب الحركة القومي وحزب العمل التّركي وحزب السّلامة الوطني ،وأضحى التّعليم الدّيني واقعا تحت سيطرة الدّولة [2].

وبعد عودة الحياة السّياسيّة الحزبيّة وفي التاسع عشر من يوليو تموز عام 1983 أسّسس حزب الرّفاه ،وبقي حزب الوطن الأم يحكم البلاد حتّى عام 1989 بفضل ائتلافه مع القوى الحزبيّة ولاسيما التّيار الإسلامي فقد كان تورغت أوزال ينتمي للتّيار الإسلامي سابقا وترشح على قوائم حزب السّلامة الوطني في عام 1977ومع الانشقاقات الّتي طالت "حزب الوطن"الأم عام 1991 بخروج التّيار الإسلامي منه عام 1992 بدأ حزب الرّفاه يشهد حالة صعود حيث تحالف مع "حزب الطّريق المستقيم"ذوالتّوجه العلماني استطاع الرّفاه اكتساح بلديات المدن الكبرى في الانتخابات عام1994وفي الانتخابات النّيابيّة عام 1995 تحالف الرّفاه وحزب الطّريق المستقيم وشكّل نجم الدين أربكان الحكومة و نالت ثقة البرلمان في الثامن من يونيو حزيران عام 1996 ؛ وبسبب تدخّل الجيش والأحزاب العلمانيّة أرغم أربكان على الاستقالة في يونيو حزيران من عام 1997،وتمّ إغلاق حزب الرّفاه في السادس عشر من يناير كانون الثّاني عام 1998 ،وأطلق على ذلك ((الإنقلاب اللّطيف))؛ لاستخدام مؤسّسات غير عسكريّة في الإنقلاب مثل: مجلس الأمن القومي والمحكمة الدّستوريّة العليا والادعاء العام التّركي[3].

وقد وضعت ضوابط على المشاركة السّياسيّة والحزبيّة في قانون الأحزاب السّياسيّة الصّادر

---

(1) ياسر حسن، **مرجع سابق**، ص،80- 92.

(2) د.أحمد النّعيمي، **النّظام السّياسي في تركيّا، مرجع سابق**،ص،232- 234.

(3)علي حسين باكير،2010،**تركيّا: الدّولة والمجتمع المقوّمات الجيو – سياسيّة والجيو- استراتيجيّة النّموذج الإقليمي والارتقاء العالمي، مرجع سابق**، ص،114- 115.

في الرابع عشر من نيسان عام 1983ومن هذه الضّوابط [1]:

- أن يكون كلّ حزب يحتوي على (30) عضوا على الأقل شريطة موافقة وزير الدّاخليّة على كلّ عضو من منهم.
- منح مجلس الأمن القومي صلاحيات التّحري والبحث وفحص صلاحيات جميع الأحزاب والأعضاء المترشّحين للمناصب فيها ، ومراقبتها لتكون منسجمة مع الدّستور وروحه.
- منع العسكر من ممارسة العمل الحزبي.
- وضع رقابة على موارد الحزب الماليّة، ووضع حدًا للمساعدات الخاصّة ووقف اعتمادات الدّولة.

---

(1) د.أحمد النّعيمي، **2011**،تركيّا بين الموروث الإسلامي والاتّجاه العلماني،ط1،دار الجنان للنّشر والتّوزيع،ص،355- 357.

الفصل الثّالث

نشأة حزب العدالة والتّنمية وأهدافه

شهد العقد الأخيرمن حياة الدّولة التّركيّة تطورات تستدعي منّا الوقوف عليها ورصدها وتحليلها تتمثّل في وجود تنظيمات شكلت القاعدة الأساسيّة واللّبنة الّتي ترتكزعليها الدّيمقراطيّة وفق المفهوم الغربي من تداول السّلطة السّلمي وما يرافقها من عمليات التّحول الدّيمقراطي وفق قواعد وأسس ثابتة، واستطاع حزب العدالة والتّنمية منذ مجيئه في العام 2002 تحقيق تغيّرات وتطوّرات على بنية النّظام التّركي حتّى أصبحنا نسمع مؤخّرا الحديث عن "النّموذج التّركي" ،ولعلّ هذا لم يأت من فراغ فقد عمل هذا النّموذج على التّوفيق والمزاوجة بين ثلاثة مرتكزات أو مبادئ وهي : الدّيمقراطيّة ، والعلمانيّة، والإسلام ،مشكلة أنموذجا حدى كثر إلى التّوقف عنده والإمعان به واستنهاضه والنسج على منواله.

وما كان هذا ليحدث لولا وجود تنظيم يحتوي على عناصر ضرورية لضمان استمراريته فعمل حزب العدالة والتنمية عاى التركيزعلى الأهداف، والوظائف، والأيديولوجيّة، والتّنظيم والقدرة والتّنافسيّة مع غيره من التّنظيمات الأخرى[1] لذا كان علينا دراسة هذه الرّكائز الّتي قام عليها حزب العدالة والتّنمية التّركي منذ تأسيسه وحتى فترة ما قبل مجيئه و ظهوره؛ لذا فإنه لا بد لنا وأن نتناول في هذا الفصل ثلاثة مباحث رئيسه وهي :

المبحث الأوّل : تأصيل تاريخي لنشأة الأحزاب السّياسيّة الإسلاميّة في تركيّا.

المبحث الثّاني : نشأة حزب العدالة والتّنمية .

المبحث الثّالث : أهداف وبرامج حزب العدالة والتّنمية وأبرز قياداته .

---

(1) منتصر مجيد حميد ، **مرجع سابق** ،305.

المبحث الأوّل

تأصيل تاريخي لنشأة الأحزاب السّياسيّة الإسلاميّة في تركيّا

دام حكم الإمبراطوريّة العثمانيّة لأكثرمن ستمائة عام، وكان السّلاطين يسيطرون على السّلطة الدّينيّة والزّمنيّة ، ومنذ معاهدة لوزان عام 1922 بدأت الإرهاصات الأولى لإنهاء الدّولة العثمانيّة وصولا إلى قرار إعلان إلغاء الخلافة الإسلاميّة في العام 1924وما ترتب عليه من نتائج واستنكار دول عربيّة وإسلاميّة ،وبالتّالي أفول الإمبراطوريّة العثمانيّة وصولا إلى تأسيس الجمهوريّة على يد مصطفى كمال أتاتورك وتبنّي نهج الفصل بين الدّين والدّولة والتّحوّل من العثمنة إلى العلمنة؛ بإلغاء التّكايا والزّوايا والمساجد والقوانين الإسلاميّة والمحاكم الدّينيّة، مما أدى إلى شلل كامل للحركة الإسلاميّة في تركيّا ، وبإقامة أتاتورك لنظامه العلماني المنصوص عليه بالدّستورسعت المؤسّسة العسكريّة بكل ما أوتيت من قوة على حماية نهج أتاتورك والمحافظة عليه - ليس هذا فحسب- بل إنها إذا ما استشعرت بخطر قريب من هذا النّهج حتى قادت الإنقلاب تلو الآخر بدءا بإنقلاب 1960 فإنقلاب 1971 ثمّ إنقلاب 1980 ثمّ جاء ما يعرف بإنقلاب ما بعد الحداثة لعام 1998 والذي تمّ خلاله إغلاق حزب الرّفاه بموجب صدور قرار من مجلس الأمن القومي والمحكمة الدّستوريّة التّركيّة.

على الرّغم من أنّ الإسلاميين قد وقفوا مع مصطفى كمال أتاتورك في حرب التّحرير الّتي خاضها ضد الدّولة الاستعماريّة بعد احتلالها الأناضول على أثرهزيمة الدّولة العثمانيّة عقب الحرب العالميّة الأولى، إلا أنّه وبعد انتصاره في تلك الحرب وتحرير منطقة الأناضول و الأجزاء الّتي كانت مستعمرة إنقلب على الإسلاميين بعد أن أسس الجمهوريّة التّركيّة في العام 1923؛ بحجة تمرّدهم على النظام الّذي أرساه والقائم على أساس علماني ،فأخذ الاحتقان يزداد يوما بعد يوم بين الطّرفين[1].

كانت بداية تجارب الأحزاب السّياسيّة الإسلاميّة تعود للعام 1946 عندما قام كل من "نجمي كوناش ومصطفى أوزبك ومينا سوار" بتأسيس أوّل حزب سياسي إسلامي حمل اسم (حماية الإسلام)، إلّا أنه حظر في العام ذاته؛ لأنّه يقوم على أساس ديني، وفي العام 1947 سعى الجنرالين "جواد رفعت آتيل وزكائي ديك" إلى إنشاء (حزب المحافظين) واستناده على الأسس

---

(1) د.سعد عبد العزيز مسلط ،2008،**المشروع السّياسي لحزب العدالة والتّنمية في تركيّا**،جامعة الموصل:مجلة دراسات إقليميّة،مركز الدّراسات الإقليميّة،مجلد 5،عدد12،ص،2.

الإسلاميّة وبسبب ذلك أغلقت السّلطات الحزب قبل أن يبدأ عمله، ثمّ أنشئ بعدها (حزب الامة) في العام 1948 إلّا أنه ألغي في عام 1953؛ بحجة أنه ضد النّظام الجمهوري العلماني[1].

قام الحزب الدّيمقراطي - ثاني أكبر حزب بعد حزب الشّعب الجمهوري أنذاك – باتباع نهج يقوم على تأييد إقامة تنظيمات تعليميّة دينيّة إسلاميّة شريطة عدم استخدام الدّين في السّياسة ، ففي تشرين أوّل عام 1949عملت الحكومة على جعل التّعليم الدّيني الإسلامي إلزامي، وتمّ السّماح بأداء الآذان باللغة العربيّة وفق القانون رقم (5665) المؤرّخ في 16 حزيران عام 1950 ، وقد تبنى عدنان مندريس نهج التّساهل مع الإسلاميين حيث صرح بأن:"لا رجوع عن فصل الدّين عن الدّولة إلا أنّ تركيّا بلد إسلامي وسيبقى كذلك"[2].

ومع إغلاق وقطع الطّريق على الإسلاميين وثنيهم عن تأسيس أحزاب إسلاميّة هرعوا للإنضمام للحزب الدّيمقراطي، وظلّوا منضوون تحت لوائه حتى بداية السّتينات ومجيء إنقلاب مايو 1960 ألغي الحزب الدّيمقراط ، وأعدم رئيس الوزراء عدنان مندريس ورفيق قورالطان بتهمة أنّ مندريس قام بانتهاك علمانيّة الدّولة ، بإقامة حركة تعليميّة دينيّة تتمثل بتأسيس المساجد وإعداد الأئمة والوعاظ ،ادى ذلك إلى التّخوف على النّهج الكمالي العلماني فتمّ إعلان حالة الطّوارئ في جميع أنحاء تركيّا [3].

وبذلك تكون الفترة الواقعة مابين عامي (1950-1960) - حقبة حكم الحزب الدّيمقراطي - فترة إعادة الاعتبار للشّؤون الدّينيّة والإسلاميّة وإتاحة هامش من الحرية ، وهذا ما عبرت عنه صحيفة (Zafar) - وهي صحيفة رسميّة تابعة للحزب الدّيقراطي - بقولها :"إنّ الحزب الدّيمقراطي قد وضع المبادئ النّقيّة للإسلام، وكان المرشد والمساعد للعلم والتّقدم والفضيلة"[4].

ومع هدوء الأوضاع السّياسيّة بعد الإنقلاب العسكري ساد جو من الانفتاح فتمّ تأسيس حزب العدالة بزعامة سليمان ديميريل ، والّذي ضمّ الكثير من أعضاء الحزب الدّيمقراطي سابقا ،وفي العام 1969جرت الانتخابات النّيابيّة نجح خلالها نجم الدّين أربكان كمرشح مستقل حيث عمل على تشكيل كتلة سميت"بحركة المستقلّين المسلمين" في البرلمان ، وفي عام1970 عمل أربكان على تأسيس أوّل حزب ذو توجّه إسلامي وهو حزب النّظام الوطني إلا أنّ المحكمة الدّستوريّة

---

(1) محمد حربي ،يناير 1998،**آليات الحركة الإسلاميّة في تركيّا**، مجلة السّياسة الدّوليّة،عدد1،ص،5.
(2) أحمد نوري النّعيمي، **النّظام السّياسي في تركيّا مرجع سابق**،ص،135- 139.
(3) محمد حربي،1998، **مرجع سابق**،عدد (1)،ص،5.
(4) أحمد نوري النّعيمي، **تركيّا بين الموروث الإسلامي والاتّجاه العلماني مرجع سابق**،ص،205.

قامت بحله في مارس عام 1971[1] بحجة معارضته لقانون تشكيل الأحزاب السّياسيّة رقم (648) ومخالفة المواد (101,97,94,92) فتقرر وفقا للمادة الثّالثة فقرة (2) من قانون الأحزاب السّياسيّة إغلاق الحزب [2].

وقد تحدّث رئيس الجمهوريّة أنذاك عصمت اينونو-الّذي كان يشغل منصب الرّئيس العام لحزب الشّعب الجمهوري- قائلا عن حزب النّظام الوطني وعن مؤسّسه نجم الدّين أربكان "قد ظهر أنه مهندس (محترم) ..وكان يأمل أنه سوف يأتي إلى السّلطة، قائلا : سوف ندرَس الإمام الغزالي والإمام الرّباني..عندما نعتلي كرسي الحكم..ولكن..لن يكون شيء كهذا.."[3].

وهذا الحديث يعكس مدى إقصاء ورفض التّوجّه الإسلامي وثنيه من أن يتغلغل في الدّولة التّركيّة تخوفا من أن يأتي على التّوجه العلماني وتركة مصطفى كمال أتاتورك ،فما كان من إينونو وريث أتاتورك الا أن قام بحماية ورثة أتاتورك خصوصا وهو على رأس السّلطة التّنفيذيّة ممثلة برئاسة الجمهوريّة التّركيّة، وبقي على حالة من العداء لكلّ توجّه يناقض ويخالف هذا النّهج.

بعد حظر حزب النّظام الوطني عمل نجم الدّين أربكان على لم شمل أعضاء الحزب بتأسيس حزب سياسي جديد أطلق عليه اسم (حزب السّلامة الوطني) في الحادي عشر من تشرين أوّل عام 1972 وقد كانت رؤية الحزب تقوم على أنّ "الدّيمقراطيّة مؤامرة غربيّة لقيادة الجهلة بموجب الأساليب الغربيّة والمسيحيّة، إنه انتصار للمسيحيّة ضد الإسلام، لذا يجب تطبيق القوانين الآلهية إذ لا يمكن للإنسان تشريع قوانين يمكن تطبيقها"[4].

كان برنامج حزب السّلامة الوطني مشابها لبرنامج حزب النّظام الوطني سابقا إلّا أنه كان أكثر تحفّظا في نقده للعلمانيّة وسار على منهج "التُقيّه" وسعى لتوطيد العلاقات مع الجوار ، وفي انتخابات عام 1973حصل الحزب على (49) مقعد من مقاعد المجلس النّيابي وأصبح ثالث حزب سياسي في تركيّا، وبفضل ائتلافه مع حزب الشّعب الجمهوري في عام 1974 أصبح بولند أجاويد رئيسا للحكومة ونجم الدّين أربكان نائبا لرئيس الحكومة، وحاز الحزب بين عامي (1975- 1978) بفضل ائتلافه مع حزب العدالة على حكومتين حيث كان سليمان ديميريل رئسيا للحكومة ونجم الدين أربكان نائباً له، وقد دعى حزب السّلامة الوطني إلى تشكيل (منظّمة

(1) د.ادريس بووانو،2005، **إسلاميو تركيّا...العثمانيون الجدد ((البدايات ، المكونات ، التّحولات، المعادلات))** ، ط1،بيروت،مؤسسة الرّسالة ناشرون، ص،52- 55.

(2) صباح الدّين أوجار،2003،**أربقان والرّفاه الإسلامي**،ترجمة أ.د الصفصافي أحمد المرسي،القاهرة:إيتراك للنّشر والتّوزيع،ط1،ص،105- 114.

(3) صباح الدّين أوجار، **مرجع سابق**،ص،89.

(4) أحمد النّعيمي، **تركيّا بين الموروث والاتّجاه العلماني، مرجع سابق**، ص،296- 306.

الأمم المتحدة الإسلاميّة) وزيادة التّعاون بين دوله اقتصاديّا للوقوف ضد سياسات الغرب وضغوطاته وفي يونيو عام 1980 عقد الحزب اجتماعا جماهيريا تحت شعار"انقذوا القدس" تمت فيه الدّعوة إلى إقامة دولة إسلاميّة مما سبب قلقاً للمؤسّسة العسكريّة وأوساط العلمانيين دفع لانقلاب 12 أيلول عام 1980 العسكري ، وتمّ حظر نشاطات الحزب وبقية الأحزاب الأخرى[1]

وبسبب انفراج الأزمة السّياسيّة بعد انقلاب أيلول عام 1980العسكري؛ ونتيجة لحظر حزب السّلامة الوطني تمّ تأسيس حزب الرّفاة في التاسع عشر من تموز عام 1983، إلّا أنه لم يسمح له بالمشاركة في انتخابات السّادس من نوفمبر من عام 1983، لإن مؤسسه نجم الدّين اربكان كان ممنوعا عن ممارسة العمل السّياسي[2] .

وعندما رُفع الحظر عن نشاط الأحزاب السّياسيّة المحضورة وهي حزب بولند أجاويد، وسليمان ديميريل، وألب أصلان توركش، ونجم الدين اربكان، وذلك بإجراء استفتاء عام 1986على عودتهم، فعاد أربكان الى زعامة حزب الرّفاه في تشرين أوّل عام 1987، وفي انتخابات عام 1989 استطاع حزب الرّفاه من الفوز ودخول البرلمان، وفي انتخابات 1991 حصل الحزب على17% من مجموع الأصوات، وفي انتخابات عام 1992 النّيابيّة حصل على 24.5% من مجموع الأصوات [3].

وفي انتخابات عام 1995 النّيابيّة حصل حزب الرّفاه على أعلى الأصوات فحصل على 21.3%من مجموع الأصوات وعلى (158) مقعد في البرلمان يليه مباشرة حزب الطّريق المستقيم (135) مقعد ، ثمّ حزب الوطن فحصل على (133) مقعد [4].

وعلى الرّغم من الوسائل والسّبل التّي استخدمت لثني حزب الرّفاه الاسلامي للحيلولة دون وصوله السلطه بعد انتخابات عام 1995 إلا أنّ رئيس الجمهورية ديميريل كلّف نجم الدّين أربكان زعيم حزب الرّفاه في حزيران عام 1996 بتشكيل الحكومة ؛وذلك عقب فشل حكومة الأقليّة المكوّنة من حزب الأم والطّريق المستقيم والّتي لم تستمر سوى ثلاثة شهور، فقام أربكان بتشكيل حكومة توافقيّة مع طانسو تشيللر زعيمة حزب الطّريق المستقيم [5].

---

(1) يوسف إبراهيم الجهماني،1997،**حزب الرّفاه نجم الدّين أربكان الإسلام السّياسي الجديد((الرّهان على السّلطة))** ،دمشق:دار حوران للطّباعة والنّشر والتّوزيع،ط1،ص،11- 14.
(2) صباح الدّين أوجار، **مرجع سابق**،ص،265- 266.
(3) يوسف إبراهيم الجهماني، **مرجع سابق**،ص،15- 20.
(4) مختار الغوث،**2008**،**الحركة الإسلاميّة في تركيّة**،بيروت:دار ابن حزم للطّباعة والنّشر،ط1،ص،48.
(5) صباح الدّين أوجار، **مرجع سابق**،ص،282.

في تلك الفترة سادت حالة من التّضاد وعدم التّوافق بين الجيش وحزب الرّفاه حيث أقدم الجيش على طرد (141) ضابطا إسلاميّا و (20) ضابطا يساريّا مما أدّى إلى زيادة حالة التّأزم بين الطّرفين ،وكان الجيش يرفض مقررات حكومة أربكان فقام بشن هجوم على شمال العراق دون أن يبلغ رئيس الوزراء بذلك؛ وبسبب رفض الجيش لأربكان قام بتقديم استقالته بموجب اتّفاق بين حزبه وحزب الطّريق المستقيم على الانفصال وإجراء انتخابات مبكّرة فقدَم أربكان استقالته لديميريل وقام الأخير بتكليف مسعود يلماظ بتشكيل الحكومة الّذي أعلن عداءه للإسلاميين صراحة ،وفي السّادس عشرمن ينايرعام 1998 قامت المحكمة بحلّ حزب الرّفاه، واسقطت عضويّة أربكان من البرلمان، وحظر من العمل السّياسي لمدّة خمسة سنوات فتحوّل بقية نواب حزب الرّفاه في البرلمان إلى مستقلين بعد حلّ حزبهم(1).

وقبل حظر حزب الرّفاه أقدمت مجموعة منه مكوّنة من (33) عضو على تأسيس حزب الفضيلة في السابع عشر من ديسمبرعام 1997 وتحوّل نواب الرّفاه في البرلمان والبالغ عددهم (144) عضو إلى أعضاء في حزب الفضيلة ، مما أدّى ذلك إلى تخوّف العلمانيين والعسكر من وجود هذا الحزب، فتمّ رفع دعوى ضده، وهذه الخطوة حالت دون حصوله على نتائج جيدة في انتخابات عام 1999النّيابية إذ حصل على15% فقط من الأصوات وذلك لشعور و تخوَف المواطنين من إغلاقه كما حدث بالرّفاه.

ومع بروزانشقاقات في صفوف أعضاء حزب الفضيلة بين التّيار التّقليدي والتّيار الاصطلاحي وأبرز من يمثّله رجب طيب أردوغان، عبد الله جول، بولنت أرينش، بسبب انتخابات أجريت داخل الحزب بين التّيار التّقليدي والاصطلاحي فاز خلالها التّقليديون مما عمق من الشّرخ والانشقاقات في الحزب(2).

وبعد حظر حزب الفضيلة أسس حزب السّعادة بزعامة كوتان في 20 تموز من عام 2001 حيث قامت مجموعة من القيادات الشّبابيّة في حزب السّعادة وعلى رأسهم رجب طيب أردوغان وعبد الله غول بالانفصال عن حزب السّعادة وتأسيس حزب العدالة والتّنمية، وفي الرابع عشر من اب عام 2001 تمّ الإعلان رسميا عن تأسيس حزب العدالة والتّنمية(3).

---

(1) مختار الغوث، **مرجع سابق**،ص،54- 56.

(2) ياسر حسن، **مرجع سابق**،ص،185- 189.

(3) د.منال محمد صالح،2010،**التّجربة البرلمانيّة للأحزاب السّياسيّة في تركيّا ((حزب العدالة والتّنمية أنموذجا))**،مجلة كليّة العلوم الإسلاميّة،المجلد الخامس،العدد العاشر،ص،372.

المبحث الثّاني

نشأة حزب العدالة والتّنميّة

لا شك أنّ مسرح الحياة السّياسيّة في تركيّا منذ بداية القرن الحادي والعشرين، شهدت تغيّرات جمة ببروز حزب ذو توجّه إسلامي، ممثلا بحزب العدالة والتّنمية التّركي الّذي عمل على محاكاة التّجارب الحزبيّة الإسلاميّة السّابقة، مستفيداً منها وبانياً عليها ومحاولاً أن يتلافى الأخطاء والمثالب الّتي وقعت بها، فعمل على الإمساك بالعصا من منتصفها محاولا الموائمة والتّوفيق بين واقع الجمهوريّة العلماني والإرث الحضاري الإسلامي، ومحاولاً محاكاة التّاريخ فيما أطلق عليه "بالعثمانية الجديدة".

واستطاع حزب العدالة والتّنمية أن يٌحسن التّعامل مع المؤسّسة العسكريّة الّتي ما برحت تحمي مبادئ العلمانيّة في الحياة التّركيّة محاولاً تجسير الهوة بين الحزب وخلفيّته الإسلاميّة مع المؤسّسة العسكريّة، كما سنلاحظ ذلك لاحقا من خلال جرّالبلاد إلى مزيد من التّعديلات الدّستوريّة في جميع مناحي الحياة السّياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والعسكريّة، محاولا إيجاد ركائز إساسيّة في عملية التّحول الّذي تشهده تركيّا اليوم.

بعد أن تمّ الإطاحة بحكومة نجم الدّين أربكان 1997 بسبب تزايد الاحتقان، والتّوتر بين النّزعة الإسلاميّة وعلمانيّة الدولة، وما رافق ذلك من قيام المؤسسة العسكريّة باتهام حكومته بالسعي لتغيير بنية النظام السياسي التركي، وتحويل توجّهاتها ومؤسّساتها إلى النّهج الإسلامي وإعلان الثّورة على النّهج الكمالي ظهرت بوادر مخاض حزب العدالة والتّنمية[1].

ومع إغلاق حزب الفضيلة قام رجائي كوتان رئيس حزب الفضيلة سابقا ، بتشكيل حزب السعادة ، واكد انه رغم إغلاق حزب الفضيلة الا انهم لن نهزم ، وسيستمروا لأن قضيتهم عادلة و لا تتأثر بذلك، ولدى إعلانه عن تأسيس الحزب في مؤتمر صحفي اكد على إنّ الحزب سيقوم بخدمة كلّ الشّعب التّركي وسيخلص للقيم الأخلاقيّة والوطنيّة وسيناضل من أجل الحريّات الدّينيّة في تركيّا العلمانيّة، وبعد ذلك انشقّت مجموعة من الشّباب بزعامة رجب طيب أردوغان رئيس بلدية اسطنبول السّابق معلنةً عن تأسيس حزب العدالة والتّنمية، وقد كان أردوغان شخص يحظى

---

(1) د.سعد عبد العزيز مسلط ،2009،**حزب العدالة والتّنمية في تركيّا بين الحظر والحجاب**،الموصل:مركز الدّراسات الإقليميّة، مجلد6، عدد17، ص، 250.

بقبول لدى جميع الأوساط السّياسيّة والاجتماعيّة في تركيّا؛ لما أنجزه لاسطنبول عندما كان رئيساً لبلديتها من عام (1994- 1999)(1).

لقد أدرك أردوغان ومن خلال حظر حزب الرّفاه، وحزب الفضيلة أنّ التّجربة الإسلاميّة التّقليديّة لم تعد تجدي في الوضع الدّاخلي التّركي؛ لأنّ جمودها يؤدّي للاصطدام بعلمانيّة الدّولة ، وهذا مدعاة لفشل التّجربة وانهيارها ، فقد عمل أردوغان وعبد الله جول على تبني أيديولوجيّة تتلاءم والحياة التّركيّة للخروج من حالة المد والجزر بين الحداثة والهويّة الإسلاميّة ، مما دفعهما إلى النّأي بحزبهما عن الأيدولوجيّة الأربكانيّة ، وفي معرض وصف أردوغان لإيديولوجيّة الحزب اكد إنه من الخطأ إن نساوي الحزب بالدّين والدّين بالسياسة إننا لا نهدف إلى تأسيس دولة إسلاميّة، ولسنا حزبا ثيوقراطيّا، أمّا في حال انخراط النّاس الأتقياء في الحياة السّياسيّة مع امتناعهم على اعتبار المعيار الدّيني مرجع لهم ، فلا يمكننا الحديث عن الإسلام السّياسي، وصرح كذلك بالقول أنّ حزب العدالة والتّنمية ليس إسلاميّا ولا يشكل الدّين محورا في عمله، إلا أنّ "ماكوفسكي" السّياسي والخبير الأمريكي أشار في وصفه للحزب قائلا:"إنّ حزب العدالة والتّنمية انبثق من أحد أكبر التّيارات السّياسيّة التّركيّة؛ وهي حركة المللي جورش- ذات الامتداد الاسلامي - التّابعة لحزب الرّفاه وتتألف من جماعة يطغى عليها الإسلاميّون لكنّها ملتزمة بالدّيمقراطيّة"(2).

تعرّض أردوغان للنّقد؛ بسبب انسلاخه عن نهج أستاذه أربكان وبرّر ذلك الخلاف الّذي مع أربكان قائلا:"إني في خلاف حول المبادئ مع أستاذي نجم الدّين أربكان؛ وهذا دفعني إلى تشكيل حزب جديد ، والانفصال عن الخط الّذي لا يزال يسير عليه حزب السّعادة"(3).

وفي الرّابع عشر من أَب 2001 شهدت تركيّا ولادة حزب العدالة والتّنمية والّذي ضمّ في أوساطه تكنوقراط، ورجال قانون، وسياسيين يمينيين، وقوميّين، وليبراليّين، ونساء، وكان عنوانه "الإصلاح والدّيمقراطيّة " وشعاره : العمل من أجل تركيّا واستقطاب شرائح مختلفة من المجتمع، وبعد يوم واحد من تأسيس الحزب أكّد عبد الله جول - الرّجل الثّاني في الحزب- أنّ حزب العدالة والتّنمية ليس حزبا دينيا.

إختار أردوغان اسم (العدالة والتّنمية) عنوانا لحزبه من بين مجموعة عناوين تمّ اقتراحها؛ لأنّه أعجب بهذا الاسم ما إن رأه، وكان هذا الاسم مقترحا من وكالة إعلانات وكان شعار الحزب

---

(1) أ.د.أحمد نوري النّعيمي،2009،**<u>الدّور السّياسي للأحزاب الإسلاميّة في تركيّا</u>**،بغداد:مجلة العلوم السّياسيّة،العددان38-39.

(2) د.منال محمد صالح، **مرجع سابق**،ص،367.

(3) أحمد طحان،2007،**الحركة الإسلاميّة بين الفتنة والجهاد**،بيروت:دار المعرفة،ص،350.

مقترحا كذلك منها على شكل زهرة دوار الشّمس، إلا أنّه لم يرق لأردوغان هذا الشّعار، وكان مستحضراً في ذهنه أن يكون الشّعارهو(المصباح) وفي البداية اعترض أعضاء الحزب في اجتماعهم على شعارالمصباح، لكن أردوغان أقنعهم أنّه يرمز للضّياء وعدم التّعتيم والشّفافيّة، حيث تشير الحزمات الضّوئيّة السّبعة المحيطة بالمصابيح إلى الأقاليم الجغرافيّة السّبعة التّركيّة، وأن إضاءة المصباح ترمز إلى النّشاط والحركة، وتمّ الاتّفاق على اختيار الاسم المختصر للحزب من قبل إعضائه، وكان (AKP) فحرف (A) اختصار لكلمة العدالة باللّغة التّركيّة (ADALET) وحرف (K) اختصار لكلمة التّنمية باللّغة التّركيّة (KALKINMA) وحرف (P) اختصار لكلمة PARTiSi وأصبح رمز(AKP) يمثل اختصاراً لحزب العدالة والتّنمية التّركي.[1]

أطلق مؤسّسو العدالة والتّنمية على حزبهم"الدّيمقراطيّة المحافظة" كنظام سياسي واجتماعي تنسجم خلاله الحداثة مع التّراث ، مع رفض الخطاب السّياسي القائم على فرض رؤية سياسيّة ، أو عرقيّة أو أيديولوجيّة دينيّة ، وأنّ دور الدّولة الحدّ من التّناقض بين مختلف الاتّجاهات مع التّأكيد على نزاهة الانتخابات والبرلمانات، وتفعيل دورالمجتمع المدني، واحترام الحريّات واستقلال السّلطات، والدّيمقراطيّة المحافظة التي تسند للتّوفيق والحوار وعدم الصدام ، وهي أكثر اقترابا من الرّوح العثمانيّة[2].

استند حزب العدالة والتّنمية في برنامجه الّذي حمل اسم "برنامج التّنمية والتّحول الدّيمقراطي" على مجموعة من المرتكزات ومنها:

- الحقوق الأساسيّة والمبادئ والإيمان بحرية الأفراد وحقوقهم.
- المحافظة على أسس النّظام الجمهوري والالتزام بالمبادئ الأتاتوركيّة.
- عدم المساس بالدّستور أو تقويض اتّفاقيّات تركيّا مع الخارج أو استفزاز دول الجوار.
- بناء علاقات مع الأحزاب العلمانيّة الّتي هي داخل السّلطة أو خارجها.
- احترام الحريّات الدّينيّة والفكريّة واعتماد أسلوب التّسامح والحوار.
- تحقيق العدالة وسيادة القانون.
- رفض جميع أنواع التّعذيب والإرهاب والإذلال.

---

(1) حسين بسلي،عمر أوزباي، **مرجع سابق**،ص،320- 322.

(2) كمال السّعيد حبيب ،2010،**الإسلاميّون الأتراك..من الهامش إلى المركز، في "تركيّا بين تحديات الدّاخل ورهانات الخارج "**، تحرير محمد عبد العاطي، ط1، الدّوحة:الدّار العربيّة للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدّراسات،ص،116- 118.

- السّعي لإعداد دستور جديد وتغيير قانون الأحزاب وقانون الانتخاب لتكون منسجمة مع متطلبات العصر.
- تحقيق الرّخاء والسّعادة لكافّة طبقات المجتمع وتقديم الخدمات الاجتماعيّة والتّعليميّة وصولا لتحقيق الرّفاهيّة.
- التّوزيع العادل للثّروات الوطنيّة ومكافحة الفقر والفساد(1).
- بناء الجمهوريّة الموحدة الّتي تقوم على الدّيمقراطيّة العلمانيّة والحقوق الاجتماعيّة .
- التّأكيد على مرجعيّة (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان) و (الاتفاقيّة الإوروبيّة لحماية حقوق الإنسان والحريّات الإساسيّة).
- إبراز نسق محافظ ديمقراطي والابتعاد عن تبنّي التّوجهات الدّينيّة والإسلاميّة(2).

وقد كانت هذه المبادىء بمثابة نقطة تحوّل في السّياسة الدّاخليّة التّركيّة وخطوة باتّجاه الدّيمقراطيّة وصولا إلى دولة المؤسّسات واحترام الحريّات والحقوق ،فأصبحت بمثابة الجسر الّذي عبر من خلاله حزب العدالة والتّنمية التّركي للسّلطة والحكم،والتقط مؤسّسو العدالة والتّنمية أهمية التّغيير باتّجاه المحافظة على الحقوق الأساسيّة للمجتمع ،شريطة أن لا يصطدم هذا التّغيير مع أسس الجمهوريّة ومبادىء العلمانيّة، وكان من أبرز أوليات الحزب تحقيق الرّضا الاقتصادي ،وخدمات التّعليم ،والصّحة، ومكافحة الفقر، والفساد،وقد عمل الحزب منذ وصوله السّلطة على تبنّي هذه الأفكار والمبادئ والمرتكزات ،وعمل على توظيفها توظيفا جيدا في أيديولوجيّته الّتي انعكست على توجّهات المواطنيين حتّى أصبح حزب ذو توجّه إسلامي يقود التّغيير في المجتمع التّركي معتمدا على التّسامح الدّيني والحوار، ورفض الإقصاء والفرقة بين مختلف شرائح المجتمع التّركي.

وفي الثّالث من تشرين الثّاني نوفمبر من عام 2002 استطاع حزب العدالة والتّنمية أن يحصل في الانتخابات على 66%من مقاعد البرلمان، يليه حزب الشّعب الجمهوري الّذي حصل 34.29 % من المقاعد ،وشكّل هذا الفوز السّاحق لحزب العدالة والتّنمية حدثا استثنائيّا في تاريخ تركيّا المعاصر بحصوله على(365) مقعد من اصل (550) من مقاعد البرلمان، وترجع الأسباب الرّئيسة لفوز حزب العدالة والتنمية منذ انطلاقته الاولى في العام 2002 إلى العديد من الاسباب ومنها ما يأتي(3):

(1) منال محمد صالح، **مرجع سابق**،ص،376.

(2) د.سعد عبد العزيز مسلط، **مرجع سابق**،ص،8.

(3) نوال عبد الجبار سلطان،2005،**رؤية مستقبليّة للمواجهة بين العلمانيّة والإسلام في تركيا**،مركز الدّراسات الإقليميّة،عدد 4 ،ص،143.

1- إدراك الشّعب التّركي لفساد نظامه السّياسي السّابق ، وتمسّك رموزه بكراسي السّلطة ، وتبعيّته السّياسيّة والأمنيّة والاقتصاديّة للأجنبي ،مع بداية التّحولات الدّوليّة في تسعينات القرن الماضي.

2 - حالة التّمرد من الشّعب على الوصاية العسكريّة ، وتحكّمها بالسّياسة والحياة الاجتماعيّة مما جعل الجنرال حلمي أوزكول رئيس أركان القوات المسلحة أن يعلن بصراحة ضرورة احترام إرادة الشّعب في الانتخابات التّشريعية الّتي أدّت إلى فوز حزب العدالة والتّنمية، داعياً الحكومة القادمة إنقاذ البلاد من أزماتها الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسّياسيّة.

3- التّحولات العالميّة والتّغيرات الهائلة نحو العولمة وتخوف المواطن التّركي على هويته من خطر ذوبانها واختراقها من قبل الهويات الأخرى .

وبعد نجاح الحزب في انتخابات عام 2002، قام عبد الله جول بتشكيل الحكومة إذ أصبح بمقدور الحزب تشكيل حكومة دون الحاجة للائتلاف مع أي من الأحزاب التّركيّة الأخرى، منهيا بذلك حقبة الحكومات الائتلافية من حياة الجمهورية التّركيّة، حيث سارع عبد الله جول منذ تسلمه رئاسة الحكومة على دفع المجلس الوطني لتعديل المادة (312)من قانون العقوبات ، والّتي حوكم أردوغان وفقها ، ومع اجراء التعديل سمح له بالترشح في الانتخابات التّكميليّة فترشح عن مدينة سعرت **Siirt** وهي مدينة تقع جنوب شرق تركيّا، وفاز وأصبح نائبا في المجلس الوطني الكبير ،بعد ذلك قام عبد الله جول بتقديم استقالة حكومته من أجل إفساح المجال لأردوغان، حيث قام أردوغان بتشكيل حكومة جديدة في 12 اذار عام 2003[1].

وفي الانتخابات الّتي جرت في 22 تموز عام 2007 لم يشترك سوى أربعة عشره حزبا ؛ لأنّ الدّستور التّركي ينصّ على حصول اي حزب على 10 % من الأصوات ليخوض الانتخابات ويدخل قبّة البرلمان ولم ينجح من هذه الأحزاب سوى ثلاثة أحزاب ،حيث حصل حزب العدالة والتّنمية على (341) مقعد من أصل (550) من مقاعد البرلمان بنسبة 46.66% من عدد أصوات النّاخبين والّتي يبلغ عددها 42.5 مليون ناخب ، فيما حصل حزب الشّعب الجمهوري على(111) مقعد بنسبة 20.85 % من عدد أصوات النّاخبين ، في حين حصل الحزب الثّالث

(1) د.سعد عبد العزيز مسلط ، **مرجع سابق**،ص،11.

حزب الحركة القوميّة على (70) مقعد بنسبة 14.29 % من عدد الأصوات ، وحصل المستقلّون على(28) مقعد وكان نصيب الأكراد(24)مقعد منها[1].

وفي الانتخابات النّيابيّة الّتي جرت في حزيران عام 2011 حصل حزب العدالة والتّنمية (49.90 %) من الأصوات ، وكان انتصار الحزب انتصاراً تاريخيا حيث كانت هذه المرّة الثّانية في تاريخ تركيّا منذ بداية التّعدّديّة الحزبيّة في العام 1946 أن حقق حزب سياسي نجاحا في ثلاثة انتخابات متتالية ؛ نظراً لتبنيه أيديولوجيّة أكثر برامجيّة واعتدالا، وبالمقابل هناك كثير من الدول في العالم الإسلامي عملت على حظر الأحزاب الدّينيّة فيها، مما أدّى إلى أن تعمل تحت الأرض ، وفي الخفاء وصولا للقيام بأعمال عنف،ولكي يتجنب الحزب ذو الجذورالإسلاميّة ما لاقته الأحزاب الإسلاميّة التّركيّة سابقا من حظر انتقل من اليمين إلى الوسط مع تركيزه على القضايا الّتي تهمّ النّاخب التّركي ومنها قضايا الخبز والخدمات الاجتماعيّة والرّعاية الصّحيّة والأسكان[2].

(1)علي حسين باكير،2010،**تركيّا: الدّولة والمجتمع المقومات الجيو – سياسيّة والجيو- استراتيجيّة النّموذج الإقليمي والارتقاء العالمي ، مرجع سابق**، ص،32.

(2)Omer Taspinar,April2012,**Turkey:The New Model?**

www.brookings.edu1\مارس\2015الساعة 10.

المبحث الثالث

أهداف وبرامج حزب العدالة والتنمية وأبرز قياداته

المطلب الاول

أهداف وبرامج حزب العدالة والتّنمية

لقد عمل حزب العدالة والتّنمية منذ تأسيسه على وضع برنامج سياسي على الصّعيدين الدّاخلي والخارجي، وقام برسم تصوّراته ومبادئه وأفكاره والّتي استطاع من خلالها العمل على جذب المواطن التّركي، وحمله على تبني أفكاره، واعتناق معتقداته، وقد قام الحزب بوضع جملة من الأهداف العمليّة والّتي عملت على تعريف هويّته الفكريّة والسّياسيّة، واستقطاب المواطنين من كافة شرائح المجتمع التّركي على اختلاف انتماءاتهم الحزبيّة والعقائديّة، وقد جاء في ديباجة النّظام الدّاخلي للحزب مجموعة من الأهداف الأساسيّة ومنها [1] :

1- يؤمن حزب العدالة والتّنمية بأنّ "النّظام الجمهوري" هو أهم مكسب إداريّ للأمّة التّركيّة، وأنّ السّيادة أصبحت في يد الشّعب بدون قيد أو شرط ، ويسلّم بأنّ الإرادة الوطنيّة أصبحت القوة الحاسمة الوحيدة، وينادي بضرورة امتثال المؤسّسات والأشخاص الّذين يستخدمون السّلطة السّياديّة باسم الأمّة لمبدأ سيادة القانون، ويقبل العقل والعلم والتّجربة على أنّهم مرشدو الطّريق، ويؤكّد على أنّ الإرادة الوطنيّة، وسيادة القانون، والعقل والعلم والتّجربة، والدّيمقراطيّة، والحقوق والحريّات الأساسيّة للفرد والأخلاقيّة ، هي مرجعيات أساسيّة لمفهوم الإدارة السّياسيّة.

2- حزب العدالة والتّنمية يدافع عن الأمّة التّركيّة كوحدة واحدة لا تتجزأ مع وطنها ودولتها، ويقبل بالقيام بأنشطة مناسبة للمعايير والمسلّمات العامّة الموضّحة في المادة الثّانية ؛ من أجل الوصول إلى مستوى الحضارة المعاصرة الّتي أرشد إليها مؤسّس الجمهوريّة مصطفى كمال أتاتورك بل وحتّى الارتقاء فوقها وذلك مع الحفاظ على القيم الموروثة كأرضية للحياة السّياسيّة.

3- حزب العدالة والتّنمية هو حزب سياسي محور اهتمامه الإنسان، ويؤمن بأنّ الخدمة الأفضل هي خدمة الإنسان، وتهدف جهوده إلى سعادة وسلامة وأمن وصحة الإنسان، ويؤكّد على أنّ جميع أفراد شعبنا هم عائلة كبيرة تنضوي تحت اسم "دولة جمهوريّة تركيّا" المؤسّسة في أرض

---

(1) -www.aKparti.org.tr/arabic/aKparti/parti-tuzugu#bolum- الموقع الرّسمي لحزب العدالة والتّنمية التّركي.

"تركيّا"، وأنّ الدّول الأخرى كلّ في حدوده هي عائلات جارة، ويؤمن بأنّه من خلال القيمة الّتي تعطى للإنسان يمكن التّعايش في سلام دائم.

4- حزب العدالة والتّنمية يدرك بأنّ النّاس يتمتّعون بحقوق مثل: العقائد المختلفة، والفكر، والعرق، واللّغة، والتّعبير، والتّنظيم، والمعيشة منذ ولادتهم ويحترمها ويقبل بأنّ الاختلاف ليس سبب فرقة بل هو غنى يعزز ثقافتنا.

5 - حزب العدالة والتّنمية يرفض كلّ أشكال التّمييز الّتي لا تتوافق مع أسّس المجتمع الدّيمقراطي في علاقات الفرد بالدّولة، ويرى في الدّولة مؤسّسة خدمية فعالة شكلها الأفراد من أجل خدمة الفرد.

6- حزب العدالة والتّنمية يؤمن بأنّ الاستخدام الحر لجميع الحقوق السّياسيّة يُمكِّن الإرادة الوطنيّة من أن تسود، أما الاستخدام الحر للحقوق السّياسيّة فيمكنه أن يحيى في إطار نظام ديمقراطي حر يتّصف بالتّعدّديّة والمشاركة.

7- حزب العدالة والتّنمية يؤكّد على ضرورة أن يكون جميع الأشخاص، والمؤسّسات، والهيئات - الّذين يعملون بالوظائف العامّة داخل هيكل الدّولة - من خلال السّلطات التّشريعيّة والتّنفيذيّة والقضائيّة الّتي تستخدم حق السّيادة باسم الأمّة مراعين في استخدامهم السّلطات وأدائهم للمهام ما يوافق معايير دولة القانون الموجودة في الوثائق المنوه عنها في المادة الثّانية ويقر بالتّوافق مع هذه الضّرورة أساساً للشّرعيّة.

8- حزب العدالة والتّنمية يؤكّد على أن حق الأفراد في الحياة كما يعتقدون، والتّعبير عمّا يفكرون ، أمر لا يمكن أن يقبل النّقاش، وأنّ حق وسلطة الإعلان والدّعاية عن الاعتقاد والفكر بصورة موافقة للقانون هي ملك للأفراد ومؤسّسات المجتمع المدني ، وأنّ لكلّ فرد نفس الحقوق المتساوية والمشتركة في كلّ مؤسّسة ، وفي كلّ مجالات الحياة ، وهكذا فإنّه يجب على الدّولة عدم اتّخاذ موقف إلى جانب ، أو ضد أيّ اعتقاد أو فكر قطّ ، وأنّ مبادئ المساواة أمام القانون والعلمانيّة الموجودة في الدّستور تشكّل ضمانا لهذا المفهوم ووجهة النّظر هذه، ويقرّ بضرورة أن تكون المهمّة الّتي يمكن أن تتحمّلها الدّولة والشّخصيّة الاعتباريّة للحزب هي عبارة عن إعداد بيئة حرّة تحقق وتضمن استخدام الحقوق فحسب، ويدافع عن أن الحقوق والحريّات الأساسيّة لا يمكن أن تكون موضع اقتراع.

9- حزب العدالة والتّنمية يعطي أهمية خاصّة لمفهوم الدّولة الاجتماعيّة الّتي تعتبر نهجا ليحيى الإنسان حياة إنسانيّة.

10- حزب العدالة والتّنمية يؤمن بالإنسان كمصدر أساسي وهدف للتّطور الاقتصادي، ويهدف إلى تأسيس اقتصاد السّوق بجميع مؤسّساته وقواعده، ويعرِّف دور الدّولة في الاقتصاد كمنظم ومراقب ويرى أنّ عدم العدالة في توزيع الدّخل، والبطالة أهم مشكلة اقتصاديّة واجتماعيّة و يدافع عن إتمام التّحولات البنيويّة اللازمة للاستفادة من الفرص الّتي خلقتها العولمة، والحماية من السّلبيّات الّتي جلبتها معها.

11- حزب العدالة والتّنمية يؤمن بأنّ العائلة هي أساس المجتمع التّركي، وبأنّ العائلة الّتي تقوم بوظيفة الجسر بين الماضي والمستقبل هي مؤسّسة اجتماعيّة أساسيّة لا غنى عنها في نقل قيمنا القوميّة ومشاعرنا وأفكارنا وعاداتنا وتقاليدنا الخاصّة إلى الأجيال الجديدة .

12- حزب العدالة والتّنمية يهتمّ بأن يكون كلّ شخص وبخاصّة الشّباب واثقين من أنفسهم ومتقدّمين ومتطوّرين وفي مستوى رفاهية مرتفع، ومرتبطين بوطنهم تركيّا الّتي تنعم بالأمن والسّلام، ومزوّدين بقيم الرّوح المعنويّة العالية ، ولهذا السّبب يحاول الحزب تطبيق مفهوم تدريب وتعليم ، وتعلّم مزوّد بالوسائل والمعطيات العلميّة الحديثة من أجل خلق مجتمع معلومات حر على كافّة المستويات.

13- حزب العدالة والتّنمية يهتمّ بالدّيمقراطيّة التّمثيليّة القائمة على التّعدّديّة والمشاركة والمنافسة، ويؤمن بأهميّة مؤسّسات المجتمع المدني وبأنّه لا غنى عنها في تطبيق هذه الخصائص وتأسيس إدارة عامّة ذات إنتاجيّة وجودة وفي إجراء الرّقابة عليها وإدامتها.

14- حزب العدالة والتّنمية يقبل الاستفتاء العام كطريقة فعالة من أجل تأمين مساهمة الشعب في عملية الإدارة.

15- حزب العدالة والتّنمية يؤمن بأنّه يمكن الوقوف بقوّة أمام تحديات الدّاخل والخارج بالعدالة، وبإيمانه بأنّ القوة تنبع من القانون وليس العكس ويهدف إلى القضاء على العوائق الّتي تمنع سيادة الشّعب، وتحقيق القضاء العادل وحريّة البحث عن الحق بكل صوره، وجعل الوطن صالحا للعيش من أجل شعبنا، وحماية وطن الأمّة واستقلال دولتها وبنيتها المتّحدة في كلّ حال.

ومن أجل تحقيق تلك الأهداف سيقوم الحزب بما يأتي[1]:

•إرساء مفاهيم تستند على الحقوق والحرّيات وفق المعايير العالميّة في جميع المجالات.

•حل المشكلات المزمنة الّتي تواجّهها تركيّا حلا جذريّا.

•تحويل تركيا إلى بلد مستديم الانتاج والنّمو من خلال توظيف الموارد البشريّة والطبيعيّة المعطلة منذ سنوات.

•القضاء على الفجوة في توزيع الدّخل، وبهذه الكيفيّة يتمّ رفع مستوى الرّفاهيّة لجميع أفراد الشعب.

•تحقيق التّعاون الوظيفي في المجتمع من خلال إشراك المواطنين ومنظّمات المجتمع المدني في الإدارة العامّة.

•نشر مفهوم الشّفافية التّامة والمساءلة في كلّ مجال من مجالات الحياة العامّة.

•تقديم برنامج سياسي عصري وعقلاني وواقعي وقابل للتّنفيذ في مجالات مثل الاقتصاد والسّياسة الخارجيّة والثّقافة والفن والتّعليم والصّحة والزّراعة وتربية الحيوان.

ممّا سبق يتبيّن لنا أنّ حزب العدالة والتّنمية عمل على وضع برنامج عمل وأهداف واستراتيجية من أجل استقطاب شرائح المجتمع التّركي في الدّولة التّركيّة، فعمل على تحقيق جملة من الأهداف في شتى المجالات السّياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة ؛ سعيا منه لتجسير العلاقة بينه وبين المواطن التّركي وليكون الفيصل والاحتكام بينهما وفق مخرجات هذه الأهداف على أرض الواقع ،وقد أدرك مؤسّسو الحزب حجم التّحديّات الدّاخليّة والخارجيّة فعملوا على معالجة جميع الاختلالات بوضع برنامج وأهداف شاملة تلبّي طموح المواطن وتكون سببا لتحقيق نقلة نوعيّة وصولا إلى دور ومكانة لتركيّا في السّاحة الإقليميّة والدّوليّة.

---

(1) الموقع الرّسمي لحزب العدالة والتّنمية التّركي، **مرجع سابق .www.aKparti.org**

المطلب الثّاني

أبرز قيادات حزب العدالة والتّنمية

كان من الضّروري ونحن نقوم بدراسة حزب العدالة والتّنمية التّركي وتتبّع أساليبه ومناهجه وآلياته الّتي يعمل من خلالها ، وما جاء به من تغيرات في بنية النّظام السّياسي التّركي، والتّركيز على بعض الأشخاص الذين كان لهم الدّور البارز في تأسيس الحزب ، حيث استطاع بفضلهم أن يمسك بزمام السّلطة منذ العام 2002 وحتّى هذه اللّحظة وما رافق ذلك من هيمنة على رئاسة الحكومة منذ مجيئه ورئاسة الجمهوريّة منذ العام 2007 وحتّى اللّحظة.

ومن أبرز مؤسّسي الحزب:

أ- رجب طيب أردوغان:

ولد أردوغان في السادس والعشرينمن فبراير عام 1954 في العاصمة أسطنبول من أسرة تركيّة بسيطة وأب يعمل مع رجال خفر السّواحل، درس في مدارس دينيّة تسمى (إمام وخطيب) (Hatip Lisesi) الدّينيّة، ومنذ المرحلة الثّانويّة برزت اهتمامات أردوغان بالقضايا الوطنيّة التّركيّة، ودرس المرحلة الجامعيّة في جامعة مرمرة في إسطنبول في كليّة التّجارة والاقتصاد وبعدها أصبح رئيسا لفرع الشّباب التّابع لحزب السّلامة الوطني الإسلامي.

وقد عاش أردوغان ظروف معيشية صعبة جعلته يعمل في بعض الأعمال والمهن مثل بيع عصير اللّيمون والكعك للحصول على المال ومساعدة والده وتوفير مصاريف تعليمه.

نشأ أردوغان نشأة دينيّة إسلاميّة وتربّى على الأخلاق الإسلاميّة والاقتداء بسنة الرّسول- ص- ومنذ أن أسّس حزب الرّفاة الإسلامي انضمّ أردوغان إلى صفوفه، وكان من أقوى قياداته وبعد عامين تولّى رئاسة فرع حزب الرّفاة في مدينة اسطنبول، فصعد نجم أردوغان حتّى أصبح أحد أعضاء المجلس المركزي لحزب الرّفاه ، وبالتّالي أصبح مشاركا في اتّخاذ القرار ، ترشح في الانتخابات المحليّة لرئاسة حي (بيوجلو) التّابع لمدينة اسطنبول ونجح فيها وكان أستاذه نجم الدّين أربكان يرى فيه انّه خليفته [1].

(1) د.راغب السّرجاني،2012،**قصّة أردوغان**،ط4،القاهرة:أقلام للنّشر والتّوزيع والتّرجمة،ص،43- 56.

و في العام 1994 نجح أردوغان برئاسة بلديّة اسطنبول ، حيث أدّت إدارته لتحويل العجز المالي في موازنة البلديّة إلى فائض، وقد استطاع من خلال قدرته وخبرته الإداريّة والسّياسيّة في رئاسة البلديّة على التّعامل مع كافّة التّيارات والاتّجاهات الاقتصاديّة ، وعمل على رفع مكانته من خلال أحداث التّغير الجذري المنشود في المجتمع[1].

استمرّت مدّة رئاسته لبلديّة اسطنبول (4) سنوات عمل خلالها على معالجة جميع المشكلات فغدت أكثر نظافة ونظام،وقد ساد شعوران لا منافس للإسلاميين في إدارة شؤون البلديّات،وقدعمل بكلّ قوّة على تسديد ديون البلديّة البالغة (2) مليار دولار وتحقيق فائض يبلغ (4) مليارات دولار[2].

وجّهت لاردوغان دعوة من مدينة (سيرت) لإلقاء خطاب في الثاني عشر من ديسمبر كانون أوّل عام 1997 وقام بذكر أبيات شعرية للشّاعر(ضياغوك ألب) ومنها بيت الشّعر الّذي يقول: "المنارات حرابنا والقباب خوذنا ،والمساجد ثكناتنا " وبسبب ذلك رفعت ضده دعوة لدى محكمة أمن الدّولة في (ديار بكر) ؛لتركيزه على الفوارق الدّينيّة والعرقيّة المنصوص عليها في المادة رقم (312) من قانون العقوبات التّركي ، وحكم عليه بالحبس لمدة عشرة أشهر، وغرامة مالية تقدّر بمبلغ (716) ليرة تركيّة[3].

أسّس أردوغان وجول في الرابع عشرمن أغسطس اب عام 2001 حزب العدالة والتّنمية وكان هو زعيما للحزب وقائدا له ،وفي آذار مارس من عام 2003 تسلم رئاسة الحكومة التّركيّة لثلاث مرات متتاليّة ،وفي انتخابات عام 2007 دفع بعبد الله جول إلى منصب رئاسة الجمهوريّة ونجح بذلك رغم الأزمة الّتي رافقت ذلك بسبب معارضة حزب الشّعب الجمهوري ترشيحه؛ لتوجهاته الإسلاميّة [4].

وقد استطاع حزب العدالة والتّنمية أن يدفع بمرشحة لمنصب رئاسة الجمهوريّة التّركيّة "الثّاني عشر" رجب طيب أردوغان ، ففي الانتخابات الّتي جرت في العاشر من أغسطس آب عام 2014 حصل أردوغان على (51.8%) من أصوات المقترعين ؛ فأصبح بذلك رئيسا لتركيّا ،ويرى مراقبون أنّ نجاح حزب العدالة والتّنمية برئاسة الجمهوريّة سيؤدي إلى تحفيز النّاخب

---

(1) ياسر حسن، **مرجع سابق**،ص،192.

(2) د.راغب السّرجاني، **مرجع سابق**،ص،57- 59.

(3) حسين بسلي،عمر أوزباي،2011،**رجب طيب أردوغان قصّة زعيم**،ط1، ترجمة د. طارق عبد الجليل،الدّار العربيّة للعلوم ناشرون ،ص،237- 239.

(4) شريف تغيان،2011، **رجب طيب أردوغان مؤذن اسطنبول ومحطّم الصّنم الأتاتوركي**،ط1،دار الكتاب العربي،ص،27- 34.

التّركي للتصويت لصالح الحزب في الانتخابات البرلمانيّة المقبلة والمزمع أجرائها في يوليو تموز من عام 2015 [1].

ب- عبد الله جول:

ولد عبد الله جول في محافظة قيصري في 26- 10- 1950 وأنهى تعليمه الابتدائي بمدرسة غازي باشا وتعليمه الثّانوي من مدرسة الأئمة والخطباء، وقد درس في كليّة الاقتصاد في جامعة اسطنبول عام1972 ثمّ حصل على درجة الماجستير والدّكتوراة من لندن.

وبعد عودته من إنجلترا عيّن مدرساً للاقتصاد في قسم الهندسة الصّناعية في جامعة سكاريا ، وفي العام1980 ألقت الشّرطة العسكريّة القبض عليه بسبب اتّهامه بالانتماء لمجموعة "السّنجق" فقضى عدة أشهر بسجن "متريس" المشهور باسطنبول .

وفي العام 1991 أنتخب كنائب عن حزب الرّفاه في منطقة "سكاريا" وبعد أن تعرّض الحزب للحظر أصبح عضوا في حزب الفضيلة، ومع حظر الحزب الأخير قام هو وصديقه رجب طيب أردوغان بتأسيس حزب العدالة والتّنمية ودخل البرلمان كنائب عن حزب العدالة والتّنمية [2].

ويعتبر جول رجل ذوتاريخ سياسي حافل؛ ففي العام 1993 أصبح مسؤول العلاقات الدّوليّة بحزب الرّفاه، ومنذ عام 1995- 2001 كان عضوا في لجنة العلاقات الخارجيّة بالبرلمان التّركي وشغل منصب الممثّل لتركيّا في برلمان الدّول الأعضاء بحلف الأطلنطي، وكان دائما يعبر عن قضايا الدّول الإسلاميّة مثل: الجزائر، والبوسنة ، والشّيشان، ويصف البعض عبد الله جول بأنّه أحد مهندسي مشروع حكومة حزب الرّفاه ومجموعة الثّمانية الاقتصاديّة الإسلاميّة[3].

وفي العام 2007 رشّح رئيسا لتركيّا حيث حصلت أزمه دستوريّة بشأن ترشيحه لرئاسة الجمهوريّة أنذاك بسبب رفض الجيش التّركي لترشيحه و رفض الأحزاب العلمانيّة وجوده كرئيس للجمهوريّة، وفي الثامن والعشرون من أغسطس عام 2007 حصل في الجولة الثّانية للتّصويت على أكثر من نصف أصوات البرلمان فتأهّل إلى الفوز بمنصب رئاسة الجمهوريّة وفقاً لدستور الجمهوريّة التّركيّة .

---

(1)علي حسين باكير،2014،**تركيّا الجديدة:قراءة في نتائج الانتخابات الرّئاسيّة وانعكاساتها المستقبلية**،مركز الجزيرة للدراسات www.studies.aljazeera.net/2014. يوم1\مارس اذار\2015الساعة 10

(2) خالد حسنين، **مرجع سابق**،ص،35- 38.

(3) رواء جاسم لطيف السّعدي،2010،**الإسلام السّياسي:حزب العدالة والتّنمية في تركيّا ودوره في التّغير السّياسي** ، رسالة ماجستير ،جامعة الشّرق الاوسط ، عمّان- الأردن،ص،61.

ج- أحمد داوود أوغلو:

ولد أحمد داود أوغلو في مدينة قونيه (Konya) التّركيّة في منطقة طاشكنت (Taskent) عام 1959، وتلقّى تعليمه في مدرسة اسطنبول الثّانوية للبنين ، وحصل على اللّيسانس في العلوم الاقتصاديّة والسّياسيّة من جامعة البسفور في اسطنبول ودرجة الماجستير في قسم الإدارة العامة وشهادة الدّكتوراه في قسم العلوم السّياسيّة والعلاقات الدّوليّة من نفس الجامعة ، وحصل على درجة أستاذ مساعد عام 1993، ودرجة الأستاذيّة عام 1999،عيّن مستشارا لرئاسة مجلس الوزراء ، بعد تسلّم حزب العدالة والتّنمية (AkP) الحكومة في تركيّا في خريف 2002 وتسلّم وزارة الخارجيّة في ربيع أوّل 2009، ويعتبر مهندس السّياسيّة الخارجيّة لحكومة حزب العدالة والتّنمية [1].

يعد أوغلو من أبرزالاكاديميين الذين مارسوا السّياسة، ومن المنظرين الذين اكتسبوا خبرتهم من ممارسة مهام سياسيّة مثل بريجنسكي وهنري كيسنجر، وقد شغل أوغلو منصب مستشارا لقيادات حزب العدالة والتّنمية منذ العام 2002، فرافق عبد الله جول عندما كان رئيسا للحكومة ووزيراً للخارجيّة، ورافق رجب طيب أردوغان عندما كان رئيسا للحكومة أيضا، ورافق وزير الخارجيّة علي بابا جان، ويعتبر أوغلو أحد أعمدة السّياسيّة في تركيّا، ولعلّ كتاب "العمق الاستراتيجي موقع تركيّا ودورها في السّاحة الدّوليّة "لأحمد داود أوغلو، قد حقق نقلة نوعيّة في مقاربات السّياسيّة التّركيّة، وقد أستخدم عامل التّاريخ والجغرافيا والثّقافة في الاستراتيجيّة التّركيّة وربطها مع المصالح التّركيّة ومستقبلها ضمن محيط سياسي واقتصادي متحرك ومتغيّر[2].

سعى حزب العدالة والتّنمية بتعيينه لأغلو وزيرا للخارجيّة إلى إبراز الدّورالإقليمي لتركيّا في محيطها الدّولي ، إذ يعدّ صاحب نظرية الانتقال بتركيّا من دوله طرف في التّفاعلات العالميّة والإقليميّة إلى دوله محورية ومركزيّة، وتوظيف ذلك في علاقات تركيّا مع أمريكا والاتّحاد الأوروبي، ويعدّ أوغلو المنظّر الأوّل للسّياسة الخارجيّة ودورها الاستراتيجي [3].

وعندما كان وزيرا للخارجيّة أخذ يطبّق أفكاره السّياسيّة منها سياسيّة تصفير المشاكل مع دول الجوار، وعمل على إقامة تسويات مع الجيش عن طريق تطبيق مبادئ الدّيمقراطية بحسب معايير

(1) د.أحمد داود أوغلو، 2015، **العمق الاستراتيجي موقع تركيّا ودورها في السّاحة الدّوليّة**، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل،ط1،مركز الجزيرة للدّراسات، الدّار العربيّة للعلوم ناشرون، ص،645.

(2) (محمد نور الدّين)،2010كانون الأوّل، **قراءة في كتاب (العمق الاستراتيجي:موقع تركيّا ودورها في السّاحة الدّوليّة)**، مجلة المستقبل العربي،مركز دراسات الوحدة العربيّة،العدد282.

(3) بشير عبد الفتاح،2009، **السّياسة الذخارجيّة التّركيّة..منطلقات وأفاق جديدة**،مجلة السّياسة الدّوليّة،عدد177،مجلد44، ص،277- 281.

كوبنهاجن والّتي وضعت من قبل الاتّحاد الأوروبي لتركيّا كشرط قبول لعضويّتها فيه ،تولّى أوغلو رئاسة الحكومة في آب 2014 خلفا لأردوغان ، بعد أن أصبح رئيسا للبلاد [1].

(4) أحمد داوود أوغلو(2014)،توليفة ناضجة للعلم والسّياسة،متاح على الموقع التّالي **www.aljazeera.net**

المبحث الرّابع

علاقة حزب العدالة والتّنمية بالأحزاب والتيارات السياسية التركية

تعتبر العلمانيّة سرّ الحياة السّياسيّة في تركيّا، وتقوم على أساسها جميع شؤون المجتمع التّركي ويحرص على حمايتها أقوى المؤسّسات في الدّولة ألا وهي المؤسّسة العسكريّة والّتي تعتبر بمثابة حامي لها وللنّهج الكمالي الّذي أرسى تقاليده مصطفى كمال أتاتورك، فتركيّا هي الدّولة الوحيدة في العالم الّتي نصّ دستورها صراحة على علمانيّة الدّولة .

ولأجل ذلك عمل حزب العدالة والتّنمية التّركي على الحيلولة دون الاقتراب من محاذير النّهج الكمالي والعلمانيّة؛ لأنّه بذلك سيلقى نفس المصير الّذي لاقى الأحزاب الإسلاميّة سابقا وخصوصا أنّ العدالة والتّنمية ذو توجه ديني إسلامي وامتداد "للأربكانية" الّتي أسّسها نجم الدّين أربكان وحارب من أجلها، وقد أدرك مؤسّسو الحزب ضرورة الابتعاد عن جمود هذا النّهج ومحاكاة نهج جديد وهو"اليمين المعتدل" بالانتقال من اليمين إلى الوسط.

ويرى البعض أنّ حزب العدالة والتّنمية استخدم البعد الدّيني لجذب عواطف النّاس وخصوصا إنّ المجتمع التّركي؛ هو مجتمع مسلم في حين أنّه عمل على خلع عباءة الدّين خوفاً من أن يلقي الحظر، وقد نأى الحزب بنفسه عن هذه الإشكاليّة واصفاً نفسه مرارا وتكرارا بأنّه ليس حزب ديني أو إسلامي ، بل هو حزب ديمقراطي محافظ .

وقد أكد أردوغان على هوية حزبه لدى وصوله الحكم بقوله : "البعض يسموننا حزبا إسلاميّا ،والبعض الآخر إسلاميّا معتدلا " ...ولكنّنا لا هذا ولا ذاك ،نحن حزب محافظ ديمقراطي ولسنا حزبا دينيّا،وعلى الجميع أن يعرف هذا"[1].

ورغم ذلك ، وبسبب ما حقّقه الحزب من نجاحات منذ العام 2002 جعل منه مستهدفاً من غيره من الأحزاب الأخرى حيث وصف مرارا وتكرارا على أنه يسعى لتهميش العلمانيّة والقضاء عليها وإحلال نظام إسلامي بديلا عنها ؛ تبريراً لحظره وإغلاقه كما واتّهم بتجاوز الدّستور وذلك من خلال جملة التّعديلات الّتي قام بها .

---

(1) عبد الإله مصطفى توتونجي ،2011،**الانتخابات وتجربة حزب العدالة والتّنمية التّركي**،مركز الشّرق الأوسط للدّراسات الاستراتيجيّة،تقرير رقم (56)،ص،2.

وقد استطاع حزب العدالة والتّنمية من الاستفراد بالحكم والسّلطة ولفترات ثلاثة متتالية وإزاء ذلك ظهرت هناك أحزاب سياسيّة منافسة له ومنها:حزب الشّعب الجمهوري،حزب الحركة القوميّة ،حزب السّلام والدّيمقراطيّة[1].

ويقارب عدد الأحزاب السّياسيّة (50) حزبا إلا أنّ هناك مجموعة برزت على السّاحة التّركيّة كأحزاب كبرى ومنها[2]:

1- حزب اليسار الدّيمقراطي (DSP): تأسس في الرابع عشر من ديسمبر كانون أوّل عام 1985، وحظر في العام 1980 بعد الانقلاب العسكري، ولكنّه عاد لنشاطه في العام 1987 وحتّى 2006، ويعتبر من أشدّ الأحزاب العلمانيّة .

2- حزب الشّعب الجمهوري (CHP): تأسس في سبتمبر أيلول عام 1923 على يد مصطفى كمال أتاتورك ويعتبر أب أحزاب اليسار وأقدمها ويؤمن بالمبادئ السّته للجمهوريّة.

3- حزب العدالة والتّنمية (AKP): تأسس في الرابع عشر من أغسطس اب عام 2001 يعتبر الجناح الإسلامي المعتدل في تركيّا، وهو حزب يحترم الحريّات الدّينيّة والفكريّة ويتبنّى أيديولوجيّة التّسامح والحوار،ويسعى لانضمام تركيّا للاتحاد الأوروبي، يعمل على تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي تحت إشراف صندوق النّقد الدّولي رغم أنّه يتحفّظ على بعض جزئياته.

4- حزب العمل القومي (MHP): تأسس في التاسع من فبراير شباط من عام 1969على يد"ألب أرسلان توركش" قائد انقلاب عام 1960، ويعد من الأحزاب القوميّة اليمينيّة المتشدّدة،وقد عارض بعض الإصلاحات الدّستوريّة ومنها منح حقوق للأكراد في الإعلام والتّعليم وعارض رفع عقوبة الإعدام ، ولا يقيم الحزب وزنا لانضمام تركيّا للاتحاد الأوروبي.

5- حزب المجتمع الدّيمقراطي (DTP): تأسس في العام 2005 ويرأسه "أحمد تورك"وهو حزب كردي ويطالب بحقوق الأكراد والدّيمقراطيّة الاجتماعيّة.

6- حزب الحريّة والتّضامن (ODP): تأسس في العام 1996 ، و يصنف على أنّه حزب راديكالي يساري معادي للرّأسماليّة والنّموذج الأوروبي ومنحازًا للقوى العاملة.

---

(1) عبد الإله مصطفى توتونجي ، **مرجع سابق** ، مركز الشّرق الأوسط للدّراسات الاستراتيجيّة،ص،7.

(2)علي حسين باكير،2010،**تركيّا: الدّولة والمجتمع المقوّمات الجيو – سياسيّة والجيو- استراتيجيّة النّموذج الإقليمي والارتقاء العالمي ، مرجع سابق،** 33- 35.

7- حزب الاتّحاد الكبير(BBP): تأسس في التاسع والعشرين من يناير كانون الثّاني عام 1993بزعامة محسن يازيجي أوغلو، ويعدّ مقرب من حزب العمل القومي وأحد أجنحة الحركة القوميّة المعتدلة إلّا أنه تبنّى حاليا التّوجه الإسلامي .

وقد عمل حزب العدالة والتّنمية على اتّباع مرونة في تعامله مع الأحزاب ولكي لا تقوم هذه الأحزاب باستغلال العامل الدّيني ضده بغية حصولها على دعم شعبي وما كان من حزب العدالة والتّنمية إلا إن كان مدركا لذلك بما يمتلك من قدرة ديناميكيّة على إقامة علاقات مع المجتمع وايجاد ثقافة مشتركة جعلت من أصحاب النّهج العلماني يسعون إلى اتّباع مرونة سياسيّة في التّعامل مع الإسلام السّياسي الجديد؛ لعدم وجود أيّه مبررات بوضع عراقيل أمامه للإطاحة به.

وقد فقد حزب الشّعب الجمهوري موقعه كنواة مركزيّة للدّولة بسبب النّجاحات المتتالية لحزب العدالة ، والتّنمية جعل ذلك من التّيارات اليساريّة وغيرها أن تتمنى عودة الجيش لدوره السّابق المحوري[1].

وقد قاد حزب الشّعب الجمهوري بزعامة (دينيزبايكال) تحالفا ضمّ الرّئيس، والجيش، والقضاء، وأحزاب المعارضة، وبعض وسائل الإعلام ضد حزب العدالة والتّنمية؛ بسبب توجهه الإسلامي وما رافق ذلك من افتعال أزمة الحجاب، وإثارة الأزمات بينه وبين القوى العلمانيّة المتشدّدة،ومن هذه الأزمات أنّه في أكتوبرعام 2004 سعى حزب العدالة والتّنمية إلى عمل مشروع شامل لقانون العقوبات يتمّ من خلاله تجريم فعل الزّنا للمتزوجين إلا أنّ الاتّحاد الأوروبي هدد بعدم إعطاء تركيّا موعدا لبدء مفاوضات الانضمام له إن أقدم على ذلك وإذا ما ألغى القانون فقام أردوغان بالتراجع عن ذلك وعلى أثر ذلك حدد موعد مفاوضات في أكتوبر عام 2005 .

وفي مايو عام 2006 وقعت حادثة اغتيال قاضي على يد إسلامي متطرف فقامت بعض القوى باستغلال ذلك من أجل إذكاء الصّراع في المجتمع التّركي بين أنصار التّوجهين الإسلامي والعلماني وتأليب النّاس ضد حزب العدالة والتّنمية، وبالتّالي دفع البلاد في مواجهة مع الحزب، وما كان من حكومة أردوغان إلا أن أدركت الوقوع في هذا الفخ المنصوب فسارعت إلى إدانة الحادثة والتّأكيد على العلمانية والدّيمقراطيّة [2].

---

(1) فادي محمد صبري صيدم،2012،**المعارضة السّياسيّة في تركيّا (الإسلاميّون نموذجا)**،في فترة :1996م-2007م رسالة ماجستير ، جامعة الأزهر غزة.

(2)عبد الحليم غزالي،2007، **الأسلاميّون الجدد والعلمانيّة الأصوليّة في تركيّا ظلال الثّورة الصّامته** ،ط1،مكتبة الشّرق الدّوليّة ص،65- 67.

وقد لازم وصول حزب العدالة والتّنمية الحكم تياران أحدهما مؤيّد له تأييدا كاملا ومؤمنا بقدرته على التّغيير، وصولا إلى التّنمية الحقيقيّة للبلاد، ويمثّل هذا التّيار سياسيون دينيون ومن يمين الوسط والليبراليون، أما التّيارالآخر يتألّف من العلمانيّون الأقوياء، والنّخبة البيروقراطيّة العسكريّة والمدنيّة وبعض الأحزاب القوميّة.

ظلّت الطّريق بين حزب العدالة والتّنمية وغيره من الأحزاب السّياسيّة الاخرى سالكة بحذر حتى الحادي والثلاثين من آذارعام 2008 موعد قبول المحكمة الدّستوريّة النّظر بالدّعوة المقدّمة من قبل النّائب العام التّركي والّتي تهدف إلى حلّ حزب العدالة والتّنمية ، ومنعه من مزاولة العمل السّياسي لمدّة خمس سنوات لكلّ من رئيس الدّوله عبد الله جول ،ورئيس الحكومة رجب طيب أردوغان أنذاك بدعوة تهديده مبادئ العلمانيّة وتقويضها ؛وذلك على خلفيّة سماح الحزب للمحجّبات بدخول الجامعات ولثنيه عن الإصلاحات التي قام بها [1].

وقد عاشت البلاد أزمة قويّة في نيسان من عام 2007 موعد انتخاب رئيس للبلاد واحتماليّة ترشيح أردوغان لمنصب رئاسة الجمهوريّة وقد عبّر زعيم حزب الشّعب الجهوري عن معارضته الصّريحة لذلك قائلا :"نحن على علم بنيّة أردوغان في التّرشيح لمنصب الرّئاسه وإنّ عليه أن يعلن ذلك بصراحة" أمّا زعيم حزب الحركة القوميّة دولت بهجلي فقال:"إنّ ترشيح أردوغان لرئاسة الجمهوريّة إهانة للوطن "[2] .

وكان موقف الرّئيس التّركي أحمد نجدت سيزر معارضا لترشيح أردوغان في انتخابات الرّئاسة الّتي ستجري بعد انتهاء ولايته ، موجّها أصبع الاتّهام لحكومة أردوغان بسعيها لأسلمة الدّولة قائلا:"إنّ التّهديد الأصولي بلغ حدّا مقلقا "فرد عليه أردوغان قائلا" : من حقّ المؤمنين في هذا البلد أن يمارسوا السّياسة "[3]، أدّى هذا الرّفض لقيام العلمانيّين بمظاهرات في عدد من المدن احتجاجا على مخطط أسلمة الدّولة كما يدّعون ، والتّخوف على الهويّة العلمانيّة للدّولة حيث تظاهر ما يزيد على ثلاثمائة ألف شخص بالعاصمة أنقرة احتجاجا على احتمال ترشيح أردوغان لنفسه وردّدواهتافًا : (تركيّا علمانيّة وستبقى كذلك) على ضوء هذه الاحتجاجات صرح أردوغان:" بأنّه لا يفكر في تولّي رئاسة البلاد" وأضاف لصحيفة راديكال المحليّة :"لست مصرّا على قصر الرّئاسة ،ولست مصرّا على أن أصبح رئيسا وإنما إصراري هو أن يكون هذا البلد مكانا يعيش فيه

---

(1) د.سناء عبد الله عزيز الطّائي،2010،**علاقة حزب العدالة والتّنمية بالمؤسّسة العسكريّة التّركيّة**،مركز الدّراسات الإقليميّة ،جامعة الموصل، ص،149.

(2) منال لطفي،2007،**أزمة تركيّا تتعمق في إبطال الدّورة الأولى في الانتخابات**،مجلة الشّرق الأوسط،العدد 10382،ص،1.

(3) أحمد طحان ،**مرجع سابق**،ص،187.

مواطنه بسلام"، وبعد مشاورات بين أعضاء حزب العدالة والتّنمية وميول أردوغان لترشيح جول تمّ ترشيحه في 24-4 -2007 للرّئاسه (1).

دفعت هذه الخطوة أحزاب المعارضة إلى رفض ترشيح عبد الله جول لمنصب رئاسة الجمهوريّة خلفا لأحمد نجدت سيزرلانتهاء فترة رئاسته التي امتدت من عام (2000- 2007) فقرر حزب الشعب الجمهوري،وحزب الوطن الأم،وحزب الطّريق القويم إفشال انتخاب جول في المجلس الوطني(2)

وكان موقف الجيش أن أصدرت هيئة الأركان ليلة 27 نيسان 2007 بيانا شديد اللّهجة معبّرا عن قلقها من سعي الحكومة ذات الجذور الإسلاميّة ترشيح جول لمنصب الرّئاسه، حيث وجهت هيئة الأركان اتّهاما لحكومة أردوغان بالتّراخي أمام تنامي أنشطة الإسلاميين في الدّولة ، فردّ أردوغان على هيئة الأركان قائلا:" إنّ هيئة الأركان تبقى تحت أوامر رئيس الوزراء "؛ مما دفع هيئة الأركان إلى إصدار بيان آخر جاء فيه:" إنّ الجيش لن يتراجع عن إبراز دوره في الدّفاع عن القيم العلمانيّة في البلاد...، وأنّ الجيش يتابع العمليّة الانتخابيّة بقلق ، وأنّه يجب عدم نسيان أنّ القوات المسلّحة هي طرف في هذه المناظرة ، وأنّه مدافع شرس عن العلمانيّة " ، وقد عمل أردوغان على كسب تأييد الاتّحاد الأوروبي وأمريكا إلى جانبه في مواجهة الجيش وما كان من الاتّحاد الأوروبي إلا أن هدّد بقطع العلاقة مع تركيّا بسبب تدخّل الجيش ، وما كان من أمريكا إلا أن هدّدت برفع الدّعم الاقتصادي الأمريكي عن تركيّا (3).

وقد جاءت الاحتجاجات الأخيرة الّتي شهدتها تركيّا في مايومن عام 2013 والّتي أطلق عليها احتجاجات "Gezi park"خير مثال على وجود صراع الهويّة في تركيّا ، والاستقطاب الحاد في السّاحة التّركيّة والاختلاف في بعض السّياسات الدّاخليّة فالبعض يرى أنّ هذه الاحتجاجات الواسعة والعنيفة لا تتعلق فقط بقرار تحويل حديقة إلى مجمع تجاري وإنما كان الدّافع وراءها الطّابع العلماني وأنّها موجّهة ضد فريق سياسي محدّد (4).

ومن التحديات التي تواجه حزب العدالة والتنمية حركة كولن، التي اسّسها فتح الله كولن والذي كان احد طلاب مدرسة الشيخ سعيد النورسي حيث تميز كولن بالروحيّة والبعد الصوفي

(1) منال محمد صالح، **مرجع سابق،ص**،390.
(2) د.حنا عزو بهنان، **مرجع سابق**،ص،7.
(3) منال محمد صالح، **مرجع سابق**،ص،386.
(4) منتصر مجيد حميد، **مرجع سابق**،ص،328.

والديني في خطابه وتوجهاته وقدرته على الخطابة وتركيزه على طلبة العلم والمدارس والجامعات، وقد حاول الاستفادة من التطورات السياسية التي شهدتها تركيا اعقاب انقلاب عام 1971 ورغم ملاحقته من العسكر الّا انه زاد نشاطه بين عامي (1974-1976) [1].

ويتميز كولن بنظرته المخالفة لرؤى الحركات الاسلامية في العالم حيث ان سائر الحركات الاسلامية تتبنى ايديولوجية العداء مع الدولة ووجوب تغيير نظامها، وقد خالف كولن ذلك وتعد حركته بمثابة حركة مجتمع مدني اكثر من كونها حركة سياسية اسلامية، اذ يقول :"يجب ان تكون الاعمال التي ستقوم بها في نفس الخط، مع خط المجتمع التركي وادارته، وخارجيته ومخابراته وماليته، والا فلن تستطيع ان تفعل شيئاً"[2] .

وفي آذار من عام 1999 سافر كولن للولايات المتحدة الامريكية بشكل مفاجئ، وتبين انه كان يدعو اتباعه بالتسلل لمؤسسات الدولة للاستيلاء على الحكم .

شاركت حركة كولن في حكومة حزب العدالة والتنمية برئاسة اردوغان مما اتاح لها التغلغل في مؤسسات الدولة مستفيدةً من دخولها الحكومة بالاضافة لامتلاكها وسائل الاعلام، وعلاقاتها الخارجية ،وفي بداية الامر وقفت لجانب حزب العدالة والتنمية في معاركه الشرسة ضد القوى الانقلابية والنخب العلمانية، مما ادى لتعزيز مسيرة الديمقراطية والاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي، الا انها تتحفظ على المرونة التي يبديها الحزب تجاه الملف النووي الايراني، والتصعيد غير المبرر تجاه اسرائيل، وطريقة معالجة القضية الكردية[3].

واما الازمة التي اندلعت مؤخراً باستدعاء المدعي العام لرئيس الاستخبارات التركية "هاكان بيدان" لوجود صفة الشبهة في قضية اللقاءات مع قادة حزب العمال الكردستاني فجرت التكهنات وجود معركة نفوذ بين حزب اردوغان وحركة كولن، واستياء حزب العدالة والتنمية من الحركة ونفوذها لاسباب ايديولوجية او حسابات شخصية لمرحلة مابعد اردوغان، كون الحركة سبقت حكومة اردوغان في الانفتاح على العالم من خلال مدارسها المنتشرة في جميع ارجاء المعمورة، مما اسهم بصعود دورها في تركيا ولاستطاعتها التحالف مع اي حزب سياسي اخر، ان اقتضى الامر [4].

---

(1) محمد نور الدين، 2001، حجاب وحراب الكمالية وازمات الهوية في تركيا، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ص، 244-245.

(2) مجموعة باحثين، 2011، عودة العثمانيين الإسلامية التركية، مركز المسبار، للدراسات والبحوث، دبي، ط2، ص، 220.

(3) اسماعيل باشا، 2012، معركة النفوذ بين جماعة كولن وحزب اردوغان، متاح على الموقع الالكتروني www.aleqt.com/2012/02/20/artical2628355.html

(4) اسماعيل باشا، **المرجع السابق** .

الفصل الرّابع

الاصلاحات السّياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة الّتي قادها الحزب في الحياة السّياسيّة التّركيّة

قاد حزب العدالة والتّنمية التّركي مسيرة التّحول السّياسي الدّيمقراطي والاجتماعي والاقتصادي والعسكري ، فقام بعدد من التّعديلات الدّستوريّة الّتي أدّت إلى إحداث نقلة نوعيّة للدّولة ، وعالجت بعض الاختلالات الكامنة في النّظام السّياسي ،ومنذ تولّى الحزب السّلطة أخذ يطبّق برامجه وأيديولوجيّته وأفكاره في الحكم .

لقد لاقت تجربة حزب العدالة والتّنمية قبولاً لدى مختلف أطياف المجتمع مع جملة التّحوّلات الّتي أتت أكلها في المجتمع وقادّته إلى نجاح في ثلاثة دورات متتالية في الحكم ، وكان لهذه التغيّرات وقع وتأثير لدى المواطن التّركي ، حيث بدأ برنامج الإصلاح بالإصلاحات الاقتصاديّة ؛لأنّ معالجة الاختلالات الاقتصاديّة ، وتحسين النّاتج القومي للدّولة وزيادة معدلات النّمو، وصولا إلى دولة الرّفاه أمور تؤدّي إلى قبول المواطن بالتّغيير، وقد لعب الحزب على هذا الوتر لأنّ الإصلاح الاقتصادي يؤدّي إلى رضا المجتمع واحترامه لتوجهات الحزب وتطلعاته وبالتّالي حصول الثّقة وإعادة انتخابه ،فالحكم على الانجازات بناء على الواقع وبلغت الأرقام وهذا ينعكس على زيادة رصيد الحزب لدى المواطن وبالتّالي عودته إلى السّلطة .

وعلى صعيد الإصلاحات السّياسيّة والتّعديلات الدّستوريّة فقد عمل الحزب على تحقيق نقلة نوعيّة في هذا الجانب من خلال دفاعه وتبنّيه للعديد من الإصلاحات الدّستوريّة والّتي انعكست على المجتمع ، وعلى شكل النّظام السّياسي بأكمله ، ومن هذه الإصلاحات العمل على تحديد شكل علاقة المؤسّسة العسكريّة في النّظام السّياسي والعمل على تأطير العلاقة ووضع أسّس لها والّتي أفضت لعودة الجيش إلى ثكناته والقضاء على سطوته وتفوقه على جميع مؤسّسات الدّولة كما كان سائد هذا الجو سابقا،وفي مجال الإصلاحات الاجتماعيّة عمل الحزب على تبنّي حزمة من الإصلاحات بدءا بإصلاح العلاقة بين الدّين والدّولة ومعالجة المسائل الاجتماعيّة ولا سيما مسألة الحجاب وغيرها.

وقد عمل حزب العدالة والتّنمية التّركي منذ العام 2002 على تحطيم وتصفية المنازعات السّياسيّة والمدنيّة والعسكريّة والاقتصاديّة، وذلك عن طريق إحلال الدّيمقراطيّة والمشاركة والعمل على إيجاد تنظيمات اقتصاديّة وسياسيّة وتشريعيّة مؤسّسيّه تدعم هذا الإحلال والتّحول الدّيمقراطي وتعطيه الأولويّة القصوى ، وشهدت تركيّا مرحلتين وهما:

المرحلة الأولى : مرحلة التّجربة السّياسيّة و امتدّت هذه المرحلة منذ العام (2002- 2012).

المرحلة الثّانية : وتمتدّ من (2013- 2023) مرحلة التّحول الدّيمقراطي، والتّحوّل المنظّم والممنهج في مجالات التّحوّل السّياسي والدّستوري والتّشريعي والمؤسّسي والاقتصادي ، وتمّ ذلك عن طريق :

- إلغاء الوصاية الّتي جاء بها انقلاب 12 سبتمبر عام 1980 وجميع الانقلابات الّتي سبقته.
- إلغاء الوصاية المعادية للنّهج الدّيمقراطي الّتي عاشت في المؤسّسات التّشريعيّة والمؤسّسيّة مثل الدّستور، وقانون الأحزاب السّياسيّة ونظام الانتخاب (1).

وقد ارتأى الباحث أن يتمّ تقسيم موضوع التّعديلات وفقا لمواضيعها ومجالاتها في دراسته لهذا الفصل لما يلي :

- **المبحث الأوّل :الإصلاحات الاقتصاديّة.**
- **المبحث الثّاني : الإصلاحات السّياسيّة والتّعديلات الدّستوريّة.**
- **المبحث الثّالث :الإصلاحات الاجتماعيّة.**
- **المبحث الرّابع :الإصلاحات في المؤسّسة العسكريّة.**

---

(1) د. نعمان كورتولموش (نائب رئيس حزب العدالة والتّنمية)،2011،
التّحول من أجل نظام عادل وديمقراطي: تجربة حزب العدالة والتّنمية في تركيّا، 20\مارس\ 2015السّاعه 9
www.escwa.un.org/main/bd session% 2011-4-NK-Arabic.pdf.

المبحث الأوّل

الإصلاحات الاقتصاديّة

يلعب الاقتصاد دوراً بارزاً في حياة الشّعوب، إذ يعدّ حجر الأساس الّذي تقوم عليه الدّول فبدون اقتصاد قوي وفعّال لا تستطيع الدّولة لعب دورًا على المستوى الدّاخلي أو الخارجي ، ولا النّهوض بالتّحولات الّتي تسعى لتحقيقها في المجتمع أو حتّى تحقيق التّطور؛ فخياراتها الماديّة ومواردها تكون محدودة فتحول بينها وبين تحقيق أهدافها .

ونظراً لأهميّة الاقتصاد وارتباط السّياسة بالاقتصاد، عمل حزب العدالة والتّنمية على اعادة هيكلة الاقتصاد التّركي وفق اسّس مدروسة؛ للحيلولة دون حدوث انهيار في القطاعات الانتاجيّة وبالتّالي عجز الدّولة عن القيام بالتزاماتها وتطلعاتها .

شهدت تركيّا العديد من الأزمات الاقتصاديّة ، ففي العام 1929 ضربت الأزمة الاقتصاديّة العالم فألحقت ضررا بالاقتصاد التّركي ، وأدّت إلى نتائج سلبيّة فكانت أولى الهزات الاقتصاديّة الّتي اجتاحت تركيّا وتأثّرت فيها ،ثمّ جاءت الأزمة الاقتصاديّة الثّانية في العام 1945أعقاب الحرب العالميّة الثّانية والّتي أدّت إلى تقليص الاقتصاد التّركي وحدوث انكماش ، ولم يبدأ الاقتصاد بالتعافي الا بعد عام 1950 بمجيء حقبة الإصلاحات الاقتصاديّة والّتي دامت حتّى الثّمانينات ، ففي عام 1980 جاء مشروع الرّئيس التّركي تورغت أوزال والّذي سعى من خلاله لتحويل تركيّا إلى يابان الشّرق الأوسط ،فعمل برنامج إصلاح اقتصادي وركّز على تفعيل نظام اقتصاد السّوق الحرّة وانفتاح الاقتصاد التّركي على العالمي وكفت الدّوله يدها عن التّدخل بالاقتصاد بإلغاء الرّقابة على الأسعار، وتحرير السّوق الماليّة، وإنشاء بورصة اسطنبول في العام 1985، إلّا أنّه ومع مجيء أزمة عام 1994 الّتي عصفت بالاقتصاد التركي بسبب الحصار الاقتصادي على العراق تمّ التوجّه للخصخصة لتوفير إيرادات للحكومة (1).

وفي العام 1994 قامت لجنة متخصّصة مشكلة من صندوق النّقد الدّولي بوضع برامج تهدف للنّهوض بالاقتصاد ، إلّا أنّ هذه البرامج لم تحظ بقبول لدى الطّبقة الوسطى في المجتمع والعمال فبرزت احتجاجات ضد سياسات الصّندوق ، وكانت هذه المسألة تحظى بأهميّة خاصة على أجندات الأحزاب السّياسيّة مع حلول انتخابات عام 2002 وبرز هناك اتّجاهين الأوّل: يدعو إلى رفض الاتّفاقيات مع الصّندوق ، وقد مثّل هذا الرّأي حزب السّعادة، وأعلن زعيمه الرّوحي

---

(1) د.مثنى عبد الرّزاق الدّباغ ،2008،**الإصلاح والتّغيير في تركيّا"رؤية اقتصاديّة"**،مركز الدّراسات الإقليميّة ،مجلد6، عدد20،ص،181- 183.

أربكان أنّه في حال فوز حزبه بالانتخابات الّتي ستجري سيقوم بالسّير باتّجاه مخالف لمسير سياسات الصّندوق ،أمّا الاتّجاه الثّاني : اتّجاه يدعو لإعادة النّظر في السّياسات الّتي يتّبعها صندوق النّقد الدّولي ، وقد مثّل هذا الرّأي الحزب الجمهوري ، وقد اتّهمت الأحزاب اليساريّة حزب العدالة والتّنمية بأنّه سيكون مجَرّد ألعوبة في يد مندوب صندوق النّقد الدّولي في تركيّا[1].

وفي العام 2001 تعرَّض الاقتصاد التّركي لأزمة حادة أدّت إلى زيادة العجزالتّجاري وأصبح القطاع المصرفي يعاني الاختلالات فتمّ تعويم العملة وأدّى ذلك إلى الكساد والتّضخم ، مما جعل تركيّا تضطر للاقتراض من صندوق النّقد الدّولي، وعملت على تطبيق سياسات ووصفات الصّندوق فارتفعت نسبة الفوائد وزاد حجم الدّين الخارجي، وتمّ رفع الدّعم عن القطاعات المدعومة ومنها الزّراعة [2].

وصلت الأزمة أوجها في فبراير من العام 2001 ، بانخفاض حاد في النّاتج القومي الإجمالي بنسبة 9.4% ، وهذه اسوأ حقبة اقتصاديّة تمرّ بها البلاد منذ العام 1945 ، وقد انفجرت الأزمة بسبب فشل وانهيار برامج التّصحيح الاقتصاديّة والّتي كانت تنفذ تحت إشراف صندوق النّقد الدّولي ممّا أدّى إلى نزول سعر اللّيرة نسبة 50% ،وتراجعت التّجارة الخارجيّة ، وارتفعت الدّيون الخارجيّة حيث بلغت مع نهاية عام 2001 حوالي (180) مليار دولار، وانخفض معدل دخل الفرد عام 2001 الى (2181) دولار ،وارتفع عدد من هم تحت خط الفقر في العام ذاته إلى (35) مليون شخص من أصل (68) مليون ، ورافق ذلك تزايد في معدلات البطالة ووصل التّضخم إلى نسب مرتفعة حتّى وصل الى 73% في عام 2001[3].

ويرى البعض أنّ الأزمات الدّاخليّة الّتي ظهرت في تركيّا منذ العام 2001 وخاصّة الأزمة الاقتصاديّة الخانقة قد خدمت حزب العدالة والتّنمية أكثر من غيرها وساعدت في إيصاله إلى الحكم بإحرازه نجاحا باهرا ، وخصوصا بعد أن أدرك الشّعب التّركي فساد رموز النّظام السّياسي مما عمل على تعميق و تكريس الأزمة الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسّياسيّة [4] .

ومن وجهة نظر حزب العدالة والتّنمية فإنّ تركيّا تمتلك إمكانيّات تجعل منها قوّة اقتصاديّة عظمى إقليميّا وعالميّا ومنها:

---

(1) شرسف تغيان ، **مرجع سابق**،ص،82- 83.

(2) إياد قطب،2009،**النّظامين الاقتصادي والسّياسي التّركي في ظلّ حزب العدالة والتّنمية وانعكاساته على العلاقة مع سوريا**،الأكاديميّة السّوريّة الدّوليّة،ص،4.

(3) عبد الحليم غزالي، **مرجع سابق**، ص،80- 81.

(4) نوال عبد الجبار سلطان،2005،**رؤية مستقبليّة للمواجهة بين العلمانيّة والإسلام في تركيّا**، مجلة دراسات إقليميّة،العدد4،ص،142- 143.

- الموارد الطّبيعيّة على سطح الأرض وفي باطنها ،كما وتمتلك كتلة سكانيّة شابة.
- الإرث التّاريخي والثّقافي والحضاري.
- الموقع الجيوستراتيجي، يجعل منها دولة حيويّة ومؤثّرة في المنطقة.

وهذه الإمكانيّات جعلت حزب العدالة والتّنمية يسعى لحشد الإمكانيّات ، وتطوير البنى الاقتصاديّة ، ودعم التّنسيق بين المؤسّسات الاقتصاديّة والإشراف عليها وتبنّي الشّفافيّة والواقعيّة فيما يتعلق بالبيانات الماليّة وعرضها على الرّأي العام ، والعمل على تشجيع الاستثمار وتطوير أسواق المال و حماية حقوق صغار المساهمين فيها، وتطوير أشكال التّمويل[1] .

عمل حزب العدالة والتّنمية منذ إستلامه زمام السلطة على قيادة التّجربة التّركيّة محققا نهضة اقتصاديّة متسارعة، نقلت الاقتصاد التّركي إلى المرتبة السّادسة عشْرة بين الدّول ذات الاقتصاديات العالميّة القويّة ، فتضاعف دخل الفرد من (3500) دولار أمريكي عام 2002 إلى (10500) دولار عام 2008 ، كما وتضاعف حجم الإنتاج من (180) مليار دولار في عام 2002 إلى (740) مليار دولار عام 2008، واحتلّت تركيّا ثاني أكبر دوله نموّا فبلغ نسبة 11.5% ،وتضاعفت صادرات تركيّا من (36) مليار دولار عام 2002 إلى (132) مليار دولارعام 2008[2].

وتعود الاسباب لنجاح حزب العدالة والتّنمية التّركي في الجانب الاقتصادي تحقيقه طفرة ونقلة نوعية؛ نظراً للإصلاحات الّتي أدّت إلى رفع القدرات التّنافسيّة للاقتصاد التّركي وإعطاء الأولويّة للقطاع الصّناعي ، وقيامه بحرب شعواء على الفساد الّذي كان مستشريا وسبباً رئيسا في نخر قواعد الدّولة على مدار السنوات السابقة وطرد الاستثمار، وهناك أسباب أدّت لبروز تركيّا دولة اقتصاديّه كبرى ومنها :[3].

* ارتفاع القوة الشّرائيّة بشكل كبير.

* قدرة المنتوجات التّركيّة على المنافسة وغزوها للأسواق الأوروبيّة الآسيويّة والإفريقيّة.

* ارتفاع حجم الصّادرات من (33) مليارإلى (130) مليار والتّركيز صادرات المنتجات الصّناعيّة.

---

(1) محمد زاهد جول،2013، التّجربة **النّهوضيّة التّركيّة كيف قاد حزب العدالة والتّنمية تركيّا إلى التّقدم؟**،ط1، بيروت:مركز نماء للبحوث والدّراسات، ص،117- 121.

(2) إبراهيم فضلون،2014،**التّجربة التّركيّة** ،دار النّهار للنّشر والتّوزيع،ط1،ص،74- 76.

(3) شريف تغيان، **مرجع سابق**، ص،49- 53.

* ارتفاع معدلات الاستثمار في القطاعين العام والخاص.

وقد ادت الأزمة الماليّة العالميّة الّتي حدثت في عام 2008 ، الى انخفاض وتباطؤ معدلات نمو الاقتصاد التّركي ، رغم محاولات أردوغان مرارا وتكرارا التّقليل من تأثيرهذه الأزمة واضراراها على الاقتصاد التّركي ، ففي الرّبع الأوّل من عام 2009 انخفض النّاتج المحلي الإجمالي إلى أكثر من 14% عن مستواه في الرّبع الأوّل من عام 2008، مع ارتفاع البطالة نحو15% [1].

وفي العام 2010 بلغ النّاتج المحلي الإجمالي 960.5 مليار دولار ، وقد استطاع الاقتصاد التّركي من المحافظة على معدل نمو لم يقل عن 6%، حيث بلغ معدل دخل الفرد السّنوي (10) آلاف دولار عام 2008، وحصل الاقتصاد التّركي على المرتبة (16)على مستوى العالم ، وبلغت نسبة التّضخم 3.9% عام 2011 وتضاعفت الصّادرات لتصل (117) مليار دولار في عام 2010[2].

وقد حقّقت حكومة العدالة والتّنمية الكثير من المنجزات الاقتصاديّة ومن أبرزها [3]:

1- تضاعفت احتياطي البنك المركزي من العملات النّادرة ، حيث بلغ الاحتياطي منها عام 2002 (26.8) مليار دولار ، وأصبح في عام 2011 (82.6) مليار دولار.

2- زيادة معدلات النّمو الاقتصادي من 3.1% قبل عام 2003 الى 4.9% في عام 2010

3- تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، مما أدّى ذلك تحقيق الرّفاه والازدهار للمواطن وضمان مستقبل واعد ، حتى ارتفعت رواتب متقاعدي الضّمان الاجتماعي من 376 ليرة تركيّة الى 872 ليرة تركيّة في العام 2011، وارتفعت رواتب الموظفين المتقاعدين الحكوميين من 275 إلى 632 ليرة تركيّة.

4- التّوسع نحو خصخصة المشاريع والمنشآت الّتي لا تحقق نفعا اقتصاديّا.

5- تقليص الدّين العام فقد بلغت الدّيون العامّة في 2002 نسبة 61.4% فأنخفضت إلى نسبة 28.7% في فترة حكم الحزب ،وهذا لم يحدث في تاريخ الخزانة التّركيّة ان حصل ذلك.

(1) مورتون أبرا موو يتز وهنري جي باركي،2011، **القائمون على التّحول التّركي تطلّعات كبيرة لحزب العدالة والّتنمية التّركي**، ترجمة فوزي يوسف قشوع، العدد 163،نوفمبر ديسمبر،ص،38.

(2) د. غالب السّرجاني ، **مرجع سابق**، ص،116.

(3) محمد زاهد جول، **مرجع سابق**،ص،122- 125.

6- اتباع سياسة ماليّة ومصرفيّة وإجراءات حازمة أدّت إلى نقل المصارف الحكوميّة من الخسائر المتلاحقة إلى تحقيق الأرباح المتزايدة.

7- القيام بجملة تعديلات في الدّستور تمنح الموظّف حق التّعاقد الجماعي ، وتضمن حقّه في الشّكوى للمحاكم ضد العقوبات المفروضة بحقّه.

وفي مجال الصّناعات الوطنيّة، عمل حزب العدالة والتّنمية على تشجيعها ودعم الأبحاث فزاد المبلغ المرصود من (50) مليون دولار سنة 2002 الى (500) مليون عام 2010 وعلى صعيد صناعة الأسلحة ، أصبحت تركيّا ثالث دولة في العالم بعد أمريكيّا وإسرائيل انتاجا للطّائرات بدون طيار وقد سميت هذه الطّائرة (العنقاء) وتطير على ارتفاع (10) آلاف متر ولمدّة (24) ساعة في الجو ، وتمّ انتاج سفينة حربيّة تركيّة فرقاطة صغيرة تسمى"ميلجم" وانتاج مروحيّة تركيّة تسمى (أطاق) ودبابة تسمى (الطّاي) ومدافع أطلق عليها "العاصفة" و"الفهد" يبلغ مداها (40) كلم، وتمّ تصنيع قمر اصطناعي تركي الكتروعدسي استخباراتي[1].

وبحسب احصائيّات عام (2014) بلغ النّاتج المحلي الإجمالي (820) وكما هو موضح بالشّكل (1) أما معدل نمو الناتج المحلي السنوي فبلغ 0.4% وكما هو موضّح في الشكل (2)، وقد بلغ معدّل البطالة 10.7% وكما هو موضّح بالشّكل رقم (3) في حين يبلغ معدل نمو النّاتج المحلّي الإجمالي السّنوي 1.7% وكما هو موضّح بالشّكل رقم (4)[2].



الشّكل رقم (1)

(1) محمد زاهد جول ،**مرجع سابق**،ص،130- 131.
(2) ar.tradingeconomics.com/cayman-islands/indicators 2015\3\15



الشّكل رقم (2)



الشّكل رقم (3)



الشّكل رقم (4)

المبحث الثّاني

الإصلاحات السّياسيّة والتّعديلات الدّستوريّة

شهدت حقبة حزب العدالة والتّنمية العديد من التّحوّلات السّياسيّة والدّيمقراطيّة والدّستوريّة على مستوى بنية النّظام وهياكله ومؤسّساته وسلطاته، فقاد الحزب جملة من التّغيّرات الجذريّة الّتي أدّت إلى تغيير شكل النّظام، وتحقيق مستوى ومكانة متميّزة لتركيّا في المحيط الإقليمي و الدّولي ،ويرى القائمون على حزب العدالة والتّنمية التّركي أنّهم حقّقوا إصلاحات كانت بمثابة "الثّورة الصّامتة" على النّهج التّقليدي الّذي كان سائدا في الدّولة منذ تأسيسها .

لقد أصبح "الأنموذج التّركي" أنموذجا يحتذى به؛ بسبب سعيه في تحقيق توازُن بين الهويّة الإسلاميّة والهويّة الغربيّة التّقليديّة، وانتهج حزب العدالة والتّنمية التّركي سياسة اقتصاديّة سليمة، وعمل على تطبيق نهج الحكم الرّشيد في الحكم، وهذا يدعو إلى التّفاؤل حول مستقبل تركيّا ونموذجها [1].

استطاع حزب العدالة والتّنمية من تحقيق جملة من الإصلاحات والتّعديلات، حيث تمّ السّير قدما باتّجاه إلغاء حالة الطّوارئ، ومحاكم أمن الدّولة والمحاكم ذات السّلطات الخاصّة ، وتمّ إطلاق مبادرة السّلام الاجتماعي تحت عنوان "عمليّة الوحدة والأخوة" وأصدرت قوانين من أجل حماية حقوق الإنسان وإتاحة الحريّة في إقامة التّنظيمات السّياسيّة وكفالة حريّة ممارسة الأحزاب السّياسيّة لأنشطتها ، وفي القضاء تمّ ترسيخ مبدأ قوّة القانون بدلا من قانون القوّة ، وإحداث تغيّرات على بنية المحكمة الدّستوريّة والمجلس الأعلى للقضاة والنّائب العام ، وإجراء المحاكمات بشكل عادل ، وإجراء تعديلات على دستور 1982 الّذي تمّ إعداده من قبل العسكر، والسّير باتّجاه التّحول المدني من خلال تغيير بنية مجلس الأمن القومي وتقليص سلطات القضاء العسكري وإلغاء منصب العضو العسكري الّذي كان ممثّلا في بعض المؤسّسات، ومنح حقّ رفع دعاوي ضد قرارات مجلس الشّورى العسكري الأعلى ، والعمل على محاكمة قادة الانقلاب العسكري الّذي حدث في عام 1980[2].

---

(1) بيلج مينيكس،**التحول الذي تشهده تركيّا:الاحتمالات والقيود،** www.washingtoninstitute.org/ar/policy -analysis/view/turkeys-strans formation-pros pects-and-limits 21/3/2014 السّاعة3.

(2) رئاسة وزراء الجمهوريّة ،2013، **الثّورة الصّامته حصاد التّغير والتّحول الدّيمقراطي في تركيّا (2002-2012)**، ترجمة د. طارق عبد الجليل د.أحمد سامي العايدي، ط2،ص،7- 8.

يقوم الدّستور على تنظيم شكل الحكم في الدّولة وتنظيم عمل وممارسة السّلطات الثّلاث : التّشريعيّة والتّنفيذيّة والقضائيّة، كما ويحدد طبيعة العلاقات بين هذه السّلطات، كما ويبين شكل نظام الحكم السّائد في دولة ما ، والدّستور وقواعده ليس لها صفة الثّبات والدّيمومة والاستمراريّة ؛ نظراً لطبيعة التّغيّر في المعطيات الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسّياسيّة في بلد ما، وعندما تصطدم القاعدة الدّستوريّة بمثل هذه المتغيّرات فإن الحلّ يكون إما بتعديل الدّستور وفقا لهذه المتغيّرات وليكون متوائما معها، أوان يتمّ إلغاؤه[1].

برزت التّعديلات الدّستوريّة على شكل نظام الحكم وسلطاته والعديد من الأجهزة الأخرى وقد قمنا برصد هذه التّعديلات التي طالت الساطات وبعض المؤسساتالاخرى.

أوّلا: السّلطة التّنفيذيّة:

لعب رئيس الجمهورية دوراً بارزاً وفقا لدستور1961ودستور1982 فقد كان يتمتع بسلطات واسعة على جميع السّلطات التّنفيذيّة والتّشريعيّة والقضائيّة والتّعيَينات، ولم يكن الشّعب هو صاحب الكلمة المباشرة في انتخاب رئيس الجمهوريّة ذو الصّلاحيات الضّخمة ،وهذا ما لا يتوافق و مبدأ التّوازن بين السّلطات ولا يتفق مع طبيعة النّظام البرلماني ، وفي عام 2007 وعلى أثر الاستفتاء الشّعبي على الدّستور والّذي تمّت الموافقة عليه بعد قرار(367) الصّادرعن المحكمة الدّستوريّة ، والذي تضمن التّعديلات التالية على منصب رئيس الجمهوريّة : [2]

- إقرار انتخاب رئيس الجمهوريّة بالتصويت الشّعبي المباشر.
- مدّة ولاية رئيس الجمهوريّة (5) سنوات .
- يحقّ لرئيس الجمهوريّة التّرشح لدورتين متتاليتين فقط .
- أن يكون قد أتمّ عمر (40) عاما ويحمل شهادة دراسيّة عليا .
- يحقّ لأي عضو في البرلمان أو خارجه بالتّرشيح لرئاسة الجمهوريّة ، وفق اقتراح مكتوب وموّقع من (20) نائبا ، كما ويحقّ للأحزاب السّياسيّة الّتي حصلت على 10% من الأصوات أن تعلن مرشحا مشتركا لرئاسة الجمهوريّة.

وبذلك يكون قد تمّ الانتهاء من المخالفات القانونيّة والأزمات الدّستوريّة والقضاء على الضغوطات الّتي تشوب عملية انتخاب رئيس الجمهوريّة ، وولّى زمن الصلاحيات المطلقة له .

---

(1) د.عباس فاضل محمد،2008، **التّعديلات الدّستوريّة في تركيّا**، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانيّة، مجلد 15،عدد 11،ص،405.

(2) رئاسة وزراء الجمهوريّة، **مرجع سابق**، ص،46- 191.

وقد تمّ تحويل **مجلس الأمن القومي** إلى مؤسّسة مدنيّة ، وأصبح الأمين العام لمجلس الأمن القومي يعين باقتراح من رئيس الوزراء ومصادقة رئيس الجمهوريّة عليه ، وأشتراط ان تولّى المنصب شخصيّة مدنيّة ، ويعقد المجلس مرّة واحدة كل شهرين ، وفق القانون رقم (4963) تاريخ 30-7-2003 ، كما وتمّ حذف لائحة تدريس مادة الأمن القومي وأخرجت من المقررات الدّراسيّة في العام الدّراسي (2012-2013)، بعد أن كانت تدرّس من قبل العسكر ولمدّة (33) سنة.

ثانيا : السّلطة التّشريعيّة :

وتمّ إجراء جملة من التّعديلات الدّستوريّة على البرلمان وكانت كالآتي :[1]

- تجري الانتخابات النّيابيّة مرّة كلّ (4) سنوات بدلا من (5) سنوات.
- يكون الثّلث نصابا لعقد جلسات المجلس في كافّة الأعمال بما في ذلك الانتخابات لإزالة الغموض وعدم الاستقرار القانوني الّذي حدث في انتخابات رئاسة الجمهوريّة عام 2007 من قبل المحكمة الدّستوريّة.
- إلغاء إسقاط عضويّة النّائب في البرلمان في حال تمّ إغلاق حزبه السّياسي وفقا للمادة (84) من الدّستور.

ثالثا : السّلطة القضائيّة :

تضمنت التّعديلات الدّستوريّة مجموعة من التّحصينات الدّيمقراطيّة حيث تمّ استحداث مكتب أمين المظالم ، وتمّ تعديل مجلس القضاة الأعلى ، والمدعين العامين ، والمحكمة الدّستوريّة ، حيث تم تعين ميزانيّة خاصة لمجلس القضاة واتبع المفتّشين القضائيين بالمجلس وليس بوزارة العدل ، وتقرّرأن يكون دور وزير العدل- رغم عضويّته بحكم المنصب في المجلس - شكليّا واحتفاليّا [2].

ومن أبرز التّعديلات الّتي طرأت على السّلطة القضائيّة ما يأتي: [3]

- **إلغاء محاكم أمن الدّولة والمحاكم الدّوليّة :** دخلت محاكم أمن الدّولة إلى القضاء التّركي في عام 1973، وكانت هذه المحاكم محلّ انتقاد، حيث صنّفت تركيّا بسبب وجود هذه المحاكم من قبل المحكمة الأوروبيّة لحقوق الإنسان أنّها مخالفة للقضاء

---

(1) رئاسة وزراء الجمهوريّة، **مرجع سابق**، ص،163.
(2) ارغن أوزبودن ، **مرجع سابق**، ص،92- 93.
(3) رئاسة وزراء الجمهوريّة، **مرجع سابق**، ص،37-181.

الصادر والمنصوص عليه بالاتّفاقيّة الأوروبيّة لحقوق الإنسان، وفي العام 1999 تمّ إلغاء مقعد القاضي العسكري من هذه المحاكم، وفي عام 2004 تمّ إلغاؤها تماماً وأسّس مكانها محاكم العقوبات المشدّدة ذات السّلطات الخاصّة، وفي 2-7-2012 صدرالقانون رقم (6352) وألغيت المحاكم ذات السّلطات الخارجيّة.

- **المجلس الأعلى للقضاة والنّواب العامين :**جرى في العام 2010 تعديلات على مستوى تشكيل المجلس الأعلى للقضاة والنّواب العامين وتمّ إزالة وصاية مجلس الدّولة ومحكمة القضاء العليا الموجودة داخل القضاء العدلي والإداري، وتمّ تصنيف قانون المجلس الأعلى للقضاة والنّواب العاميين ووضعت قراراته المتعلقة بتسريح القضاة والمدّعين العامّين من عملهم تحت الإشراف القضائي وفق المادة (159)من الدّستور.
- **المحكمة الدّستوريّة :**أصبح تشكيل المحكمة الدّستوريّة أكثر تعدّدية بإضفاء الطّابع الدّيمقراطي على بنيتها وتجديد مدّة عمل أعضائها إلى (12) سنة وفق المادة (149) من الدّستور ، وتمّ الاعتراف لها بسلطة مقاضاة رئيس الجمهوريّة ،ورئيس البرلمان، ورئيس الأركان العامّة، وقائد القوات المسلّحة ؛ لأنها تعتبر ديوان القضاء الأعلى وفقا للمادة (148) من الدّستور.
- **تأسيس محاكم الاستئناف :** صدر القانون الخاص والّذي يقضي بتأسيس مهام وسلطات محاكم الدّرجة الأولى والمحاكم العدليّة في المناطق بهدف تخفيف أعباء العمل القضائي وتطوير معايير التّقاضي العادلة وفق القانون رقم (5235) الصادر في 26-9-2004.

رابعا : تعديلات في مجال الحرّيات :

كان من أبرز التّعديلات الّتي طالت الدّستور في مجال الحرّيات مايلي [1] :

- **إلغاء حالة الطّوارئ :** لقد نصّ دستور 1982 على نوعيّن من أصل إدارة الطّوارئ وهما "حالة الطّوارئ" و "الأحكام العرفيّة" ، حيث تمّ خلال هذه الحالة تعطيل جزئي أو كامل للحقوق الأساسيّة والحرّيات و يتمّ خلالها انتقال سلطات الحماية للعسكريين ، وقد بدأت حالة الطّوارئ في تركيّا في 19 يوليو- تموز عام 1987 واستمرت دون انقطاع حتى عام 2002، وفي الثلاثون من نوفمبر تشرين الثّاني عام 2002 قامت حكومة حزب العدالة والتّنمية بعد (12) يوما من تشكيلها بإلغاء حالة الطّوارئ حيث

(1)رئاسة وزراء الجمهوريّة، **مرجع سابق**، ص،36-180.

تعد أكبر خطوة باتّجاه التّحول في مجال الحريات الدّيمقراطية، وشكلت بداية الثّورة الصّامتة نحو التغيير.

- **إلغاء عقوبة الإعدام :** تمّ إلغاء عقوبة الإعدام وأصبحت تتوافق مع البروتوكول رقم (6) من ملحق الاتّفاقيّة الأوروبيّة لحقوق الإنسان و المادة الأولى من قانون رقم (4771) حيث استثني من إلغاء العقوبة جرائم الحرب ، وخطر الحرب الوشيكة ،وجرائم الإرهاب.
- **إلغاء محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكريّة :** تمّ إلغاء محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكريّة وفق المادة (145) من الدّستور وأصبح العسكريون يحاكمون أمام محاكم مدنيّة شريطة أن لا تكون جرائم عسكريّة.
- **تعديل قانون المحاكم العسكريّة وأصول التّقاضي :**وذلك بتقليص محاكمة المدنيين وفق قانون العقوبات العسكري.
- **في مجال الحريّات الصّحفيّة :**أصبح هناك هامشا من الحريّة الصّحفيّة وأطلقت حريّة التّعبيروالرّأي ،وتم إلغاء المادتين (31) و (3) من قانون الصّحافة وعدلت المادة (15) من القانون ذاته بعدم إجبار صاحب الدّوريّة أو كاتب المقال من كشف مصدر معلوماته وفي عام 2004 صدر قانون جديد للصّحافة رقم (5187) يقضي بإلغاء إغلاق دور النّشر ومصادرة أجهزة الطّباعة.
- **منح حق التجمع السّلمي والتّظاهر :** وذلك بتسهيل المشاركة في إقامة التّظاهرات، والحصول على مكان لإقامة الفعّاليات .
- **إطلاق مشروع الوحدة الوطنيّة والأخوة :** في يوليو - تموز- 2009 أطلق مشروع الوحدة الوطنيّة والأخوة للقضاء على الإرهاب وتحقيق السّلام الاجتماعي والأخوة.
- **في مكافحة الفساد :** وقعت تركيّا على اتّفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد وفق القانون رقم (5506) الصادر في 18-5-2006 ،وتمّ الموافقة على (استراتيجيّة مكافحة الفساد في 2010-2014) ؛لاشاعة العدل والشّفافيّة والمحاسبة ومحاربة العوامل الّتي تغذّي الفساد ، وفي 12- إبريل-2010 تمّ المصادقة على قرار ((لجنة زيادة الشّفافيّة وتعزيز مكافحة الفساد)).
- **الأحزاب السّياسيّة :** استبدل حكم إغلاق الأحزاب السّياسيّة بحكم الحرمان الجزئي أو الكلّي من مساعدات الدّولة بتعديل المادة (101) و (102) من قانون الأحزاب السّياسيّة رقم (2820) ، وعدم إغلاق الحزب إلّا إذا كان بؤرة لجريمة معيّنة وفقا للمادة الرّابعة من القانون رقم (4748) والهدف من ذلك؛ الحيلولة دون إغلاق

الأحزاب السّياسيّة كما كان سائدا سابقا ، وسمح للأحزاب السّياسيّة التّواصل مع المواطنين باللّغات واللّهجات الّتي يستخدمونها لضمان التّغيّر وإزالة عوائق الدّعاية السّياسيّة لها وتمّ اشتراط أغلبيّة الثّلثين داخل المحكمة الدّستوريّة من أجل إغلاق الحزب وفق المادة (149) من الدّستور.

- **تحقيق تكافئ الفرص بين النّساء والرّجال :** وبهدف حماية حقوق المرأة صدر ((قانون لجنة تكافئ الفرص بين النّساء والرجال)).

وقد جائت هذه التّعديلات عبرالنّوافذ الدّستوريّة لاعن طريق الآلة العسكريّة كما كان سائدا قبل مجيء حزب العدالة والتّنمية وثورته الدّستوريّة أوانقلابه الدّستوري الابيض الّذي جاء به متصدرا من خلاله المشهد السّياسي منذ العام 2002 ولازال، حيث يرى أردوغان أنّ مسألة الإصلاح السّياسي هي الأولويّة السياسيّة الاولى داخل تركيّا وخارجها ، وضرورة لإعادة ترتيب البيت الدّاخلي ،من أجل تعزيز وزيادة فرص السّعي للانضمام لعضوية الأتحاد الأوروبي ، فهذه الإصلاحات تتوائم وتتناغم وتنسجم مع توجّهاته وتطلعاته [1].

(1) شريف تغيان، **مرجع سابق**، ص،126.

المبحث الثّالث

الإصلاحات الاجتماعيّة

يعتبر الإنسان اللّبنة الأساسيّة في قيام المجتمع فهو محورعمليّة التّنمية في الدّولة ،ويقع على عاتق الدّولة جزءا كبيرا في عمليّة التّنمية وصولا إلى دولة الرفاه والحضارة ، فمتى كان المواطن واعٍ ومدرك ذو رؤية وتاريخ وتراث وحضارة فهذا يؤدّي إلى قوّة الدّولة.

وعلى الدّول أن تملك استراتيجيّة واضحة ورؤية استراتيجية وإرادة سياسيّة حقيقية ، تركز على العنصر البشري لأنه أساس قوّة الدولة ومنعتها، فاقتران التّاريخ بالجغرافيا بالعنصر البشري هوعامل قوة للدّولة، وأنّ غياب الكفاءة البشريّة وعدم توفرعلاقة سليمة مع الخيارات الاستراتيجيّة في النّظام يؤدّي إلى عدم تحوّل القوّة الكامنة إلى قوّة استراتيجيّة رغم امتلاك الموارد الاقتصاديّة وخير دليل على ذلك دول الشّرق الأوسط ، فلا بدّ من توفّر عنصر الثّقة بين العنصر البشري والنّظام السّياسي في الدّولة ، ويجب اشراك المواطن في الآليّة السّياسيّة لاتخاذ القرار وأن يكون موجّه للتّخطيط السّياسي [1].

المطلب الأوّل

إصلاح التّعليم والصّحة

ولأهميّة العنصر البشري؛ فقد ركّز حزب العدالة والتّنمية على تنميته من خلال النّهضة التّعليميّة واعتماد الدّولة على التّنمية العلميّة ، إذ يعدّ التّعليم الجامعي إحدى ركائز النّهضة الحديثة ،التي تؤدي لرفع مستوى المعيشة وتحسين مستوى ونوعيّة الحياة ، فقامت حكومة حزب العدالة والتّنمية برفع حصة التّعليم في الميزانية العامّة للدّولة ، وبحسب د. أحمد زويل فإنّ ميزانيّة البحث العلمي في تركيّا كانت سابقا (1 بالألف) من الدّخل القومي إلّا أنّها في عهد أردوغان أصبحت (1 بالمئة)، وأنّ أردوغان ينوي رفعها إلى(2 بالمئة) وهذا يعادل ما ينفق عاى البحث العلي في أمريكا وأوروبا [2].

---

(1) د.أحمد داود أوغلو، 2010، **العمق الاستراتيجي موقع تركيّا ودورها في السّاحة الدّوليّة**، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل ، ط1،مركز الجزيرة للدّراسات، الدّار العربيّة للعلوم ناشرون، ص،5- 58.
(2) إبراهيم فضلون، **مرجع سابق**، ص،77- 80.

قام حزب العدالة والتّنمية بوضع السّياسات التّعليميّة الآتية [1]:

1- مراجعة مناهج التّعليم لتكون متوائمة مع متطلّبات العصر واحتياجات المجتمع وتحويل دور وزارة التّعليم الوطني إلى الدّور الرّقابي والتّنظيمي ووضع المعايير وإيصال التّعليم إلى المناطق النّائية والمحرومة.

2- تنظيم المرحلة الإلزاميّة بالتعليم وإتاحة امكانيّة الاختيار والتّوجيه ، وضمان تكافؤ الفرص لجميع خريجي المدارس الثّانوية في قبول الجامعات .

3- مجانية التّعليم الأساسي ، ورفع أداء وجودة التّعليم الحكومي وزيادة الإمكانيّات التّكنولوجيّة وتطوير المهارات ودفع الطّلاب إلى حريّة التّفكير، والتّحليل، والإبداع، والاستقلاليّة ،وغرس شعور المواطنة ، وتم رفع عدد سنوات التّعليم الإلزامي من 8 سنوات إلى 11 سنة.

4- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في قطاع التّعليم ، فالدّولة تقوم بشراء استثمارات القطاع الخاص لفتح المجال أمام الطّلاب الفقراء للالتحاق بالمدارس الخاصّة ويكون قبولهم واستمرارهم مربوطا بنجاحهم وتفوّقهم.

5- دعم التعليم العالي وتفعيل دور المجلس الأعلى للتعليم العالي بالتّنسيق بين الجامعات ووضع المعايير ، وتحويل الجامعات إلى مؤسّسات ذات استقلال مالي وإداري وتشجيعها على البحث العلمي وإنتاج المعرفة ، وزيادة عددها من (76) جامعة عام 2002 إلى (162) جامعة في العام 2013 ، وتكاد لا تخلو مدينة من وجود جامعة .

6- دعم المراكز البحثيّة والعلميّة والتّكنولوجيّة ودعم الاختراعات الجديدة.

7- وقف هجرة العقول ، وتشجيع عمل الكفاءات من العلماء الأتراك والأجانب على العمل في تركيّا.

8- ادخال التّكنولوجيا والانترنت السّريع للمدارس بتغطية 97%من المدارس .

9- تحديث المناهج الّتي تقوم على الحفظ واستبدالها بأخرى قائمة على الفهم والتّفكير والمنطق والعقلانيّة.

---

(1) محمد زاهد جول ،**التّجربة النّهضويّة التّركيّة ،مرجع سابق**،ص،107- 113.

وفيما يتعلق بالرّعاية الصّحيّة تشير المادة (56) وتنصّ على ان: " للجميع الحقّ في العيش في بيئة صحيّة متوازنة وتنظيم الدّولة والتّخطيط المركزي للخدمات الصّحيّة وسيرعمل تلك الخدمات لضمان تمتّع الجميع بحياة صحيّة جسديّا وعقليّا ، وتكفل التّعاون من خلال الحفاظ على الموارد البشريّة والماديّة وزيادة انتاجيّتها وتؤدّي الدّولة هذه المهمة من خلال استخدام مؤسّسات الرّعاية الصّحيّة والمساعدة الاجتماعيّة والإشراف عليها في كلّ من القطاعين العام والخاص ، ويجوز للقانون أن ينشئ نظام تأمين صحي عام ، بهدف تأسيس نظام واسع النّطاق لتقديم الخدمات الصّحيّة " [1].

وقد تمّ وضع استراتيجيّة في مجال الصّحة المجتمعيّة ؛لأن الدّولة هي المسؤولة عن توفير الخدمات الصّحيّة الأساسيّة حيث تمّ اتّخاذ التّدابير لحماية البيئة ،وصحّة المواطنين، وإفساح المجال للقطاع الخاص والمؤسّسات التّطوعيّة للعمل في قطاع الخدمات الصّحيّة ، والاهتمام بتوفير الرّعاية الصّحيّة وخصوصا للأم والطّفل والعمل على إنشاء المستشفيات المتخصّصة وزيادة جودة التّعليم الصّحي ، وزيادة عدد أسطول سيّارات الإسعاف ، والعمل على دعم الصّناعات الدّوائيّة والمعدات الطّبيّة وتفعيل عمل هيئة الطّب الشّرعي وجعلها أكثر استقلاليّة و مواكبة التّكنولوجيا [2].

المطلب الثّاني

المشكلات الاجتماعيّة في تركيّا

أوّلا: الصّراع بين العلمانيّة والإسلام

عندما تمّ إلغاء السّلطنة العثمانيّة في العام 1924 وأنهي حكم السّلاطين العثمانيين وأبعد آخر خليفة عن تركيّا قوضت المؤسّسات الدّينيّة ، وفي العام 1928 تمّ اعتماد الأبجديّة اللاتينيّة وفرض عقاب على استخدام الأحرف العربيّة في الكتابة وعدم ذكر دين الدّولة وفي العام 1933 جرى تتريك الآذان وفي العام 1935، استبدلت عطلة يوم الجمعة بيوم الأحد ؛ وذلك لقطع امتداد الإرث العثماني ، وأُدخلت العلمانيّة كإحدى الرّكائز الخمس للدّستور ، وجرى سلخ الدّين الإسلامي عن الأمة، وأصبح يحلّ مكانه الانتماء إلى القوميّة في حين أنّه لم يتم التّخلي عن المرجعيّة الدّينيّة لاستخدامها متى شائت الدولة ولأجل شرعنه السّياسة ، لا بل وتمّ اللّجوء لها

(1) **دستور تركيّا الصّادر عام 1982 شامل التعديلات لغاية عام 2011**،ص،23.
(2) محمد زاهد جول ،**التّجربة النّهوضيّة التّركيّة** ،مرجع سابق،ص،161- 165.

لتمرير توجّهاتها فكانت مرجعيّة الكماليّة[1]الآية الكريمة ((يا أيّها الّذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرّسول وأولي الأمر منكم)) [2].

رافقت عمليّات علمنة المجتمع التّركي تدخّل العسكر في حماية هذا التوجّه ، فعمل أتاتورك على خلق سياج يحمي به هذه التوجّهات ويدافع عنها دفاعا مخلصا حتى بات الجيش حصنا منيعا لها، وأصبح برنامج عمله هو الحرب على الدّين والتّدين والحيلولة دون وصوله الحكم ، حيث ربطت عمليّة التّقدم والتّطور المجتمعي بالتّخلي عن الهويّة الإسلاميّة وفصل الدّين عن الدّولة بمباركة و حماية من مؤسّسات الدّولة وأبرزها الجيش [3].

دفع هذا الوضع منذ العشرينيات وحتّى أواخر الأربعينات إلى أن يسود جو العلمانيّة المتطرّفة والاقصائيّة لكلّ توجّه يخالفه ، ولعب الحزب الواحد "حزب الشّعب الجمهوري" دوراً بارزاً في التّرويج للعلمانيّة بين جميع الأوساط المثقّفة وغيرها ،وتمّ اخضاع الإسلام الرّسمي وجعله يسير وفقا لأرائهم وتوجّهاتهم، ورغم كل ذلك لم يستطيعوا اخضاع الإسلام الجماهيري لرؤاهم وأفكارهم ، ومع بداية مرحلة التّعددية الحزبيّة عام 1945 أخذت العلمانيّة المتشدّدة بالتّراجع عن أفكارها مع بداية حقبة الانفتاح وبدأت مرحلة جديدة في العلاقة بين الدّين والدّولة ، ومع مجيء الحزب الدّيمقراطي وفوزه رافق ذلك "صحوة إسلاميّة".

ورغم انتهاء حكم الحزب الدّيمقراطي وإعدام عدنان مندريس رئيس الوزراء المتسامح مع الإسلام، واستلام العسكرالحكم لم تغفوالصّحوة الإسلاميّة وقد ساعدت التّحوّلات الاجتماعيّة والاقتصاديّة على نمو الحركة الإسلاميّة وإحياء القيم الإسلاميّة ، إلّا أنّ التّطور السّريع في النّمو كان فترة وصول حزب " الوطن الأم" بزعامة " تورغت أوزال " إلى الحكم وسيطرة الإسلامين عام 1988 على الحزب بقيادة "محمد كجحيلر" رئيس بلديّة قونية السّابق بحصول الإسلامين على أغلبية الأصوات وتسلّم هيئة رئاسة الحزب ثمّ أخذ يطالب بتطبيق التّوجّهات الإسلاميّة ، ومع مجيء حزب الرّفاه بزعامة نجم الدّين أربكان وصل الإسلاميّون إلى الحكم والسّلطة عبر وسائل ديمقراطيّة لا بالأنقلابات والعنف والدّماء ، وقد رأى العسكر في هذا الحدث بداية لهضم تدريجي

---

(1) حميد بوزر سلان ،2009، **تاريخ تركيّا المعاصر**، ترجمة حسين عمر ، المركز الثّقافي العربي،ط1،ص، 52- 55.
(2) القران الكريم ،**سورة النّساء** ،الآية (59).
(3) شريف تغيان، **مرجع سابق**،ص،149.

للنظام العلماني دفعهم إلى الإطاحة بحزب الرّفاه الإسلامي عام 1997 سمي "بانقلاب ما بعد الحداثة" وهو عبارة عن مخطط لمحاربة التوجه الإسلامي من قبل الأحزاب العلمانيّة [1].

وبمجئ حزب العدالة والتّنمية عمل على تبنّي مرونة في تعامله بموضوع العلاقة بين العلمانيّة والإسلام فمنذ تسلّمه السّلطة أعلن مراراً وتكراراً أنّه حزب محافظ يسعى إلى عدم زج تركيّا في اتون الصّراعات الداخلية وعمل على تنحية الأمور الخلافيّة جانبا .

وقد أثبتت تجربة حزب العدالة والتّنمية التّركي في العلاقة بين الدّين والدّولة ومكانة الدّين في الحياة العامّة بألا تعارض بين الإسلام والدّيمقراطيّة حيث أخذ الحزب بتقويض المؤسّسة السّلطويّة والوصاية العسكريّة في الحياة المدنيّة، فأصبحت تركيّا مثالا لتقارب ناجح بين الإسلام والدّيمقراطيّة ويعد حزب العدالة والتّنمية أنموذجا في الاعتدال السّياسي الإسلامي فقد استطاع قيادة التّحوّل الدّيمقراطي في المجتمع التّركي دون السعي لأسلمته ، واستطاع استيعاب المدرسة الكماليّة والابتعاد عن التناقض والتركيز على التوافق [2].

ثانيا: قضيّة الحجاب:

تعود مسألة الحجاب لعام 1967 بارتداء طالبة تدرس بكليّة الآلهيات في جامعة أنقرة تدعى (نسيبة بولايجي) الحجاب وإجبارها على خلعه بسبب التّحذيرات الشّديدة ، وبعدها بعام ارتدّت طالبة تسمى (خديجة بايجان) والّتي تدرس في نفس الكليّة حجابا ورغم تحذيرها إلّا أنّها لم تخلع حجابها وبعد ذلك صار عدد المحجّبات حوالي 6 فتيات ، فاستقال عميد الكليّة على اثر ذلك وظهرت قضية الحجاب على أنّها مشكلة ، وعقب انقلاب عام 1980 خاطب وزير التّعليم الوطني (حسن صاغلام) في 22 كانون أوّل عام 1980 دائرة التّربيّة والتّعليم ورئاسة الشّؤون الدّينيّة حول رأيها في وضع الفتيات اللّواتي يدرسن في معاهد الأئمة والخطباء وهل يكشفن رؤسهن أم يغطين؟ وكان ردّ الشّؤون الدّينيّة بتأييد للحجاب استدلالاً بالآيات القرآنيّة وأنّ عدم السّماح بالحجاب هو ظلم كبير [3].

وفي عام 1981 اتّخذ مجلس الوزراء قرار رقم (2547) والّذي يقضي بعدم السّماح للفتيات في التّعليم العالي دخول قاعات المحاضرات بالحجاب وتمّ تطبيق القرار من قبل مجلس التّعليم

---

(1) نوال عبد الجبارسلطان، **مرجع سابق**،ص،130- 138.

(2) H.Ertug Tombus 2013 ,The case of the justice and DevelopmentParty inTurkey,Sabanci University,Istanbul,Turkey .

(3)د.سعد عبد العزيز مسلط ، **مرجع سابق**،ص،246- 251،

العالي ، وكان هناك طّالبة تدرس في كليّة الطّب أوقفت عن الدّراسة لمدّة شهر بسبب الحجاب فقامت بتقديم التماس للمحكمة الإداريّة في أزمير إلّا أنّه تم ادانتها، وأخذت مسألة الحجاب تتعمّق وتتأزّم ، وأقيمت لأجلها مظاهرات في اسطنبول بعد الخروج من صلاة الجمعة ، أدّى ذلك إلى تحرُك نواب "حزب الوطن الأم المحافظ " للسعي لإصدار قانون جديد رقم (3503) في تشرين أوّل عام 1988 يسمح بارتداء الحجاب داخل الجامعات وقد نصّ القانون على أن "حريّة الزّي مكفولة لكلّ الطّلاب ، ولا يتّخذ أيّ إجراء أو قرار تعسّفي ضد الأشخاص والمؤسّسات فيما يتعلّق بهذا الموضوع" [1] .

إلا أنّ رئيس الجمهوريّة كنعان إيفرين اعتبر أنّ هذا القرار مخالفا للدّستور، وبعث بمذكرة للمجلس الوطني التّركي الكبيريدعوه فيها لإعادة الحظر المفروض على الحجاب وحصل ذلك ، وعلى أثر اعادة الحظر حدثت مظاهرات ضخمة في أنقرة، واسطنبول، وأضّنة، طالبت باستقالة إيفرين والسماح بارتداء الحجاب، ومع انتخاب تورغت أوزال رئيسا للجمهوريّة عام 1989، تمّ إلغاء الفقرة (ي) من (المادة السّابعة) وأصبح لكلّ جامعة حريّة التّصرف في موضوع الحجاب [2].

لم تستطٌع حكومة نجم الدّين أربكان ذات التّوجّه الإسلامي في عام 1997 تغييرالوضع الرّاهن؛ لإنها إصطدمت مع المؤسّسة العسكريّة وقامت بتقديم إستقالتها ، وبمجئ حكومة مسعود يلماز وبولند أجاويد صدر تعميم من مجلس التّعليم يقضي بمنع المحجبات دخول الجامعات ، ومنذ ذلك أصبحت قضية الحجاب محوراً للصراع في المجتمع [3].

وبقدوم حزب العدالة والتّنمية وتسلّمه السّلطة عام 2002 وتولّي عبد الله جول رئاسة الجمهوريّة عام 2007، سعى الحزب وغيره من شرائح المجتمع لمعالجة وحلّ قضية الحجاب، وقد أكّد أردوغان على إلغاء حظرالحجاب وفق إطار مؤسّسي وديمقراطي ، حيث حصل هناك اتّفاق بين حزب العدالة والتّنمية وحزب الحركة القوميّة وحزب المجتمع الدّيمقراطي الكردي لأنّ حزب العدالة لا يملك أصوات ثلثي البرلمان تمنحه حق تعديل الدّستور ، وكان اقتراح حزب العدالة والتنمية تعديل للمواد (13) و (14) ليتسنى لأيّ إنسان من إكمال تعليمه بغض النّظر عن الزيّ ، وألّا تصطدم الحريّات والحقوق مع القوانين المرعيّة في الدّولة، ورغم اعتراض العلمانيين على ذلك صوّت لصالح السّماح بارتداء الحجاب بشكل رسمي حيث استمرّ الحظر مدة (30)

---

(1) محمد نور الدّين، 2001، **حجاب وحراب : الكماليّة وأزمات الهويّة في تركيّا** ، بيروت، رياض الرّيس للكتب والنّشر ،ص،164.

(2) د.سعد عبد العزيز مسلط ، **مرجع سابق**،ص،246- 250.

(3) محمد نور الديّن، **حجاب وحراب ،مرجع سابق**،ص،165.

عاما [1] ، وفي تصريحات لأردوغان قال :" هدفنا هو إنهاء الظّلم الواقع على طالباتنا وليس هناك هدف آخر" [2].

أثارهذا حفيظة العلمانيين والجيش؛ بسبب رفض الحجاب في المجتمع التّركي العلماني واعتبروا السماح به تهديدًا لمبادئ الدّولة وخطوة باتجاه أسلمة الدّولة ذات النّهج العلماني ؛ونتيجة لذلك أعادت المحكمة الدّستوريّة حظر الحجاب مجدّداً، رافق ذلك رفع دعوى لدى المحكمة ذاتها في آذارعام 2008 تطالب بحظر حزب العدالة والتنمية بسبب توجهاته الدينية ، إلّا أنّ المحكمة اكتفت بقرار تحذيريّ للحزب دون ان تقوم بحظره [3].

استمرّحظرالحجاب في المؤسّسات العامّة حتّى عام 2010 بتعديّل الدّستور وفق الاستفتاء الشّعبي تمّ قبول رفع الحظر عن الحجاب ، وتزامن ذلك مع مطالبة "سيداو" (CEDAW) تركيّا رفع الحظرعن الحجاب ، ورٌفع الحظر عن جميع الموظّفات في المؤسّسات العامّة بشكل رسمي في تشرين أوّل من عام 2013[4].

ثالثا :المسالة الكرديّة :

يشكّل أكراد تركيّا أكثر من نصف مجموع الأكراد في العالم، ويتجاوزعددهم الخمسة عشر مليون نسمة ، وما يعادل خمس سكّان تركيّا، ويعيش معظمهم في الجنوب الشّرقي لتركيّا .

وخلال العقود الماضية ولاسيما في العشرينيات والثّلاثينيّات من القرن الماضي، قمعت الحكومات التّركيّة المتتاليّة العديد من الانتفاضات الكرديّة المسلّحة، وأنكرت وجود مشلكة كرديّة، ومارست سياسة الإنكاروالتّهميش والإقصاء ضد المكوّن الكردي، ورغم القضاء على كلّ انتفاضة كان الأكراد يتمسّكون بقضيّتهم أكثر فأكثر، ويثبتون قدرتهم على تنظيم أنفسهم من جديد، وعلى استئناف دورة العنف بحثا عن حقوق حرموا منها،حقوق دونها لا يبدو لدى الكردي استعداد للتّنازل عن بندقيّته والنّزول من معاقله الجبليّة ، خاصة بعد أن اكتسبت القضيّة الكرديّة بعدا إقليميّا ودوليّا في السّنوات الأخيرة ،وفي ظلّ ثورات الرّبيع العربي الّتي أوحت للأكراد فرصة تاريخيّة لنيل حقوقهم وتحقيق تطلّعاتهم القوميّة.

---

(1) د.سعد عبد العزيز مسلط ، **مرجع سابق**،ص،251- 252.

(2) علي الطّالقاني،2008،**سجالات وانقسامات حول الحجاب في تركيّا، شبكة النّبأ المعلوماتيّة**،متاح على الموقع الإلكتروني www.annabaa.org 25\3\2015

(3) محمد ثلجي ،2010،**أزمة الهويّة في تركيّا .. طرق جديدة للمعالجة**،في علي حسين باكير، **"تركيّا بين تحديّات الدّاخل ورهانات الخارج"**، تحرير محمد عبد العاطي ،مركز الجزيرة للدّراسات،ط1،ص،96.

(4) حكاية الحجاب في تركيّا من البارحة إلى اليوم ،متاح على الموقع الإلكتروني،25-3-2015 www.turkpress.com

لقد شهدت سياسة تركيّا في عهد حزب العدالة والتّنمية تحوّلات اجتماعيّة وسياسيّة مهمّة، ومن بينها محاولة مقاربة القضيّة الكرديّة وحلّها سلميّا،من خلال الرّبط بين هذه القضيّة والإصلاحات الّتي أجرتها الحكومة، وانتهاج مساع محدّدة من نوع خريطة الطّريق الكرديّة الّتي طرحها (أردوغان)عام 2009 ،قبل أن يتراجع عنها لصالح خطّة الانفتاح الدّيمقراطي، وكذلك من خلال اتّخاذ سلسلة خطوات انفتاحيّة كالبث التّلفازي باللّغة الكرديّة وحقّ التّعليم بها، لكن كلّ ذلك بالتّوازي مع الاستمرار في سياسة وضع حزب العمال الكردستاني في خانة الإرهاب، ورفض الحوار معه أو الاعتراف به، ومواصلة النّهج الأمني ضدّه سواء في داخل تركيّا أو خارجها [1].

إنّ اهتمام تركيّا بوضع الأكراد في كردستان العراق ،أخذ صورة جديّة بالأخص بعد حرب الخليج الثّانية عام 1991؛ بسبب الفراغ الأمني الّذي نجم عن هزيمة الجيش العراقي ، وهذا الاهتمام سببه الخوف من تحوّل إقليم كردستان العراق إلى قاعدة انطلاق لحزب العمال الكردستاني والّذي يشنّ حروبا على الحكومات التّركيّة منذ العام 1984؛ ولهذا رأينا منذ عام 1991 عمليّات عسكريّة تركيّة ضد مواقع الحزب في كردستان العراق ، وازدادت المخاوف التّركيّة بعد صدور قرار مجلس الأمن (688) والّذي بموجبه فرض حظر الطّيران العراقي على المناطق الكرديّة، رغم تأكيد الولايات المتّحدة الأمريكيّة لتركيّا بأنّ المنطقة الآمنة لن تكون سببا في قيام دولة كرديّة، وتبلورت لديهم ضرورة مواجهة الواقع الكردي[2].

وبسبب خشية الحكومة التّركيّة من قيام دولة كرديّة في شمال العراق ،طرحت مشروعا تمّ نشره في الصّحف التّركيّة على نطاق واسع فكرته الأساسيّة هو تفكيك وإعادة تكوين الدّولة العراقيّة ، وأطلق عليها في حينها (خريطة أوزال الكونفدراليّة) بحيث تضمّ ثلاث دويلات عربيّة وكرديّة وتركمانيّة ، وتضمّ المنطقة الكرديّة محافظات (أربيل، والسّليمانيّة، ودهوك)، فيما تضمّ المنطقة التّركمانيّة محافظتي (كركوك والموصل)، أمّا المنطقة العربيّة فتشمل باقي أجزاء العراق ،وكان الهدف من هذا المشروع هو إيجاد كيان واضح للتّركمانيّة في المحافظتين المذكورتين، وكذلك لقطع الطّريق لإقامة دولة كرديّة في إقليم كردستان.

---

(1) خورشيد دلي، (2013)، **القضيّة الكرديّة في تركيّا: والحل السّلمي**،**الجزيرة نت.**
http://www.aljazeera.net/Knowledgegateo
pinions/2013/1/14/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B6%D9%8A%D8%A9-
(2)Robert Olson (1996),The Kurdish National Movement in the 1990s, University Press Kentucky of,Lexington:pp84-112.

وقد أبدت الولايات المتّحدة موافقتها على هذه الخطّة واعتبرتها ممكنة التّطبيق في حال انهيار الدّولة العراقيّة، كما حصل هذا المشروع على موافقة القادة الأكراد في العراق إلّا أنّهم رفضوا ربط أيّ من هذه المناطق مع تركيّا، في إشارة إلى المنطقة التّركمانيّة والتي كانت تخطّط الحكومة التّركيّة للارتباط بها مستقبلا [1].

وفي الفترة الّتي أعقبت الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 والمكانة البارزة الّتي تمتع بها الأكراد في ظلّ المتغيّرات الجديدة، وتحوّل العراق إلى دولة اتّحاديّة فدراليّة، وإقرار فدراليّة إقليم كردستان جعل الحكومة التّركيّة تخشى من أن تكون هذه الفدراليّة بمثابة الخطوة الأولى نحو الاستقلال والّتي ستنعكس سلبا على الأمن القومي التركي مما يذكي النّزعة الاستقلاليّة لدى أكراد العراق ،وجراء هذه المخاوف التّركيّة فقد أعلنت الإدارة الأمريكيّة بأنها ليست لديها خطط بفصل الإقليم عن العراق، وستحافظ على وحدة العراق ولا تفرط بمصالح تركيّا إلا أنّها أكّدت في الوقت نفسه بأنّ مستقبل العراق يحدّده العراقيين أنفسهم .

وبصفة عامّة فانّ الحكومة التّركيّة تراقب أكراد العراق على الدّوام وحذّرت من الأقدام على أيّ خطوة من شأنها بناء نظام إداري في الإقليم على أسّس عرقيّة وليست إداريّة وهذا ما أعلنه رئيس الوزراء التّركي أنذاك رجب طيب أردوغان : "إنّ سياسة تركيّا لم تتغّير إزاء أكراد العراق" وحسب الرّؤية التّركيّة فإنّ الفدراليّة في شمال العراق تمثّل مشروعا لتقسيم العراق وتهديدا للأمن الكردي التّركي[2].

---

(1)عامر أحمد،**<u>الموقف التّركي من الفدراليّة في إقليم كردستان العراق</u>،** مجلة الدّراسات الدّوليّة،جامعة بغداد،العدد 33،ص،57.

(2) عامر أحمد، **المرجع السابق**،ص،53- 54.

المبحث الرّابع
الإصلاحات في المؤسّسة العسكريّة

تمهيد:

يلعب الجيش التّركي دوراً بارزاً في الحياة السّياسيّة التركيّة من خلال الثّقافة العسكريّة والأيديولوجيّة السّائدة منذ تأسيس الجمهورية ، وقد أدت هزيمة الأمبراطوريّة في الحرب العالميّة الأولى الى عقد هدنة موندروس عام 1918 حيث تعد نقطة تحوّل في تاريخ الدّولة التّركيّة وتاريخ العلاقة بين المؤسّسة العسكريّة والعمل السّياسي وأدّت الهزيمة لابتعاد الجيش عن العمليّة السّياسيّة ، ومع خوض أتاتورك حروب الاستقلال في الأناضول وتحقيقه للنصر سرعان ما عادت العلاقة بين الجيش والحياة السّياسيّة مجدّداً ، وقد عمل أتاتورك بمساعدة الجيش على تحقيق ثورة سياسيّة داخل البلاد ،معتمدا على الجيش لتأمين هذه الثّورة ، وقد لعب الجيش دورا مهمّا وبارزا في فترة حكم مصطفى كمال أتاتورك الّتي امتدّت من عام(1923-1938)، وقد عمل أتاتورك على إقصاء المناهضين له من القادة العسكريين، وتمّ الغاء الخلافة بدعم من الجيش، وقام بتنصيب الجيش حارساً للنظام الكمالي ومسؤولاً عن حماية الوطن عسكريّاً ومنحه الحقّ بالتدخل لحماية وإنقاذ مبادئ الجمهوريّة التّركيّة [1].

بعد الحرب العالميّة الثّانية والتّوجّه نحو التّعدّديّة الحزبيّة والحياة الدّيمقراطيّة صدر قرار في عام 1949 يقضي بتبعيّة رئيس الأركان العامّة إلى وزارة الدّفاع ، فاعتبر العسكر هذا التّحول أنّه إزاحة للبساط من تحت أقدامهم وإخضاعهم للسّلطة المدنيّة ، ومع وصول الحزب الدّيمقراطي الحكم في العام 1950 وحكم البلاد حتّى عام 1960 انضمت تركيّا لقوات النّاتو في عام 1952، مما أثار رفض بعض ضباط الجيش من الانضمام ، وعدّوا ذلك خرقاً لمبادئ الجمهوريّة التّركيّة ومشروع أمركة سيُخضع الجيش التّركي له وهو يعاني عجزاً تقنيا عن مواكبة تطوّرالجيش الأمريكي والأوروبي ، دفع ذلك بمجموعه من الجيش لتنظيم خلايا سريّة عسكريّة في العديد من وحدات الجيش بقصد الإطاحة بالحزب الحاكم - الحزب الدّيمقراطي - ومن ثمّ إعادة حزب الشّعب الجمهوري للحكم لإنه يتوائم مع التّوجّه العسكري ،قامت مجموعة من صغار الضّباط بإنقلاب عسكري في 27 مايوعام 1960، وهو أوّل إنقلاب عسكري وكان علامة فارقة في الحياة السّياسيّة التّركيّة وحقق أهدافه في إعلان الأحكام العرفيّة ، وتصفية زعماء الحزب الدّيمقراطي وإعدام ثلاثة منهم ، ووضع دستور 1961 كبديل عن دستور 1923، وقد أدّى هذا الدّستور إلى

---

(1) د.طارق عبد الجليل،2010،**الجيش والحياة السّياسيّة...تفكيك القبضة الحديديّة، في محمد عبد العاطي ،تركيّا بين تحديات الدّاخل ورهانات الخارج**،مركز الجزيرة للدّراسات ،ط1،الدّار العربيّة للعلوم ناشرون،ص،67- 68.

نشوء معارضة من تيّاري اليمين واليسار داخل الجامعات وقيام مظاهرات وأحداث عنف عقب فوز سليمان ديميريل عام 1969 بتشكيل الحكومة ، وقد أدّت وسرّعت هذه الظّروف إلى الانقلاب الثّاني عام 1971 ، ففرضت الأحكام العرفيّة وتمّ تعزيز دور الجيش في السّلطة القضائيّة ، مع الإبقاء على السّلطة المدنيّة والبرلمان وأدار بعض أعضاء البرلمان شؤون البلاد ، وقد صنّف هذا الانقلاب "بالإنقلاب النّصف عسكري".

شهدت السّاحة التّركيّة مزيدا من عدم الاستقرار الحزبي والسّياسي والاجتماعي والاقتصادي ، وزاد العنف والإرهاب وأصبح المجتمع يعيش صراع حقيقي، دفع هذا المشهد رئيس قيادة الأركان لرفع مذكّرة لرئيس الجمهوريّة والحكومة ورؤساء الأحزاب وقادة الأجهزة الأمنيّة تدعوهم للالتزام بواجبهم وحلّ الأزمات الّتي تعصف بالبلاد، وهدّدهم بالتّدخل العسكري إذا فشلوا ؛ ونتيجة إخفاقهم في تدارك الوضع قامت المؤسّسة العسكريّة بانقلاب عسكري في 12 أيلول 1980، وأعلنت الأحكام العرفيّة وتمّ تعيين جنرالات داخل مجالس إدارات مؤسّسات الدّولة مثل مجلس التّعليم ، والإذاعة لمراقبة أداء هذه المؤسّسات ، وتم زيادة عدد الأعضاء العسكريين في مجلس الأمن القومي وجرى النّص على تشكيل الأمانة العامّة لمجلس الأمن الوطني، وسنّ دستور 1982 كرس خلاله موقع المؤسسة العسكرية الدّستوري وأطلق لها العنان ومزيد من الصلاحيات ووصف "بانقلاب عسكرة الدّولة والمجتمع"[1].

وفقا لدستور 1980 تمّ منح الجيش حصانات وتمّ استثناء الجيش من إشراف ديوان المحاسبة على أموره الماليّة ،وكانت قرارات المجلس العسكري في التّعيينات والتّرقيات وحالات الطّرد من الخدمة العسكريّة غير خاضعة للسّلطة القضائيّة ، وقرارات مجلس الأمن الوطني غير خاضعة للمحكمة الدّستوريّة ، واشترط أن يكون الأمين العام لمجلس الأمن الوطني عسكري ومنح سلطات تنفيذيّة واسعة ، ولم تسلم الحياة السّياسيّة من سطوة الجيش فقد وضعوا قيودا على أنشطة الأحزاب السّياسيّة ، وعلى ضوء ذلك حظر (25) حزب سياسي ، سته أحزاب منها بموجب دستور 1961 وتسعة عشرة منها بموجب قانون 1982، وحظر بعض قادة الأحزاب من ممارسة العمل السّياسي لمدّة (5) سنوات [2].

ومع بداية الحديث عن انضمام تركيّا للاتّحاد الأوروبي في عام 1998 في قمة هلنسكي، تم التطّرق لتدخّل الجنرالات في الجيش التّركي في السّاحة السّياسيّة، وبحسب التّوجّه الغربي الدّيمقراطي الّذي يقضي بعدم تدخّل المؤسّسة العسكريّة في الحياة السّياسيّة، نجحت حكومة أجاويد

(1)د.طارق عبد الجليل،2010،**الجيش والحياة السّياسيّة..تفكيك القبضة الحديديّة،مرجع سابق**،ص،67- 68.
(2) ارغن أوزبودن،2012،**سعي تركيّا لدّستور جديد،** مجلة رؤية تركيّة ،ص،84- 86.

وخليفتها حكومة أردوغان بتمرير الإصلاحات على مستوى المؤسّسة العسكريّة، وأخضعت المؤسّسة العسكريّة لرقابة ومحاسبة البرلمان والأجهزة الدّستوريّة ، وبدء زمن سيطرة المؤسّسة العسكريّة بالإفول شيئاً فشيئا لاسيما بعد تخلّي رجال الأعمال والمواطنين عن دعمها [1].

برز في تلك الفترة توجّهين داخل المؤسّسة العسكريّة الأوّل : يرى بضرورة انضمام تركيّا للاتحاد الأوروبي وأنه ضرورة جيوسياسيّة ، أمّا الثّاني فإعتبر ذلك خرقاً لمبادئ الكماليّة ، وحذّر رئيس هيئة الأركان من تنامي نفوذ الأصوليّة الإسلاميّة ، ساءت العلاقة بين المؤسّسة العسكريّة وحزب العدالة والتّنمية على خلفيّة الأزمة الرّئاسيّة في ترشيح عبد الله جول لرئاسة الجمهوريّة ، دفع ذلك إلى أن يصدر حزب العدالة والتّنمية بيانا أكدّ فيه أنّ دور الجيش في الدّول الدّيمقراطيّة عدم التّدخل في العمليّة السّياسيّة، ومضت حكومة أردوغان الثّانية بجملة اعتقالات ومحاكمة لأشخاص بتهم محاولة إحداث فوضى؛ منهم صحفيين وضباط متقاعدين ،أدّت لتقليص دور الجيش في المجتمع ، ولم يعد قادرا على التّدخل في الحياة السّياسيّة ويمارس نفوذه السّائد سابقاً[2].

سعى عدد من الضّباط والزّعماء المدنيين على السّير قدما ، لتدمير حزب العدالة والتّنمية فيما يعرف بتنظيم "أريجينيكون" Ergenekon وجهوده السّرية في ذلك ، وكشف مخطّطاته وضلوع عدد من الضّباط والأكاديميين ، فتمّ اعتقالهم وزجّ بهم في السّجن ، وادى ذلك الى تلطيخ سمعة الجيش التركي[3].

وفي 10 مارس آذار من عام 2009 وجّه الادّعاء الرّسمي التّهمة إلى الجنرال" خورشيد طولون وشينيرأراويغور" بدعوى تزعمهم منظّمة "أورغينكون"، أوالعمل على التّخطيط لانقلابات عسكريّة وجرائم وأعمال إرهابيّة وتخريبيّة والتّدبير لاغتيالات سياسيّة ، وفي 12 يونيو حزيران 2009 كشفت وثيقة موقّعة من عقيد ركن يدعى "تشيتثك دورسون" تهدف إلى الإطاحة بحزب العدالة والتّنمية وتصفية حركة "فتح الله غولن" الإسلاميّة[4].

سعى حزب العدالة والتّنمية التّركي لتفكيك بنية الدّولة العميقة بإحلال الدّوله المدنيّة محلها ووضع حدّ للوصاية العسكريّة وكف يدهاعن التّدخل الّذي بدأ منذ انقلاب 1960، وكان إستفتاء 12 أيلول سبتمبر من عام 2010 نقطة تحوّل في علاقة الجيش بالحياة السياسيّة حيث تمّ إخضاع

---

(1) د.عبد الله صالح ،2009،**تركيّا ..هل تتغيّر قواعد اللّعبة الدّاخليّة؟،** مجلة السّياسة الدّوليّة ،العدد177،مجلد44،ص،289.

(2) آلاء الرّوبي،.2009،**الجيش والسّياسة في تركيّا..رؤية أمريكيّة** ،مجلة السّياسة الدّوليّة ،العدد177،المجلد44،ص،290.

(3)مورتون أبراموتيز، هنري جي.باركي، **مرجع سابق.**

(4) د.طارق عبد الجليل، **مرجع سابق**، ص،82.

العسكريين أثناء خدمتهم للمحاكم المدنيّة ، وعلى أثر ذلك وفي تموز العام 2011 أقدمت مجموعة من قيادات الجيش على تقديم استقالات احتجاجاً على ذلك ؛ وبذلك يكون قد نجح حزب العدالة والتّنمية في التّخلص من الحرس القديم بإحلال حرس جديد موالي للسّلطة السّياسيّة [1].

وقد جاءت جملة التّعديلات الّتي طرأت على المؤسّسة العسكريّة كما يأتي [2]:

1- إلغاء هيمنة المؤسّسة العسكريّة على بنية مجلس الأمن القومي حيث تمّ انتزاع الصّفة التّنفيذيّة والمراقبة والمتابعة من المجلس واستبدالها بالصّفة الاستشاريّة ،وسحب صلاحيّات تعيين سكرتير عام مجلس الأمن القومي من رئيس الأركان العامّة لرئيس الجمهوريّة و رئيس الوزراء وأصبح عدد أعضاء مجلس الأمن القومي (9) مدنيين و(4) عسكريين وقراراته لها صفة الإلزام ، وأصبح منصب أمين عام المجلس برتبة وزيرتابع لرئيس الوزراء بعد أن كان وعلى مدار(70)عاما يدار من قبل العسكر ويتبع رئيس هيئة الأركان، وصار المجلس يجتمع مرّة كلّ شهرين.

2- قيام لجان برلمانيّة تابعة لوزارة الماليّة بالتدقيق على نفقات الجيش وإخضاع موازنته للمراقبة ، وربطت رئاسة الأركان بوزارة الدّفاع.

3- أقرّ البرلمان التّركي في 26حزيران من عام 2009 تعديلات تحدّ من صلاحيّات المحاكم العسكريّه، وتسمح بمحاكمة العسكر أمام محاكم مدنيّة .

---

(1) محمد نور الدّين، 2013، **عشر سنوات على حزب العدالة والتّنمية:نجاحات واخفاقات،** مجلة شؤون الأوسط ،ص،103.

(2) زيد أسامة أحمد الرّحماني،2013، **دور المؤسّسة العسكريّة في الحياة السّياسيّة في تركيّا أثناء فترة حكم حزب العدالة والتّنمية (2003-2010)** ، رسالة ماجستير ،جامعة الشّرق الأوسط ،ص، 91-93.

الفصل الخامس

تركيّا ومحيطها الخارجي ورؤيّة مستقبليّة

تلعب تركيّا دورا بارزا في مجال العلاقات الدّوليّة على الصّعيدين الدّولي والإقليمي ،فهي إحدى الدّول المحوريّة في المنطقة والّتي تقوم بلعب دور الحليف مع الولايات المتّحدة الأمريكيّة، وتعدّ تركيّا من الأهميّة بمكان لأوروبا ولأمريكا ؛نظراً للموقع الاستراتيجي المتوسّط بين قارات العالم ، ولقربها من الاتّحاد السّوفيتي سابقا مما شكل أهميّة خاصة بحدّ ذاته وجعلها مدعاه للقيام بدور حيوي في العلاقات الدّوليّة.

وفيما يتعلّق بدور تركيّا الإقليمي، فهي دولة إسلاميّة وجارة للدّول العربيّة كما أنّها تحمل نفس الهواجس والهموم الّتي تحملها الدّول العربيّة بحكم الارتباط الجغرافي والتّاريخي حيث حكم العثمانيّون بإمبراطوريّتهم الّتي طالت أغلب الدّول العربيّة ما يقارب أربعة قرون فهناك وحدة وارتباط بالإرث الإسلامي العثماني، الّذي لم ينفك إلا حين دبّ الضّعف في جسم الدّولة العثمانيّة فتقاسمت الدّول الاستعماريّة الكبرى امتدادها الجغرافي وهي الدّول العربيّة واستعمرتها فبرزت حركات التّحرر الوطني في الدّول العربيّة جراء الاستعمار الغربي الّذي أدّى إلى تفتيت الأمّة العربيّة والإسلاميّة إلى دويلات صغيرة وضعيفة لكي يسهل السّيطرة عليها.

وحديثاً برزت مستجدّات على السّاحة الإقليميّة تدعونا للوقوف عليها وفهمها ومنها علاقة تركيّا بدول الرّبيع العربي ومعرفة أسباب نجاح التّجربة الإسلاميّة التّركيّة ،وموضوع الأزمة السّوريّة الّتي تعصف منذ العام2011 ومازالت، وظهور مايسمى بتنظيم الدّولة الإسلاميّة "داعش".

تلعب تركيّا دورا بارزا في المنطقة العربيّة بحكم موقعها وجوارها ، وتسعى إلى تعميق العلاقات مع دولها بتأييد قضاياها وحقوقها وتوثيق العلاقات الاقتصاديّة معها ، وشهدت علاقات تركيا مع الدّول العربيّة منذ مجيء حزب العدالة والتّنمية التّركي حضورا وطرح النّموذج التّركي في المنطقة العربيّة ومساندة للقضايا العربيّة ،ومنها: موقفها من الوضع في العراق وسوريا ، والقضية الفلسطينية [1].

---

(1) صدام مرير الجميلي ،2011، **<u>الموقف التّركي من التّحوّلات السّياسيّة في المنطقة العربيّة</u>** ، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونيّة والسّياسيّة، مجلد (3)، العدد (12)، ص،230.

المبحث الأوّل

تركيّا ومحيطها الخارجي

يرى احمد داود أوغلو أنّ السّياسة التّركيّة تجاه الشّرق الأوسط تقوم على أربعة أسس رئيسة ومن هذه الاسس مايلي [1]:

1- ضرورة تحقيق الأمن المشترك لجميع دول المنطقة.

2- تغليب الحوار والآليات الدّبلوماسيّة والسّلميّة في علاج الأزمات الّتي تعصف بالمنطقة.

3- العمل على تعزيز الاعتماد المتبادل بين اقتصادات المنطقة.

4- الحفاظ على وحدة الكيانات القائمة في المنطقة وطابعها والتّأكيد على التّعايش الثّقافي والسّلم والتّعدّديّة .

تركيّا ومحيطها الإقليمي

تركيّا وسوريا :

منذ أن استقلّت سوريا عام 1946 قامت ببناء علاقات مميّزة مع الاتّحاد السّوفيتي،في حين أنّ تركيّا منذ عام 1952 هي عضو في النّاتو دفع ذلك للتّنافر بين الدّولتين ، وعندما قامت الوحدة بين سوريا ومصر في الخمسينيات عملت تركيّا على مدّ حكومة الإنفصال السّوريّة والّتي أدّت للإطاحة بالوحدة بينهما في عام 1961 ، وفي تشرين الأوّل 1998 قامت تركيّا بحشد قوات على الحدود السّوريّة جراء قيام حزب العمال الكردستاني وزعيمه عبد الله أوجلان بأعمال عنف تنطلق من سوريّا، هدّدت سوريا بالرّد في حال وجود قوات تركيّة على أرضها، وفي تشرين أوّل أكتوبر 1998 انتهت الأزمة بتوقيع (اتّفاق أضنة) تعهدّت خلاله سوريّا باحتواء أعمال العنف والعمليّات الإرهابيّة الموجّهة ضد تركيّا.

ومع مجيء حزب العدالة والتّنمية للحكم شهدت العلاقات تحسّناحيث سعت تركيّا للتوسط بين سوريا و إسرائيل للتّوصل للسلام ، وفي 26 نيسان إبريل 2008 أعلن بشار الأسد عن موافقة إسرائيل الانسحاب الكامل من الجولان مقابل السّلام وذلك نقلا عن أردوغان في زيارة سوريا ،

---

(1) بشير عبد الفتاح، **مرجع سابق**،ص،278.

وفي عام 2010 شهدت العلاقات التّركيّة السّوريّة مزيد من الانسجام والاتفاقات حول المياه والسّدود وبعض القضايا المشتركة(1).

الا أنّه منذ بداية الأحداث في سوريا قامت حكومة العدالة والتّنمية بقطع العلاقات ودعم الثّورة والمعارضة السّوريّة وحثّها على التّوجّه إلى جنيف مع التّأكيد على الحلّ السّياسي وضرورة وقف إطلاق النّار(2)

قيام تركيّا بقطع علاقاتها مع سوريا ودعم المعارضة السّياسيّة والعسكريّة لاسقاط النظام في سوريا جعلها تحقّق نجاحاً وإعجابا دوليا وإقليميا ، فقد وجدت نفسها وسط بيئة ملتهبة ومضطربة دفعها إلى مسلك انهاء العلاقات السّياسيّة والدّبلوماسيّة معها، وبذلك يرى البعض ان تركيّا قد خسرت سياسة تصفير المشكلات بتبنّي خيارات تغيير النّظم الحاكمة في الدّول الإقليميّة وإنّ سياسة التصفير قد بائت بالفشل عقب ثورات الشّرق الأوسط (3).

وقد نجح أردوغان في حثّ الإدارة الأمريكيّة بالعمل على تدريب قوات المعارضة السّوريّة عسكريّا ودعمها بالسلاح للقضاء على قوات بشارالأسد، وحزب الله، وداعش حتّى تحرير سوريا وعودتها لشعبها، ويقع على تركيّا عبء تقديم مساعدات للاجئين السّوريين على أرضها وهي تقوم بذلك دون تردّد أو تململ (4) .

ويبرزالتّحدي الاكبر أمام تركيّا في اتّساع مساحة الحدود المشتركة مع سوريا ، حيث تبلغ الحدود (877 كلم) ويسعى أكراد تركيّا لإقامة حكم ذاتي في إقليم كردستان العراق في حين تتزايد أعداد اللّاجئين على تركيّا ، وهذه تحدّيات تواجه أنقرة وعليها العمل على مواجهتها(5) .

تركيّا والعراق :

---

(1) د. لقمان عمر محمود النّعيمي، ميثاق خير الله جلود،2012، **علاقات تركيّا الإقليميّة في عهد حزب العدالة والتّنمية (2002- 2011)** ،مركز الدّراسات الإقليميّة – جامعة الموصل،ص،85-107.

(2) د.بتول هليل جبير الموسري،2013،**العثمانيّة الجديدة ومواقف تركيّا من قضايا الشّرق الأوسط** ، مجلة المستنصريّة للدّراسات العربيّة والدّوليّة، عدد (45)،ص،84.

(3) شعبان كرداش ،2012، **تفسير التّحوّل في السّياسة الإقليميّة لتركيّا- من سياسة"تصفير المشكلات" إلى قيادة التّغيير**، مجلة رؤية تركيّة، عدد خريف،ص،43- 51 .

(4) مجاهد مليجي ،2015، **تركيّا تنتصر للمبادئ قبل المصالح.. أحرار سوريا وليبيا ومصر خير شاهد**، آخر تحديث 28\فبراير\2015 www.turkpress.co/node/6107

(5) رانيه طاهر ،2013، **الدّور الإقليمي التّركي في ظلّ ثورات الرّبيع العربي**، مجلة رؤية التّركيّة،ص،20-30.

شهدت العلاقات التّركيّة العراقيّة منذ الحرب العراقيّة الإيرانيّة وحتّى حرب الخليج الثّانية 1991 نوعاً من الفتور؛ وذلك نتيجة ظهورالعراق كقوّة إقليميّة بارزة في المنطقة، ولوجود مشكلة مياه نهر الفرات بين تركيّا وبين العراق وسوريا ، وكذلك سحق العراق انتفاضة الأكراد في آذار عام1991وتهجيرالآلاف من أكراد العراق إلى تركيّا وإيران، فقامت تركيا بالسماح للقوات الأمريكيّة البريطانيّة من استخدام قاعدة (إنجرليك) لمراقبة المنطقة وردع العراق من شن هجوماً ضد الأكراد [1].

وفي عام 2004 برزت مشكلة كركوك ومسألة الفدراليّة وقدعبرّت تركيّا عن رفضها لفيدراليّتها وأكدت على ان مدينة كركوك للعراقيين جميعا ، حيث تشكّل قضيّة انفصال كركوك ذات النفوذ الكردي أمرا مقلقا لتركيّا ،وفي الاول من كانون أوّل عام 2007 نفّذت تركيّا غارات جويّة ضد مواقع حزب العمال الكردستاني شمال العراق واستمرّت قرابة الشّهرين، وفي 22 شباط من العام ذاته دخّلت القوات البريّة بمشاركة(10) آلاف جندي لمدّة (8)أيام شمال العراق،وقد تحسنت العلاقات منذ العام 2008 حيث تمّ تأسيس المجلس الأعلى للتّعاون الاستراتيجي بين تركيّا والعراق لتحقيق الاستقرار في المنطقة ومحاربة الإرهاب ، وفي أواخر نيسان 2010 زار نائب وزير الخارجيّة التّركي حكومة إقليم كردستان [2].

وفي أغسطس عام 2012 قام وزير الخارجيّة أحمد داود أوغلو بزيارة مفاجئة لكركوك دون التّوقف والتنسيق مع حكومة بغداد ، مما أدّى إلى اعتراض العراق على الخطوة باعتبارها انتهاك صارخ وخروج عن نظام المراسم أدّى لفتور في العلاقات بين الدّولتين [3].

ومما زاد من التوتر موقف تركيا من شرعيّة المالكي وعلاقاتها مع حكومة اقليم كردستان شمال العراق، وعند تسلّم حيدر العبادي رئاسة وزراء العراق مؤخراً زار تركيا في خطوة منه لازالة الفتورفي العلاقات بين البلدين وزيادة الحوار والتفاهم بينهما .

تركيّا وتداعيات ما يسمى بتنظيم الدّولة الإسلاميّة " داعش" :

---

(1) أ.د خليل علي مراد،2005،**الموقف الإقليمي من الحركة الكرديّة المسلّحة في تركيّا**،مجلّة دراسات إقليميّة ، السّنة (2)،العدد(3)،ص،4-5.

(2) د. لقمان عمر محمود النّعيمي، ميثاق خير الله جلود ، **مرجع سابق**،ص، 60-71.

(3) سونر جاغا يتاي وتايلر إيفانز،2012،**علاقات تركيّا المتغيّرة مع العراق**،متاح على الرابط التالي : www.washingtoninstatute.org/ar/police-analysis/viewturkeys-changing-relations-whith-iraq-Kurdistan-up-baghdad-down

وجود مايعرف بتنظيم الدّولة الإسلاميّة "داعش" في العراق وسوريا و جوارهما لتركيّا ، كان له انعكاسات على تركيّا في مجال أمنها الوطني ، فمنذ بدء عمليات التّحالف ضد مايسمى بتنظيم الدّولة الإسلاميّة سعت تركيّا لعدم الانخراط في العمليات خصوصاً مع حديث الولايات المتّحدة الأمريكيّة قائدة التّحالف الدّولي انها قد تستغرق سنوات طويلة ، وأنّ هذه الحرب لا تهدف أساسا إلى إسقاط نظام الأسد ، فتركيّا تسعى للحيلولة دون مدّ المليشيات الكرديّة المسلّحة شمال سوريا ؛لأنّ دعمها سيؤدّي إلى زيادة قوّة حزب العمال الكردستاني، بالتالي رفع سقف طموحاته السّياسيّة ؛ولخروج تركيّا من الحرج بعدم المشاركة لجانب قوات التحالف تسعى لطرح فكرة المناطق العازلة الآمنة لرفع مسؤوليّتها عن اللّاجئين البالغ عددهم مليون ونصف المليون على أراضيها ، وتتخوّف تركيّا من أن تصبح حاضنة شعبيّة لتنظيم داعش الارهابي داخل الأراضي التّركيّة وخصوصا المناطق الحدوديّة منها [1].

تركيّا ومصر ودول الرّبيع العربي :

وقفت تركيّا لجانب ثورة الشّعب المصري ضد نظام الرّئيس السابق حسني مبارك والّتي حسمت لصالح الشّعب المصري بفترة وجيزة بسقوط مبارك بغضون عدّة أسابيع ، وانهيار منظومته الأمنية،ومنذ ذلك اليوم عملت تركيّا على تسهيل التّعاون التّجاري والاقتصادي والصّناعي بين البلدين ، وفتحت أبوابها لتصل التّجربة التّركيّة في مجال الدّيمقراطيّة والاقتصاد والتّكنولوجيا لمصر، واعتبرت تركيا ما حدث في مصر على الرئيس محمد مرسي إنقلابا عسكريا دّمويا ضد أوّل رئيس شرعي منتخب حيث قامت تركيّا برفض هذا الانقلاب صراحةً ، وخصوصا أنّ تركيّا إكتوت بنيران الانقلابات العسكريّة ،فتغيرت العلاقات بين مصروتركيّا، ووجّه أردوغان نقداً للسيسي في تطبيقه أحكام الإعدام بحقّ آلاف المعارضين له [2].

وفي مقابلة أجريت مع عبد الله نقرش حول تجربة الحكم الاسلامية في مصر واوجه الشبه والاختلاف بينها وبين التّجربة التّركيّة فقد اشارالى ان التجربة الاخيرة لم يتمّ تبنيها وبالتّالي تطبيقها في الدّول العربيّة لافتقارهذه الدول النّظريّة ، كون العقليّة العربيّة عقليّة توفيقيّة ، وكلّ ما قدّمه العرب مجرد محاولات فقط فالتّجربة الإسلاميّة في مصر أوغيرها من دول الرّبيع العربي لم تأخذ مداها ولم تقدم شيئا، ولم تتبنّ البرامجيّة فلم يكن لدى الإسلاميين برنامج سياسي واضح وناضج يصلح للتطبيق ، وما حدث في مصر في 30 يونيو 2013 هو عبارة عن "ثورة مضادة"

---

(1) محمد عبد القادر خليل ، مخاطر الاستراتيجيّة التّركيّة تجاة التّحالف الدّولي لمحاربة "داعش"،متاح على الموقع التالي http://www.siyassa.org.eg

(2) مجاهد مليجي ، **مرجع سابق.**

من قبل الدّولة العميقة الّتي حكمت مصر لأكثر من خمسة عقود وان تجربة الحكم الإسلامي في مصر لم تأخذ مداها الزّمني[1].

وفيما يتعلّق بأبعاد الدّورالتّركي تجاه الثّورات العربيّة في تونس ومصر وليبيا فان موقف تركيا يقوم على الدفاع عن حقوق الشّعوب بالحريّة، والدّيمقراطيّة، والتّنمية، والعدالة، ومحاربة الفساد، ورفض أيّ تدخل عسكري غربي في مسار الثّورات الشّعبيّة ، والحفاظ على البنية التّحتيّة للدّول الّتي تحدث فيها ثورات [2].

ثمة عوامل محفّزة لتركيّا للعب دور إقليمي في ظلّ ثورات الرّبيع العربي ومنها :

- دور الولايات المتّحدة الأمريكيّة المقترن والمرتبط مع تركيّا بأبعاد جيوسياسيّة وتاريخيّة في المنطقة العربيّة.
- علاقات تركيّا مع الدّول العربيّة يمنحها فرصة جيّدة في مجال المفاوضات مع الاتّحاد الأوروبي،وتشكّل هذه ورقة ووسيلة ضغط على الاتحاد الاوروبي فتركيا قد تتوجه للمنطقة العربية كبديل في حال لم يتم قبول عضويتها في الاتحاد الاوروبي .
- الفراغ السّائد في المنطقة بعد انهيار النّظام الإقليمي العربي، ويعدّ الشّرق الأوسط المجال الجغرافي التّركي الوحيد أمامها ، خصوصاً أن روسيا تبحث عن نفوذ لها في القوقاز، ودول أوروبا الوسطى تبحث عن نفوذ لها في ألبانيا والبوسنة.
- صورة تركيّا لدى شرائح واسعة من الشّعب العربي والتّرحيب بدورها في المنطقة .

وفيما يتعلّق بالتجربة التّركيّة والحركات الإسلاميّة في دول الرّبيع العربي فقد يكون النّموذج التّركي مغريا بالنّسبة للإسلاميين رغم عدم الارتباط بينه وبين الحركات الإسلاميّة في دول مثل تونس ومصر والمغرب ،إلا أنّ هذه الدّول قد تستفيد من تجربة حزب العدالة والتّنمية التّركي في الاستراتيجيّة السّياسيّة والانتخابيّة الّتي اتّبعها، فهو الأنموذج الأكثر مثاليّة إذا أتيحت الفرصة لتوجّهات إسلاميّة من الوصول للحكم ،ودعى أردوغان للتوفّيق بين العلمانيّة والدين وعبرعن ذلك خلال زيارته لمصر زمن حكم محمد مرسي، وتحدّث عن دولة علمانيّة ومواطنين مسلمين، وحكم مدني دون أن يطبّق نصوص الشّريعة الإسلامية مع احترام الهويّة الإسلاميّة ، وهذه ميّزة الانموذج التّركي الخاصّة عن غيره من النماذج الاسلامية الاخرى، واستطاعت التّجربة التّركيّة من أن تقدّم أسلوب سّلمي للتناوب على السّلطة، وطريقة لإشراك التّيّارات الإسلاميّة في العمليّة

---

(1)مقابلة أجراها الباحث مع د.عبد الله نقرش(قسم العلوم السّياسيّة،الجامعة الأردنيّة) بتاريخ2015/3/31.

(2) د.لقمان عمر محمود النّعيمي ،2014،**تركيّا والثّورات العربيّة ، تونس ،مصر، ليبيا**،مركز الدّراسات الإقليميّة ،جامعة الموصل ،ص،41.

الدّيموقراطيّة ، واستطاعت تركيّا الديمقراطيّة من التوفيق بين التوجّه الإسلامي والعلماني وهذا ما أدّى إلى زيادة شعبيّة حزب العدالة والتّنمية في الأوساط الإسلاميّة والحركات الشّبابيّة [1].

وقد أشار عبد الله نقرش إلى أنّ حزب العدالة والتّنمية يعتبر ذو مرجعيّة إسلامية إلا أنّه يدير الدّولة وفق تقاليدها العلمانيّة الموروثة، ويحكم وفق منظومة قيم وعدالة ومساواة وقوانين مكتوبة وليس حزب ديني ، وأنّ الإسلام لا يعتبر مرجعا له إلا في بعض القضايا والسّلوك والممارسة فقط ، فهو ليس حزبا ثيوقراطيّا والقول بعكس ذلك تحميل الأمر أكثر ممّا يلزم فتجربة الحزب هي تجربة قيادة حزب لدولة مدنيّة حديثة لمجتمع إسلامي ،وهي أقرب إلى الدّيمقراطيّة الاجتماعيّة [2].

تركيّا والقضيّة الفلسطينيّة :

منذ مجيء حزب العدالة والتّنمية التّركي برزالتّعاطف مع القضيّة الفلسطينيّة بمناهضة السّياسة الإسرائيليّة في المنطقة ، وتقليص علاقاتها مع إسرائيل ، وانتقدت تركيّا استخدام إسرائيل المفرط للقوّة ضد الفلسطينيين ، وانعكس ذلك على طبيعة العلاقة بين تركيّا وإسرائيل ،ومنذ العام 2001 قامت تركيّا بتأييد (خارطة الطّريق) الّتي طرحها الرّئيس بوش الأب العام ذاته والّتي تقضي بإقامة دولتين فلسطينيّة وإسرائيليّة .

و في أيّار من عام 2005 زارأردوغان إسرائيل؛ لتحسين العلاقات المتوتّرة بين البلدين في محاولة منه دفع عمليّة السّلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين وعلى هامش الزيارة تمّ عقد صفقات عسكريّة واقتصاديّة معها، وبعد فوز حماس في الانتخابات التّشريعيّة الفلسطينيّة الّتي جرت في يناير عام 2006 طالب أردوغان المجتمع الدّولي بالتعامل مع خيارات الشّعب الفلسطيني منتقداً إسرائيل لفرضها عقوبات اقتصاديّة ضد الفلسطينيين لإنتخاب حماس، وفي 16 شباط عام 2006 زار وفد من حماس تركيا وعلى رأسه خالد مشعل رئيس المكتب السّياسي لحماس رغم رفض الزّيارة من قبل بعض الأوساط التركيّة ، ومع ظهورالأزمة الدّاخليّة بين فتح وحماس عبرّت تركيّا عن قلقها من ذلك، ورحّبت بتوقيع "اتّفاق مكّة" الذي جرى برعاية سعوديّة في السابع من آذارعام 2007 ، ،ونتيجة للعدوان الإسرائيلي على غزة في عام 2008 حملت تركيّا

---

(1) نغم نذير شكر ،2012، **الدّور التّركي والتّغيّرات في المنطقة العربيّة** ، مجلة المستنصريّة للدّراسات العربيّة والدّولية ،العدد (44)،ص،154-156.

(2) مقابلة أجراها الباحث مع د.عبد الله نقرش(قسم العلوم السّياسيّة،الجامعة الأردنيّة) بتاريخ2015/3/31.

إسرائيل مسؤوليّة العدوان، وسعت إلى وقف إطلاق النّار، وكان لها دور في وقف إطلاق النّار في 17\1\2009، وعلى أثر العدوان فرضت إسرائيل حصارًا ضاربا على القطاع [1].

ومن أبرز المواقف التّركيّة حيال القضيّة الفلسطينيّة وقفة رئيس الحكومة رجب طيب أردوغان في دافوس في 29 يناير 2009 في وجه شمعون بيريز؛ تنديداً بالعدوان الإسرائيلي على غزة وقال:"أنتم في إسرائيل تعرفون جيّدا كيف تقتلون النّاس ...أنتم قتلتم الأطفال الأبرياء الفلسطينيين على الشّاطئ دون ذنب عل الرّغم من أنّ الوصيّة السّادسة في التّوراة تقول (لا تقتل)"[2] وكانت تركيّا أوّل دولة تسعى لفكّ الحصار على غزة بإرسال قافلة أسطول الحريّة على متن سفينة (مرمرة) الّتي تعرّضت لها إسرائيل ، وتبنّت تركيّا في عام 2010 المصالحة بين فتح وحماس ، فهي تدرك أهميّة القضيّة الفلسطينيّة لذلك قامت بتوجيه سياستها لدعم القضيّة الفلسطينيّة واعتبرت أنّ حلها هو بمثابة حلّ للصراع العربي الإسرائيلي في منطقة الشّرق الأوسط [3].

تركيّا والسّعوديّة:

مع وصول حزب العدالة والتّنمية الحكم في تركيّا أخذت العلاقات التّركيّة تأخذ طابع الانفتاح على العالمين العربي والإسلامي ، وسعت للحصول على مكاسب سياسيّة باستثمار إقامة علاقات مع الدّول العربيّة وتحقيق مكاسب اقتصاديّة عن طريق تقوية علاقاتها مع السّعوديّة [4].

وحديثاً اصبح التّقارب السّعودي التّركي بمثابة تحالف سيؤدّي إلى قلب الموازين في المنطقة ، وتسعى السّعوديّة في إطار علاقتها مع تركيّا لإقامة محور سنّي يشمل السّعوديّة ومصر وتركيّا لمواجهة إيران، إلا أنّ هذا قد لا يحدث بسبب تشدّد أنقرة في علاقتها مع السّيسي ووصفة بما قام به بالانقلاب ، في حين تتخوف إسرائيل من التّحالف ؛ لأنه سيهدّد العلاقات الّتي شيدتها إسرائيل مع عدد من الدّول السّنيّة في المنطقة [5].

تركيّا وإيران:

---

(1)د. لقمان عمر محمود النّعيمي، ميثاق خير الله جلود ، **مرجع سابق**،ص،175-206.

(2) شريف تغيان ، **مرجع سابق**،ص،193.

(3) شريف تغيان ، **مرجع سابق**،ص،194-197.

(4) د. لقمان عمر محمود النّعيمي، ميثاق خير الله جلود ، **مرجع سابق**،ص،130.

(5) حلمي الأسمر ،2014، **التّحالف السّعودي التّركي**، 2\4\2015 www.Turkpress.com

تعدّ تركيّا وإيران من أهمّ دول شرق الابيض المتوسط ومع قيام الثّورة الإيرانيّة عام 1979 بادرت تركيّا للاعتراف الرّسمي بالحكم الجديد في إيران، وفي العام 1980-1988 التزمت الحياد في الحرب العراقيّة الإيرانيّة .

ومع إنهيار الاتّحاد السّوفيتي عام 1991 ونهاية الثّنائيّة القطبيّة وظهور مايسمي بالنظام الدّولي الجديد وتفرّد الولايات المتّحدة الأمريكيّة باالعالم كقوة عظمى، إستقلت جمهوريّات إسلاميّة في آسيا الوسطى، خمسة منها ناطقة باللّغة التّركيّة مما أدّى إلى التّنافس التّركي الإيراني عليها .

وتبرز العلاقة بين إيران وتركيّا بالملف النّووي الإيراني، إذ لاتحبذ تركيّا امتلاك إيران القدرة النوويّة في المجال العسكري، وقد أوضح أردوغان موقف تركيّا حول الملف النّووي الإيراني أنّها تأمل لحلّ الأزمة خلال المفاوضات والتّسوية الدّبلوماسيّة .

وبسبب الوضع المتأزّم في سوريا والعراق أصبح الوضع بمثابة حرب باردة بين إيران وتركيّا فإيران تدعم النّظام العراقي وتمتلك نفوذا كبيرا في العراق وهذا لا يروق لأنقرة وتعمل ايران على توطيد ودعم نظام بشار الأسد، لإنها ترى في الوضع السّوري أنّه مخطّط أمريكي يسعى للسيطرة على سوريا تمهيداً للتّخلص منها، أمّا تركيّا فإنّها تعتبر ما يجري في سوريا هو امتداد للرّبيع العربي[1].

تركيّا وإسرائيل:

في العام 1947 اعترفت تركيّا بإسرائيل ووقعت المؤسّسة العسكريّة عدد من الاتّفاقيات معها مجال التّعاون العسكري، ومنذ مجيء حزب العدالة والتّنمية للحكم شاب العلاقات نوع من الفتور؛ نظراً لاستخدام إسرائيل القوّة المفرطة ضد قطاع غزّة والضّفة الغربية ، متهما أردوغان إسرائيل بممارستها إرهاباً بحقّ الفلسطينيين، وسادت حالة من العداء بين تركيّا وإسرائيل عقب العدوان الإسرائيلي على لبنان في عام 2006، حيث برزت احتجاجات شعبيّة في تركيّا للتنديد بجرائم إسرائيل وعدوانها ، وفي العام 2008 وبسبب العدوان الإسرائيلي على قطاع غزّة ، انتقد أردوغان إسرائيل منذ اليوم الأوّل للعدوان مؤكّداً على أنّه لا يحقّ لها أن تكون عضوا في الأمم المتّحدة ، وأن زعماء إسرائيل لابدّ وأن يحاسبوا [2].

---

(1) فارس الخطاب ، سوريا ومستقبل العلاقة بين تركيّا وإيران،متاح على الرابط التالي :
www.aljazeera.net/Knowledgeegate/opinions/2012/7/26/%D8%

(2) د. مصطفى جاسم حسن ،2012،**الدّور الإقليمي التّركي للمدّة من 2002 الى 2010**،المجلّة السّياسيّة الدّوليّة ،الجامعة المستنصريّة،ص،9.

وبعد وقف العدوان على قطاع غزّة في 17 كانون الثّاني عام 2009 سعى أردوغان لرفع الحظر عن قطاع غزّة ضمن إرسال سفينة تركيّة لكسر الحصارعن قطاع غزّة سميت (أسطول الحريّة) وفي يوم 31 مايو أيار 2010 قامت إسرائيل بعمليّة عسكريّة ضد أسطول الحريّة لوقف مسيرها حيث أودت العملية لإستشهاد (19) شهيدًا والعديد من الجرحى ، وقد اعتبرت تركيّا أنّ هذا الهجوم عمل دنيء وغير مقبول مطالبة إسرائيل برفع الحصارعن غزّة ، وتمّ استدعاء السّفير التّركي لدى تل أبيب ودعي مجلس الأمن لاجتماع طارئ صدر عنه بيانا مندّدا لإسرائيل [1].

المبحث الثّاني

تركيّا ومحيطها الدّولي

منذ العام 2002 أصبحت السّياسة الخارجيّة التّركيّة تشتمل على مجموعة من المبادئ الرئيسة ومنها: [2].

- التّوازن بين الأمن والدّيمقراطيّة ، لإن إنعدام التّوازن يحول دون تحقيق مكانة ونفوذ للدّولة ،فالنظام السّياسي يستمد قوّته من توفيرالأمن للمواطن ويجب ألا يكون ذلك على حساب حريّات المواطن وحقوق الإنسان.
- سياسة تصفير المشكلات مع دول الجوار، وهذا يؤدّى إلى ترابط سياسي و اقتصادي مع دول جارة لتركيّا مثل جورجيا وبلغاريا.
- التّأثير في الأقاليم الدّاخليّة و الخارجيّة مع دول الجوار، مثل دول البلقان والشّرق الأوسط والقوقاز وآسيا الوسطى.
- السّياسة الخارجيّة متعدّدة الأبعاد، وأنّ العلاقات مع اللّاعبين ليست علاقات تنافسيّة وإنّما علاقات تكامل.
- الدّبلوماسيّة المتناغمة لتركيّا في عضويّة المنظّمات الدّوليّة واستضافةالقمم والمؤتمرات ،من مثل قمّة النّاتو، وقمة منظمة المؤتمر الإسلامي ودخولها عضو مراقب في منظّمة الاتّحاد الإفريقي.

المطلب الأوّل

تركيّا والولايات المتّحدة الأمريكيّة

---

(1) د. لقمان عمر محمود النّعيمي، ميثاق خير الله جلود ، **مرجع سابق**،ص،197-200.

(2)أحمد داود أوغلو،2012،**معالم السّياسة الخارجيّة التّركيّة في منطقة متغيّرة وفي العالم**، مجلة رؤية تركيّة،ص،5-11.

يشكّل الأمن الرّابط الأساسي والمصلحة الكبرى لدى الحديث عن علاقة تركيّا والولايات المتّحدة الأمريكيّة ،فمنذ منتصف القرن العشرين كانت تطغى العلاقات العسكريّة على كلّ الجوانب الأخرى ،ويرجع التّحالف التّركي الأمريكي للأهميّة الجيوبولوتكيّة الاستراتيجيّة وإشراف تركيّا على مناطق حيويّة لأمريكا مثل :الشّرق الأوسط ، والقوقاز، والبلقان؛ لذلك جاء مبدأ ترومان حيث أقرّ حماية واشنطن لتركيّا واليونان على اعتبار انهما جزءاً من الدّول الغربيّة، وفي العام 1952إنضمت تركيّا لحلف النّاتو، وفي العام 1954 وقّعت اتفاقيّة تسهيلات عسكريّة بين أمريكا وتركيّا وذلك لإنشاء قواعد عسكريّة لحلف النّاتو في تركيّا ، ودخلت بعد ذلك تركيّا حلف بغداد بتخطيط أمريكي لإحتواء المدّ الشّيوعي سابقا، وأوجدت أمريكا في تركيّا نظاماً ولاؤه للغرب يتوافق مع رؤيتها وهوالنّظام العلماني الغربي ،وكانت أمريكا الدّاعم الرّئيس لإنضمام تركيّا للاتحاد الأوروبي ووضعتها على قائمة الدّول المرشّحة لعضويّته في مؤتمر هلسنكي عام 1999.

قامت تركيّا بلعب دورمحوريّ كونها تشكل الخطّ الأوّل في المواجهة مع الاتّحاد السّوفيتي سابقا في حين أن نخبة الحكم في تركيّا ترى في تحالفها مع الغرب ضامنا لها من الخطر الشّيوعي المتربّص على أبوابها ،والّذي يغذّيه العداء القديم بين الإمبراطوريّة العثمانيّة والإمبراطوريّة القيصريّة [1].

حديثاً، ومع تأسيس حزب العدالة والتّنمية ،أكّد أردوغان على أهميّة الشّراكة مع الولايات المتّحدة الأمريكيّة؛ وذلك لتحقيق أهداف تركيا، حرصت تركيّا على الوقوف إلى جانب الولايات المتّحدة الأمريكيّة في مواجهة خطرالإرهاب[2]، ومع أحداث الحادي عشر من سبتمبر أيلول 2001 وقف حزب العدالة والتّنمية مع أمريكا ولعبت تركيّا دوراً بارزاً في ما يعرف "بمشروع الشّرق الأوسط الجديد" الّذي أوجدته أمريكا[3] ،ودورًا بارزاً في الحرب على الإرهاب فقامت بتسهيل استخدام أراضيها ومجالها الجوي للقوات الأمريكيّة لضرب أفغانستان في أكتوبر 2001 ،وقد أدّى ذلك إلى رفع المعنويّة الأمريكيّة وخصوصا أنّ دوله إسلاميّة تشترك في الحرب على أفغانستان فأرسلت (1200) جندي لتقديم العون والدّعم والمساندة لقوات (أسياف) التّابعة للنّاتو، ومن خلال قاعدة (أنجرليك) العسكريّة الجويّة تمّ تقويض نظام العراق السّابق بقيادة صدام حسين إلّا أنّ رفض البرلمان التّركي السّماح للقوات الأمريكيّة في العام 2003 استخدام تركيّا لغزو

---

(1) ياسر حسن، **مرجع سابق**،ص،271-272.
(2) خالد حسنين، **مرجع سابق**،ص،55.
(3) فادي محمود صبري، **مرجع سابق**،ص،136.

العراق وإسقاط نظامه شكّل صدمة قويّة للولايات المتّحدة الأمريكيّة وأدّى لتوتر بين البلدين قامت على أثره الولايات المتّحدة بتأجيل إعطاء قرض لتركيّا بقيمة (8.5) مليار[1].

وفي الرابع من يوليوعام 2003 تعرّضت العلاقات التّركيّة الأمريكيّة لحالة من التّوتّر الشّديد على أثر قيام القوات الأمريكيّة اقتحام مقرالبعثة العسكريّة التّركيّة في مدينة السّليمانيّة شمال العراق واعتقال من فيها ؛ بحجّة ضلوعهم في مؤامرة قتل محافظ كركوك الكردي ،إلّا أنّ تركيّا بدت حريصة لإصلاح الوضع مع أمريكا، وسارعت لإرسال قوات تركيّة للعراق لنشرالأمن والاستقرار إلا أنّ الحكومة العراقيّة رفضت ذلك فما كان من تركيّا إلّا أن سحبت قرارها.

وفي ديسمبر 2007 حشدت تركيّا على الحدود التّركيّة العراقيّة (100) ألف جندي، وصوّت البرلمان للقيام بعمليّة عسكريّة في شمال العراق ضد المتمرّدين الأكراد، وتمّ توجيه ضربات محدودة قدّمت الولايات المتّحدة الأمريكيّة خلالها مساعدات استخباراتيّة لتركيّا حول المتمرّدين مما ساعد حكومة العدالة والتّنمية في إعادة تشكيل علاقتها مع الولايات المتّحدة الأمريكيّة [2].

دعى وزير الخارجيّة الأمريكي "هنري كيسنجر" على ضرورة التّوصل لحلّ الأزمة وقامت أمريكا بالضّغط على الأكراد، فاستجاب الأكراد لذلك؛ لتخوّفهم من انسحاب أمريكي محتمل من العراق ، وحدوث فراغ بسبب الانسحاب يدفع تركيا للتّوغل الكامل شمال العراق [3].

يلاحظ أنّ تركيّا ستبقى إحدى الرّكائز الأساس والمهمّة للسّياسة الأمريكيّة في منطقة الشّرق الأوسط والقوقاز لجملة اعتبارات ومن أهمها[4]:

- تعدّ تركيّا نافذة لواشطن على كثير من الدّول ذات الأهميّة الخاصّة لها مثل إسرائي ، والعراق، وإيران، وسوريا، وأرمينيا، وجورجيا، وأذربيجان.
- موقعها كممر بحري ملاحي على البحر الأسود، وبحر القوقاز، والبحر المتوسط .
- تعدّ تركيّا ممر لاحتياطات إمدادات النّفط والغاز من دول آسيا الوسطى لأوروبا عبر خط (باكو- تفليس- جيهان) كبديل للخطّ الرّوسي المّمتد عبر أوكرانيا.

---

(1) ريز لطيف صادق ،2011،**العلاقات الأمريكيّة التّركيّة في ظلّ عهد حزب العدالة والتّنمية (2003-2011)**،جامعة الشّرق الأوسط ،رسالة ماجستير ،ص،91- 104.

(2) يسرا الشّرقاوي ،2008، **تركيّا – أمريكا .. سياسة خارجيّة بملامح جديدة**، مجلة السّياسة الدّوليّة ، العدد (171)، المجلّد (43)، ص،108-110.

(3) خالد عمر عبد الحليم ،2008، **العراق والأكراد وتركيّا... علاقات متشابكة تنتظر الحسم** ، مجلة السّياسة الدّوليّة، العدد (171) ، المجلّد (43)، ص،112- 115.

(4) خليل العناني ، 2010، **مع الولايات المتّحدة الأمريكيّة ...مصالح استراتيجيّة متبادلة ، في "تركيّا بين تحدّيات الدّاخل ورهانات الخارج "** تحرير محمد عبد المعطي ، مركز الجزيرة للدّراسات ط1، ص،149-157.

- تحسين صورة أمريكا في منطقة الشّرق الأوسط ؛كونها دولة ديمقراطيّة مسلمة ومتحالفة معها ، مما أتاح ذلك نشاطاً في السّياسة الخارجيّة التّركيّة في منطقة الشّرق الأوسط بفضل الدّعم الأمريكي لها لتقوم بخلق توازن استراتيجي بينها وبين إيران في منطقة الشّرق الأوسط في محاولة لسدّ فراغ سقوط نظام صدام حسين.

ومن ركائز العلاقة الأمريكيّة التّركيّة الدفع بتركيّا لنيل عضوية الإتحاد الأوروبي ؛ لإحداث توازن استراتيجي داخل الاتّحاد الأوروبي بين حلفائها التّقليدين "فرنسا وألمانيا وإيطاليا" وبين حلفائها الجدد "تركيّا و بولندا" ، وترى امريكا أنّه لا يوجد مبرر لعدم ضم تركيّا بعد سلسلة الإصلاحات السّياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة الّتي تفرضها متطلبات الانضمام ، حيث حثّت و طالبت أمريكا الاتحاد الأوروبي لقبول عضويّة تركيّا .

المطلب الثّاني

تركيّا والاتّحاد الأوروبي

شكلت قضية إنضمام تركيّا للاتحاد الأوروبي هاجساً على المستويين الرّسمي والشّعب ، واعتبرها البعض بمثابة الحلم الّذي لازال يلوّح طيفه في أفق تركيّا ، وتسعى تركيّا للحصول على عضويّة كاملة في الاتّحاد الأوروبي ، ولكن هذا يصطدم بوجود بعض المعوّقات الّتي تحول دون ذلك.

ورّغم تطور ونمو الاقتصاد التّركي وزوال العائق الاقتصادي الذي كان يحول دون الانضمام للاتحاد الاوروبي، ورغم بلوغ الاقتصاد التركي المرتبة السّادسة عشرة عالميّا والسادسة أوروبياً، إلّا أنّ تركيّا لا زالت تسعى جاهدة لتصبح دولةُ عضواً في الاتّحاد الأوروبي محاولةُ تجاوز الحواجز والقيود الّتي تعترض في طريقها للمضي باتجاه عضوية دائمةً لها في الاتّحاد الأوروبي.

منذ أن أصبحت تركيّا عضوا في حلف شمال الأطلسي في خمسينات القرن المنصرم ، سعت منذ عام 1963للانضمام للاتّحاد الأوروبي، حيث وقّعت في الثاني عشر من سبتمبر أيلول عام 1963 إتفاق (أنقرة) للانتساب للجماعة الأوروبيّة ،وفي الرابع عشرمن نيسان عام 1987 قدّمت طلبا للانضمام الدائم للجماعة الأوروبيّة ، وقد ردّت الجماعة في الثامن عشر من ديسمبرعام 1989على الطّلب بأنّ لن ينظر في طلب الانضمام أو المفاوضات إلّا بعد عام 1993، وهو موعد تحوّل الجماعة إلى السّوق الأوروبيّة المشتركة ، وفي الرابع عشرمن كانون أوّل عام

1995 أقرّ البرلمان الأوروبي اتّفاقيّة الاتّحاد الجمركي مع تركيّا إلّا أنّه في العشرون من أيلول عام 1996 قرّرتجميد المساعدات الماليّة المقرّرة لتركيّا حتى عام 2000؛ لإنتهاكات حقوق الإنسان في المناطق الكرديّة وعدم إحراز تقدّم في التّوجّه الدّيمقراطي(1).

وفي عام 2002 عقدت قمة (كوبنهاجن) حيث تمّ التّأكيد على عضويّة تركيّا في الاتّحاد الأوروبي شريطة تطبيق المعايير السّياسيّة والاقتصادية للدّول المرشّحة للعضويّة فيه ومنها :

- تحقيق استقرار في المؤسّسات السّياسية بإرساء التّعدّدية .
- إرساء الدّيمقراطيّة وحقوق الإنسان وتداول السّلطة .
- احترام حقوق الأقلّيات العرقيّة وإعطائها حقوقها السّياسيّة .

أمّا المعايير الاقتصاديّة فهي: (2).

- إيجاد نظام اقتصادي يعتمد على نظام السّوق،وإصلاح النّظام المصرفي والمالي ليتوائم مع نظام الاتّحاد الأوروبي.
- إصلاح المؤسّسات والمرافق العامّة ومكافحة الفساد والرّشوة في اجهزة الدّولة .
- إيجاد سوق محليّة تتواءم مع السّوق الأوروبيّة.

وفي أكتوبر عام 2005 انطلقت مفاوضات العضويّة وتمّ مناقشة ثلاثة عشر فصلا من أصل خمسة وثلاثين ،جمد ثمانية عشر فصلا ؛بسبب الفيتو من قبرص وفرنسا وألمانيا ، مما أدّى لفقدان الثّقة بالاتحاد الأوروبي والتّشكيك بمصداقيّته كشريك ،وانعكس ذلك على المواطن التّركي وادى لرغبته في عدم انضمام تركيّا للاتحاد الأوروبي بالإضافة لأسباب أخرى وهي(3):

- تنامي دور تركيّا إقليميّا وعالميّا.
- انتعاش الاقتصاد التّركي وصعوده وإحراز النجاحات.
- غرق دول الاتّحاد الأوروبي بالدّيون.

وهناك مجموعة من العقبات الّتي اعترضت وحالت دون انضمام تركيّا للاتحاد الأوروبي وهي:-

---

1)د.طلال يونس الجليلي،2005،تركيّا والحلم الأوروبي:ابتعاد أم اتّحاد؟!، مجلة بحوث مستقبليّة،عدد12،ص،156- 157.

(2) إبراهيم البيومي غانم،**جدلية الاستيعاب والاستبعاد في العلاقات التّركيّة الأوروبيّة، في "تركيّا بين تحديات الدّاخل ورهانات الخارج"**، تحرير محمد عبد العاطي، ط1، الدّوحة:الدّار العربيّة للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدّراسات ص،177.

(3) اماندا بول،2012، **رحلة انضمام تركيّا إلى الاتّحاد الأوروبي:ماذا بعد؟**،مجلة رؤية تركيّة ،ص،71- 74.

1- الهويّة الدّينيّة في تركيّا :

أقام أتاتورك الدّولة على أساس علماني ، حيث سعى إلى اقتلاع دورالدّين من الدّولة فعمل على إلغاء الخلافة الإسلاميّة، وإلغاء المدارس الدّينيّة والمحاكم الشّرعيّة ،ومع ذلك فإنّ بعض الأوربيين رغم علمانيّة تركيا يعتبرها امتدادًا للإسلام ، وفي حال تم الموافقة على قبول عضويّة تركيّا فإنها ستكون البلد الوحيد المخالف في ديانته، وإنّها ستصبح الصّوت النّشاز في "السّمفونيّة الأوروبيّة" وهذا يعتبر خطّ أحمر وممّا يدللّ على عدم القبول بسبب الدّيانة ردّ الرّئيس الفرنسي الأسبق "فرانسوا ميتران"على طلب الملك المغربي الحسن الثّاني حول الانضمام للاتّحاد الأوروبي بقوله : "يستحيل قبول بلد مسلم في الاتّحاد"،إلّا أنّ هذا البعد الدّيني أصبح أقلّ تشدّدا بعد أن أصبح الإسلام الأوروبي جزءا من المجتمعات الأوروبيّة ودمجهم في المؤسّسات المدنيّة والأوروبيّة (1).

2- العامل الدّيموغرافي:

يؤدّي الثّقل السّكاني التّركي داخل الاتّحاد الأوروبي إلى السّيطرة على سوق العمالة ، وسيحدث قلقا بالنّسبة لوزنها في عمليّة التّصويت بحصولها على أكبرعدد مقاعد فسيكون لها الدّور البارز في صنع القرار داخل الاتّحاد وخصوصا في البرلمان الأوروبي ، فإنّ تزايد العدد السّكاني لتركيّا مع تزايد أعداد السكان المسلمين في دول الاتّحاد الأوروبي مقابل تراجع أعداد السّكان الأصليين في أوروبا يؤدّي إلى قلق الاوروبيين وتخوفهم على الهويّة الأوروبيّة (2).

3- القضيّة القبرصَيّة :

أقيمت جمهوريّة قبرص عام 1960 ،حيث تمّ الاتّفاق بين انجلترا وتركيّا واليونان على عدم تغيير صيغة الدّولة وتوحيدها مع اليونان؛ لأنّ حوالي 80% من سكان قبرص يونان و20% منهم أتراك، وفي العام 1974 وقع إنقلاب استهدف رئيس جمهوريّة قبرص تمت الدّعوة بعده لدمج قبرص وتوحيدها مع اليونان، وفي تموزعام 1974 سارعت تركيّا إلى احتلال القسم التّركي الشّمالي للجزيرة، مما أدّى إلى تغيّرالعلاقة بين تركيّا ودول الاتّحاد الأوروبي وقاطع ووقف المساعدات عنها ،وأصبحت المسألة القبرصيّة تقف عقبة في طريق انضمام تركيّا للاتحاد الأوروبي، وفي عام 2004 تمّ قبول قبرص كعضو في الاتّحاد الأوروبي، ولكي تتمّ عضويّة تركيّا يجب عليها الاعتراف بجميع دول الاتّحاد الأوروبي، وتحدّث عن ذلك خافير سولانا منسق

---

(1) د.حسين طلال مقلد،2010، **تركيّا الاتّحاد الأوروبي ،بين العضويّة والشّراكة**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصاديّة والقانونيّة،مجلد26،عدد1،ص،353- 354.

(2)مهند حميد مهيدي، 2010،**العقبات الّتي تعترض انضمام تركيّا للاتّحاد الأوروبي**، مجلّة جامعة الأنبارللعلوم القانونيّة والسّياسة،عدد6،ص،8.

الاتّحاد الأوروبي بقوله : "كي تكون عضواً في أسرة يجب أن تعترف بجميع أعضاء هذه الأسرة"[1].

إلّا أنّ هذه الأزمة كادت أن تنفرج بسبب المفاوضات الّتي تجري بين الرّئيس القبرصي "ديميتريس خريستوفياس" وزعيم القبارصة الأتراك محمد علي طلعت في العام 2008على أساس إيجاد دولة موحّدة ذات سيادة واحدة .

4- قضيّة أرمينيا:

استقلت أرمينيا عام 1991 عن الاتّحاد السّوفيتي سابقا ، واعترفت تركيّا بذلك إلّا أنّه لم يحدث تمثيل دبلوماسي بين البلدين بسبب اتّهام الأرمن للأتراك عام 1915 باتخاذ قرار رسمي من قبل الدّولة العثمانيّة لإبادة الأرمن وسقط خلالها مليون ونصف المليون أرمني ، ومطالبة الأرمن بأراضي تقع شرق تركيّا ، وأدّت المسألة الأرمينيّة إلى أن تكون عائق في طريق تركيّا للانضمام بسبب ضغط الأرمن في أوروبا وأمريكا لحمل تركيّا على الاعتراف الرّسمي بهذه المجازر[2].

5- المسألة الكرديّة:

بعد تأسيس الجمهوريّة التّركيّة وبين عامي (1925-1938) بدأ الأكراد ثوراتهم ضد توجّهات الدّولة القوميّة ،وبعد ظهور حزب العمال الكردستاني بزعامة عبد الله أوجلان في الثّمانينات أعلن الحزب الكفاح المسلح ،وسعى لإقامة دولة كرديّة ضمن (العراق ، تركيا ، إيران ، أرمينيا) وانتقد البرلمان الأوروبي معاملة تركيّا للأكراد وانتهاكها للدّيمقراطيّة وحقوق الإنسان ممّا شكل ذلك عائقا يحول دون انضمام تركيّا للاتحاد الأوروبي[3].

6- دور المؤسّسة العسكريّة:

يلعب الجيش دوراً في الحياة السّياسيّة التّركيّة منذ تأسيس الجمهوريّة ، وقد إصطّبغ النّظام السّياسي التّركي بالصّبغة العسكريّة ، ويرى البعض أنّ النّظام السّياسي التّركي هو نظام عسكري بقناع ديمقراطي ، والدليل على ذلك ؛ قيام المؤسّسة العسكريّة بانقلابات ثلاث في الأعوام (1960 ،1971 ،1980)، ويرى الجيش في انضمام تركيّا للاتحاد الأوروبي سحب للبساط من تحت

---

(1) جان ماركو،2005،**تركيّا وأوروبا حانت ساعت الحقيقة**،مجلّة السّياسة الدّوليّة،عدد159، مجلد40،ص،52.
(2) مهند حميد مهيدي، **مرجع سابق**،ص،9.
(3) مهند حميد مهيدي، **المرجع السابق**،ص،10.

اقدامه ومصادرة لسّلطته السّياسيّة والاقتصاديّة، وقد أصدر الاتّحاد الأوروبي بين عامي 1998-2001 تقريرا حول تركيّا منتقدا تدخّل الجيش في السّياسة من خلال مجلس الأمن الوطني ، مطالبا بتحويل هذا المجلس بشكل دستوري إلى مؤسّسة استشاريّة ليتماشى مع معايير الاتّحاد الأوروبي ، وفي العام 2003 أقرّ البرلمان التّركي إصلاحات تحدّ من نفوذ الجيش في مجلس الأمن القومي بتقليل عدد ممثّلي الجيش من عضويّة مجلس الأمن القومي ، وأصبح يتولّى أمانة المجلس موظف مدني بدرجة سفير في وزارة الخارجيّة بعد أن كانت الأمانة العامّة في المجلس يشغلها عسكري، كما وتمّ اخضاع ميزانيّة الجيش للرّقابة البرلمانيّة والقضائيّة ، والهدف من هذه الإصلاحات تلبية مطالب الاتّحاد الأوروبي، وقد اتّبع حزب العدالة والتّنمية سياسة ذكيّة ؛ لتحقيق أهدافه وإجراء تعديلاته بالتّذرع في انضمام تركيّا للاتحاد الأوروبي ، واستغلّ الحزب الإصلاحات الّتي يطالب بها الاتّحاد الأوروبي لتوسيع قاعدته ودعم توجّهاته [1].

ومن هذه الإصلاحات إصلاحات في مجال حريّة التّعبير والرّأي وحريّة الإعلام ، وإعداد قانون لمكافحة الإرهاب ، وقانون للإجراءات الجنائيّة ، والعمل على إصلاح التّعليم وجعل اللّغة الكرديّة مادة اختياريّة في المدارس التّركيّة ، ويجري العمل على قدم وساق لإعداد دستور مدني جديد يسعى لإحلال الدّيمقراطيّة ودفع البلاد إلى الأمام باتّجاه احترام حقوق الإنسان وحماية المواطن وتعزيز سيادة القانون وفقا للمعاييرالأوروبيّة ،وقد استخدم الحزب عمليّة السّعي للانضمام أداة للقيام بالتّحوّل الدّيمقراطي وتحديث الدّولة وتعزيز الحريّات والقيم والتّحوّل السّياسي والاجتماعي والاقتصادي لتركيّا[2].

ويدرك الاتّحاد الأوروبي أهميّة تركيّا من خلال موقعها الاستراتيجي ووجود المنشآت العسكريّة الأمريكيّة (قاعدة إنجرليك الجويّة) مما يستدعي قيامها بدور مؤثّر في الأمن الأوروبي ، وفي مجال أمن الطّاقة للاتحاد الأوروبي تعدّ تركيّا الجسر الوحيد لنقل المواد الخام ، ويعد خطّ الغاز (TANAP) الواصل بين تركيّا وأذربيجان إلى أوروبا عبر الأناضول حيويا لأوروبا، وتعد تركيّا من إحدى الدّول ذات الاقتصاد الّذي ينمو بشكل سريع وهي إحدى دول البريكس (BRICS) - الدّول الأسرع نموّا في اقتصادها – ويعدّ السوق التركي احدى الأسواق العشرالصّاعدة وتحتلّ تركيا المرتبة السّادسة أوروبيّا وإحدى الدّول السّبع على مستوى العالم الّتي حققت الاكتفاء الّذاتي

---

(1) د.سعد عبد العزيز مسلط ، **مرجع سابق**،ص،15.
(2) اماندا بول، **مرجع سابق**،ص،74- 78.

في مجال الغذاء ،وأصبحت المؤسّسات الدّوليّة تشهد لتركيّا بالمصداقيّة والثّقة في المجال الاقتصادي ومنها صندوق النّقد الدّولي والبنك الدّولي ومنظمة التّعاون والتنميّة [1] .

وفي مقابلة أجريت مع رئيس قسم العلوم السّياسيّة في الجامعة الأردنيّة محمد خيرعيادات أشارإلى أنّه يستبعد انضمام تركيّا للاتحاد الأوروبي على المدى القريب رغم قيامها بالإصلاحات السّياسيّة والتّعديلات الدّستوريّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة واستند بذلك على ثلاثة اسباب رئيسة تحول دون الانضمام وهي[2].

- البعد الدّيني، فأوروبا قارة مسيحيّة ودخول تركيّا الدّولة المسلمة يتناقض مع الدّيانة الرّئيسة في أوروبا ومدعاة للقلق.
- تخوّف الأوروبيين من هجرة الأتراك باتّجاه أوروبا ممّا يؤدّي إلى تغيير التّركيبة السّكانيّة والدّيموغرافيّة في القارة الأوروبيّة.
- الحدود المعقّدة لتركيّا ،والعلاقات الشائكة وعدم الاستقرار مع دول الجوارلها مثل: العراق ،وسوريا ، وإيران ، مما يستدعي دخول الاتّحاد الأوروبي في هذه الاشكاليّات المعقّدة الّتي لا يحبّذها.

(1) جاكوب ودكا- سارة كوسميس،2014،**الاتّحاد الأوروبي وتركيّا في عصر ما بعد الرّبيع العربي: رسم خريطة المصالح الاستراتيجيّة في الجوارالمضطرب،** مجلة رؤية تركيّة،ربيع 2014،ص،142- 145.

(2) مقابلة اجراها الباحث مع الدكتور محمد خير عيادات (رئيس قسم العلوم السياسية ، كلية الامير الحسين بن عبد الله للدراسات الدولية، الجامعة الاردنية) بتاريخ 2015/3/31م.

المبحث الثّالث

رؤية مستقبليّة

خطا حزب العدالة والتّنمية خطواتٍ جبارة منذ استلامه السّلطة في تركيّا عام 2002 ، فقد انتعش الاقتصاد التركي وأصبح من الاقتصاديّات المزدهرة في العالم ، إذ يعدّ في المرتبة السّادسة عشرعالميّا والمرتبة السّادسة على مستوى القارة الأوروبيّة ، وانعكس هذا على المواطن فزاد دخله ، وقلت معدلات البطالة ، وتحسن مستوى معيشته، وزاد النّمو الاقتصادي، وأقيمت المشاريع الصناعيّة والاقتصاديّة العملاقة، ولقد أثبتت التّجربة رسوخها بوجه كلّ التّحديّات وأنّ التّسهيلات للمستثمرين في تركيّا وتسهيل منح الإقامات والحصول على الجنسيّة التّركيّة كان مدعاة لكثير من رؤوس الأموال العربيّة والعالميّة بالانتقال إلى تركيّا .

وعلى الصّعيدين السياسي والاجتماعي، فقد استطاع الحزب وإلى حد بعيد من تقييد المؤسّسة العسكريّة وأن يبعدها عن السّاحة والمعترك السّياسي ، وأن يضع الجيش في موضعه الطّبيعي من خلال جملة التّعديلات الدّستوريّة والّتي جاءت أصلا امتثالا لشروط الانضمام للاتحاد الأوروبي .

ولم يرق للكثيرين هذا النّجاح الّذي حقّقه حزب العدالة والتّنمية سواء في الدّاخل أو الخارج في محاولة إفشال هذه التّجربة ، وذلك باستخدام ورقة حركة كولن الّذي يتّخذ زعيمه الولايات التّحدة الأمريكيّة مقرّا له، ويمتلك قوى مؤثّرة على صعيد المؤسّسسات الرّسمية التّركيّة ،كالشرطة، والامن العام ، والقضاء، إضافة لمؤسّسات المجتمع المدني ، والمؤسّسات الاقتصاديّة الهامّة.

وعلى الصّعيد الخارجي استطاعت تركيّا من أن تكون دولة طرفا ومحورية في العلاقات الدّوليّة بفضل السّياسة المتوازنة والقائمة على مبدأ المصالح التّركيّة، فانتقلت من دولة تلعب دور الوسيط إلى دولة مركزيّة مبادرة من خلال الحضور القوي في كافّة المحافل الدّوليّة والدّبلوماسيّة وسعت إلى توثيق العلاقات الخارجيّة مع الدّول الكبرى ولا سيما الولايات المتّحدة الأمريكيّة والاتّحاد الأوروبي وغيرها من الدّول الأخرى الفاعلة.

وتشير كلّ المؤشّرات أنّ حزب العدالة والتّنمية ماضٍ في سلسلة الإصلاحات على المستوى الاجتماعي ، وذلك بحلّ جميع القضايا والمشاكل، ومحاولاً تغيير شكل النّظام السّياسي من النّظام البرلماني إلى النّظام الرّئاسي وخصوصا بعد استلام رجب طيب أردوغان دفّة الرّئاسة والّذي لطالما نظّر وحشد للنظام الرئاسي ، كما ويسعى الحزب إلى إعداد دستور عصري ومنفتح يرسّخ ويرسي دولة القانون والمؤسّسات تكون المؤسّسيّة فيه هي الأساس الّذي تحتكم إليه المؤسّسات والسّلطات في علاقاتها .

ويرى الباحث، أنه على حزب العدالة والتنمية، تحسين علاقاته على صعيد الدولة التركية، من خلال سياسة إحتواء وتجنب المواجهة وبالأخص مع حزب العمال الكردستاني، وحركة كولن، لما تملكه من قواعد شعبية وجماهيرية على الصعيدين الاجتماعي الداخلي والخارجي الدولي.

واما على الصعيد الخارجي، فعليها تجنب المواجهات الاعلامية وافتعال الازمات الدبلوماسية مع الدول التي لا تتوافق معها سياسياً، وليس ببعيد المواجهة مع النظام الحاكم في مصر، ومع الحكومة الاسرائيلية.

الخاتمة والإستنتاجات والتّوصيات

الخاتمة :

أجابت الدّراسة عن الأسئلة الآتية:

أوّلا: كيف استطاع حزب العدالة والتّنمية الوصول للسّلطة والتّأثير في الحياة السّياسيّة التّركيّة؟

عمل حزب العدالة والتّنمية منذ وصوله السّلطة على تبني رؤية واضحة ومحدّدة الأهداف ، وفق برنامج عمل يحمل في طيّاته إصلاحات سياسيّة واقتصاديّة واجتماعيّة طالت جميع هياكل الدّولة أدّت لتطوّر المجتمع في جميع مناحي الحياة .

استطاع الحزب من خلال العمل البرامجي المنظّم إلى ضمان استمراريّته فحمل المواطن على تبني توجّهاته والإيمان بها ؛لأنّ الهدف خدمة المجتمع والصّالح العام وأثبت ذلك النجاحات المتتالية منذ عام 2002 وحتّى اليوم ، وهذا يعكس مدى تقبّل المواطن وقدرة الحزب على التّاثير.

ثانياً: ما هو شكل العلاقة القائمة بين حزب العدالة والتّنمية والمؤسّسة العسكريّة وكيف استطاع الحزب التّعامل معها ؟

عانت تركيّا نتيجة الإنقلابات العسكريّة الثّلاث التي حدثت فيها في الأعوام (1960 و1971 و1980) وإكتوت بنيرانها حيث ساهمت هذه الانقلابات في تغوّل المؤسّسة العسكريّة على الحياة السّياسيّة، ومنذ وصول حزب العدالة والتّنمية قام بجملة تعديلات دستوريّة طالت جميع المؤسسات ومنها المؤسّسة العسكريّة في سياسة ذكيّة لتحييدها وفقاً لشروط الاتّحاد الأوروبي الّذي لا يقبل بتدخّلات المؤسّسة العسكريّة في الحياة المدنيّة والسّياسيّة، ونجح الحزب في كبح جماحها رغم امتلاكه soft power القوة الناعمة فقط مقابل امتلاك المؤسسة العسكرية للقوة الحقيقية ورّغم كلّ محاولاتها لإستعادة الدّورالسّابق.

ثالثا: ما مدى ملاءمة نموذج حزب العدالة والتّنمية للمجتمع التّركي رغم التّناقض الموجود بين توجّهه الإسلامي وعلمانيّة الدّولة ؟

عمل حزب العدالة والتّنمية منذ وصوله الحكم على تبديد مشاعر الخوف لدى المواطن التّركي ذو التّوجه العلماني مؤكّداً أنه ليس حزباً ثيوقراطيّاً دينيا ، وإنما هو عبارة عن حزب ديمقراطي اجتماعي محافظ ، ويرتكز على الدّيمقراطيّة والحريّة والتّعبير مع تأكيده على أن لا تعارض بين التّوجّه الإسلامي والعلمانيّة وان الدّين الإسلامي يسمو على كلّ شيء وهو فوق كلّ اعتبار .

وقد استخدم الحزب نهجا تدرجيا في معالجة القضايا العالقة في المجتمع التركي والتي قد تؤدي إثارتها الى الصدام مع بعض الجهات والاطراف الاخرى التي تتبنى نهجاً مغايراً اومختلفاً معه في الرؤية ، فعلى سبيل المثال لم تحل مسألة الحجاب في المجتمع رغم انها مسألة خلافية وقديمة الا في العام 2013 رغم ان الحزب وصل مركز صنع القرار والسلطة في العام 2002.

رابعاً: هل استطاع حزب العدالة والتّنمية توظيف الأيديولجية الدّينيّة في المجتمع التّركي ؟

قامت أيديولوجيّة الحزب على مبدأ برامجي ومؤسّسي رغم حرصها على الجانب الدّيني ، إلا أنّ الحزب لم يقم باستثمار هذا الجانب ؛لأنه يحتوي على محاذير خصوصا داخل المجتمع التّركي العلماني الّذي لا يحبّذ الخوض بقضايا دينيّة ، ويحاول الحزب الابتعاد عن القضايا الدّينيّة.

وقد صرّح قادة حزب العدالة والتنمية مراراً وتكراراً ان الحزب ليس حزباً دينياً اسلامياً وانما هو ضمن الاحزاب الديمقراطية الاجتماعية ،وان الدين الاسلامي لا يتناقض مع علمانية الدولة ،وينبغي عدم زجّه وإقحامه في ذلك ،لإن الدين يسمو ويعلو فوق كل شيء.

خامسا: كيف تعامل الحزب مع التّحديّات الاقتصاديّة والاجتماعيّة الّتي كانت تواجه المجتمع التّركي ؟ وما مدى نجاحه أو إخفاقه في ذلك ؟

كان السّبب الرّئيس لوصول الحزب للحكم والسلطة ؛ تبنيه حلولاً للمشكلات الاقتصاديّة الّتي كانت تعصف بالجمهورية التّركية قبل استلامه السّلطة في العام 2002 حيث كانت تركيا على شفا هاوية وانهيار اقتصادي ،وقد استثمر الحزب في المجال الاقتصادي وعمل على تطبيق رؤية اقتصاديّة من خلال محاربة الفساد ،وضبط النّفقات ، والقضاء على الاختلالات الاقتصاديّة في هياكل الدّولة فانعكس ذلك على المجتمع بتحقيق الرّفاه الاقتصادي وارتفع مستوى الدّخل والنّاتج المحلّي الإجمالي وتم القضاء على البطالة ، مما حقق للحزب رصيداً جيداً لدى المواطنيين فتربّع على السلطة منذ العام 2002 ولا زال ،وذلك بفضل تحقيق الحزب لنقلة نوعيّة في الجانب الاقتصادي حيث أصبح الاقتصاد التّركي من أقوى الاقتصاديات العالميّة.

وفيما يتعلّق بالجانب الاجتماعي عمل الحزب على توفير التّعليم والصّحة للجميع ،وتعدّ تركيّا من إحدى الدّول المتطوّرة علميّا وتكنولوجيّا وصحيّا ، وعمل على تقديم حلول لبعض القضايا الاجتماعيّة لاسيما موضوع الحجاب والهويّة والمسألة الكرديّة وغيرها ونجح بذلك.

سادساً:ما هي أوجه الشّبه والاختلاف بين حزب العدالة والتّنمية ذو التّوجه الإسلامي والأحزاب الإسلاميّة في بعض الدّول العربيّة مثل مصر والمغرب؟

إنّ حزب العدالة والتّنمية التّركي استطاع أن يقدّم أنموذجا وتجربة حقيقيّة لكلّ الأحزاب الأخرى ذات التّوجه الدّيني وغيرها ؛لأنه عمل وفق مبدأ التّدرج والابتعاد عن القضايا الخلافيّة والصّداميّة في المجتمع من خلال اتّباعه مرونة واضحة من تقديم نموذج للتّعامل مع كافّة التّحديات وهو النّموذج المعتدل الوسطي .

أمّا الأحزاب الأخرى ذات البعد الدّيني فإنها لم تستطع الخروج من حالة الجمود والتموضع الّتي طالتها؛ نظراً لطبيعة هذه الأحزاب ،وخصوصا أنّ أغلبها لا تتوفّر لديها الأيديولوجيّة الحزبيّة والبرامجيّة في تنظيمها فبقيت تراوح مكانها.

وأكّدت الدّراسة الفرضيّتين الّتي مفادهما:

1- هناك علاقة بين تجربة حزب العدالة والتّنمية وبين التّغير الحاصل في الحياة السّياسيّة التّركيّة.

2- ثمة علاقة تأثر وتأثير بين حزب العدالة والتّنمية والنّظام السّياسي التّركي من خلال مرونته الّتي تتناغم مع علمانيّة الدّولة.

لاشك في أنّ حزب العدالة والتّنمية التركي قد أحدث تغيّراً في طبيعة الحياة السّياسيّة وفي البنيّة المؤسّسيّة للسلطات الثّلاث التّشريعيّة والتّنفيذيّة والقضائيّة من خلال جملة التّعديلات الدّستوريّة الّتي انعكست على الحياة السّياسيّة وحققت التداول السلمي والتناوب على السلطة وصولاً الى دولة ديمقراطيّة عصرّية.

وسعى الحزب لترسيخ وتجذيرمفهوم الدّيمقراطيّة وحقوق الإنسان والمشاركة وحريّة التّعبير والرأي ، وبذلك يكون قد طوى صفحة من الدّكتاتوريّة وعدم الاستقرار وأعاد المؤسّسة العسكريّة إلى ثكناتها وكفّ يدها من التّغول على الحياة السّياسيّة.

وسعى الحزب للتّعامل بمرونة في قيادة التغيّير الّذي أحدثه في صلب النّظام السّياسي والحياة السّياسيّة، فالنظام التّركي نظام علماني والعلمانيّة منصوص عليها بالدّستور ولكي لايصطدم الحزب مع علمانيّة الدّولة تبنى نهجاً مرناً في التعامل مع كافة القضايا والتحديات الداخلية وبذلك قاد التغيير في المجتمع .

الإستنتاجات :

خرجت الدّراسة بالإستنتاجات الآتية:

أوّلا : استطاع حزب العدالة والتّنمية تبنّي نهج وفكر سياسي، وإن كان يحمل في طيّاته اختلاف واضح وجلي مع بقية الأحزاب السّياسيّة، ونجح في الابتعاد عن توظيف البعد الدّيني ؛ كي لا يتعارض ويصطدم مع علمانيّة الدّولة وبقيّة شرائح المجتمع التّركي الّتي لا تتبنى الإسلام في حياتها اليومية.

ثانياً: تبني حزب العدالة والتّنمية مشروعا سياسيا حقيقيا واضحا قابلا للتطبيق مع رؤية إصلاحيّة نابعة من المشاكل المشتريّة في المجتمع، واستطاع استقطاب اتّجاهات فكريّة وأيديولوجيّة مختلفة عن رؤيته من خلال تبنّي جملة من الأهداف الاستراتيجيّة المستقبليّة والّتي أدّت إلى الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي ، وقد استفاد الحزب بشكل كبير من شروط الاتّحاد الأوروبي في تبني إصلاحاته المنشودة.

ثالثاً: استطاع حزب العدالة والتّنمية معالجة المشاكل الّتي تواجه تركيّا بمفهوم الأمة التّركيّة الواحدة غير القابلة للتّجزئة، وبما أنّ الإرادة الوطنيّة هي القوّة الحاسمة الوحيدة يتوجّب على المؤسّسات والأشخاص الّذين يستخدمون السّلطة الامتثال لمبدأ سيادة القانون والتّداول السّلمي للسلطة، وصولاً الى دولة المؤسسات والقانون والديمقراطية الحقيقية.

رابعاً: التزام الحزب ببرنامجه ورؤيته الإصلاحيّة الّتي تبناها قبل تبوء السّلطة في عام 2002، والّتي كان يسأل عنها في الدّورات الانتخابيّة اللّاحقة بخلاف بقيّة الأحزاب الّتي كانت تتبنّى برامج لم تكن قابلة للتّطبيق أو لم يكن لديها القدرة على التّطبيق.

خامسا : إنّ شخص رجب طيب أردوغان الّذي ولد وعاش في كنف أسرة فقيرة وواجه ظروفاً معيشيّة صعبة، وتربّى على أخلاق إسلاميّة صحيحة، رغم العمل المؤسّسي للحزب كان له الأثر البالغ لنجاح الحزب من خلال الكاريزما الّتي يمتلكها الرّجل، وقوة خطابه المؤثّر في معظم شرائح المجتمع والمجتمعين العربي والإسلامي التّركي، وتبنّيه مبدأ مناصرة المظلوم على الصّعيدين الدّاخلي أو الخارجي.

التّوصيات :

توصي الدراسة بمايلي :

- **اولاً :** دراسة واستيعاب تجربة حزب العدالة والتّنمية، ومراحل التّدرج في نهجه الحزبي الاجتماعي والسياسي، لحين تبوء المشهد السّياسي واستلام السّلطة في تركيّا، ودراسة عمليات التحوّل السياسي التي انعكست على طبيعة النظام وآليّات التداول والإنتقال السلمي للسلطة والخطوات العمليّة التي اتبعها الحزب وحقق خلالها نقلة نوعية في جميع نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

- **ثانياً :** الإطّلاع على التّفاصيل الدّقيقة الّتي تبناها واتّبعها الحزب و دراسة الواقع التّركي لدولة حكمتها المؤسّسة العسكريّة بشكل مباشر أوغير مباشر منذ قيام الدّولة التّركيّة، وعمليّة إخراجها من المشهد السّياسي.

- **ثالثاً :** على الحركات الإسلاميّة إذا ما أرادت محاكاة تجربة حزب العدالة والتّنمية فهم الأساليب والطّرق الّتي اتّبعها في التّركيزعلى القواسم المشتركة بين اطياف المجتمع كالإصلاح، ومكافحة الفساد، والارتقاء بالمستوى الاقتصادي، ومن ثمّ التّركيزعلى الأمور الأخرى الّتي تحمل في طيّاتها الاختلاف مع بقيّة مكوّنات المجتمع .

- **رابعاً :** على حزب العدالة والتنمية الاستمرار في برنامجه الذي بدءه منذ العام 2002 ، وتطويره، وان لا يتقاعس في ذلك لإن سرالنجاح يكمُن في التطبيق والبرنامج والأيديولوجيه والدفاع عنها، والقدرة على التكيّف، والعمل لأجلها وان لا يركن او يستكين خصوصاً مع ابتعاد مؤسس الحزب عن دفَّة قيادته، بعد ان تبوء مؤخراً رئاسة الجمهورية، فالدستور التركي يقوم على عدم جواز الجمع بين رئاسة الجمهورية ورئاسة اي حزب سياسي .

قائمة المصادر المراجع

المراجع :

- القرآن الكريم
- الوثائق الرّسميّة : الدّستور التّركي.

أوّلا : المراجع باللّغة العربيّة

أ- الكتب:

أحمد، إبراهيم خليل وآخرون (1987) **تركيّا المعاصرة** ،مركز الدّراسات التّركيّة،جامعة الموصل.

باكير، علي حسين (2010) تركيّا: الدّولة والمجتمع المقوّمات الجيو – سياسيّة والجيو-استراتيجيّة النّموذج الإقليمي والارتقاء العالمي ،(تحرير محمد عبد العاطي) **"تركيّا بين تحدّيات الدّاخل ورهانات الخارج"**، ، ط1، الدّوحة:الدّار العربيّة للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدّراسات.

البستاني،سليمان (1978)**عبرة وذكره أو الدّولة العثمانيّة قبل الدّستور وبعده**، ط1، بيروت: دار الطّليعة للطّباعة والنّشر.

إبراهيم البيومي غانم،(2010) ،جدليّة الاستيعاب والاستبعاد في العلاقات التّركية الأوروبيّة، في علي حسين باكير، (تحرير محمد عبد العاطي)**"تركيّا بين تحدّيات الدّاخل ورهانات الخارج"**، ط1، الدّوحة:الدّار العربيّة للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدّراسات.

بووانو،إدريس(2005) **إسلاميوتركيّا...العثمانيون الجدد (البدايات،المكوّنات، التّحولات، المعادلات)**،ط1، بيروت،مؤسّسة الرّسالة ناشرون.

تغيان،شريف (2011)**رجب طيب أردوغان مؤذّن اسطنبول ومحطّم الصّنم الأتاتوركي** ، ط1 ، دار الكتاب العربي.

ثلجي،محمد (2010)،أزمة الهويّة في تركيّا.. طرق جديدة للمعالجة،(تحرير محمد عبد العاطي)،

تركيّا بين تحدّيات الدّاخل ورهانات الخارج في علي حسين باكير،مركز الجزيرة للدّراسات،ط1.

الجميل، سيَار**(1997) العرب والأتراك الانبعاث والتّحديث من العثمنة إلى العلمنة**، ط1، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربيّة.

الجهماني،يوسف إبراهيم (1997)،**حزب الرّفاه نجم الدّين أربكان الإسلام السّياسي الجديد (الرّهان على السّلطة)** ، ط1، دمشق:دار حوران للطّباعة والنّشر والتّوزيع.

جول،محمد زاهد (2013) التّجربة **النّهوضيّة التّركيّة كيف قاد حزب العدالة والتّنمية تركيّا إلى التّقدم؟**،ط1،بيروت:مركز نماء للبحوث والدّراسات.

حبيب،كمال السّعيد (2010)**الإسلاميون الأتراك..من الهامش إلى المركز**، في علي حسين باكير**"تركيّا بين تحدّيات الدّاخل ورهانات الخارج "**، تحرير محمد عبد العاطي، ط1، الدّوحة:الدّار العربيّة للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدّراسات.

حسن،ياسراحمد (2006)، **تركيّا البحث عن المستقبل**،ط1،القاهرة:الدّار المصرية اللّبنانيّة.

حسنين ،خالد (2004)، **الجراحة التّجميليّة للعمل الإسلامي**، عمان :مركز الأمة للدّراسات.

خشيم،مصطفى عبد الله (1994)،**موسوعة علم السّياسة مصطلحات مختارة**،سرت:الدّار الجماهريّة.

الخطيب، نعمان (1994)،**الأحزاب السّياسيّة ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة**، الكرك : جامعة مؤته.

دروزة،محمد عزة، (1946)،**تركيّا الحديثة** ، بيروت:مطبعة الكشاف.

ديفرجية ، موريس (1972)،**الأحزاب السّياسيّة**،بيروت:دار النّهار.

رضوان،وليد (2006)، **تركيّا بين العلمانيّة والإسلام في النّصف الثّاني من القرن العشرين 1950-2000**،ط1،بيروت: شركة المطبوعات للتّوزيع والنّشر.

الزّبيدي،كريم مطر حمزة (2012)،**سياسة الولايات المتّحدة تجاه تركيّا**،ط1، عمان:دار الرّضوان للنّشر والتّوزيع .

الزّين،مصطفى (1972)،**أتاتورك أمة في رجل** ، بيروت:دار النّهار للنّشر.

السّرجاني،راغب (2012)**قصة أردوغان**، ط4،القاهرة:أقلام للنّشر والتّوزيع والتّرجمة.

الصّالح،منال(2012)**نجم الدّين أربكان ودوره في السّياسة التّركيّة 1969-1997**،ط1، بيروت:الدّار العربيّة للعلوم ناشرون.

طحان، أحمد (2007)،**الحركة الإسلاميّة بين الفتنة والجهاد**،بيروت:دار المعرفة .

عبد الجليل،طارق (2010)،**الجيش والحياة السّياسيّة...تفكيك القبضة الحديديّة** ، في علي حسين باكير **"تركيّا بين تحدّيات الدّاخل ورهانات الخارج"**،مركز الجزيرة للدّراسات ، ط1،الدّار العربيّة للعلوم ناشرون.

عبد الفتاح،إسماعيل (2008)،**معجم المصطلحات السّياسيّة والاستراتيجيّة**، ط1، القاهرة : العربي للنّشر والتّوزيع.

العناني، خليل (2010)، مع **الولايات المتحّدة الأمريكيّة ...مصالح استراتيجيّة متبادلة** ، في علي حسين باكير،**"تركيّا بين تحدّيات الدّاخل ورهانات الخارج "** تحرير محمد عبد المعطي ، مركز الجزيرة للدّراسات ط1.

عوض الله، عبد العزيز محمد**(2002) الحياة الحزبيّة في تركيّا الحديثة**،مركز الدّراسات الشّرقيّة، جامعة القاهرة.

غزالي،عبد الحليم (2007)**الإسلاميّون الجدد والعلمانيّة الأصوليّة في تركيّا ظلال الثّورة الصّامته** ،ط1،مكتبة الشّرق الدّوليّة.

الغوث،مختار**(2008) الحركة الإسلاميّة في تركيّة**، ط1، بيروت:دار ابن حزم للطّباعة والنّشر.

متولي،احمد فؤاد، هويدا محمد فهمي(2002)،**تاريخ الدّولة العثمانيّة منذ نشأتها حتّى نهاية العصر الذّهبي**،ط1،القاهرة:إيتراك للنّشر والتّوزيع.

مجموعة باحثين، 2011، **عودة العثمانيين الإسلامية التركية**، مركز المسبار، للدراسات والبحوث، دبي، ط2.

مخلوف،ماجدة (2002) **الخلافة في خطاب أتاتورك** ،ط1،القاهرة:دار الآفاق العربيّة.

مشاقبة،أمين (2015) **الوجيز في المفاهيم والمصطلحات السّياسيّة، ط 1**، عمان : الجامعة الأردنيّة .

معوض،جلال عبد الله (1998)**صناعة القرار في تركيّا والعلاقات العربيّة التّركيّة**، ط1، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربيّة.

النّعيمي،أحمد (2010) **النّظام السّياسي في تركيّا**،ط1،عمان:دار الجنان للنّشر والتّوزيع.

النّعيمي،أحمد**(2011) تركيّا بين الموروث والاتّجاه العلماني**،ط1،دار الجنان للنّشر والتّوزيع.

النّعيمي،أحمد نوري (1983)،**تركيّا وحلف شمال الأطلسي**،ط1،دار الجنان للنّشر والتّوزيع.

النّعيمي، لقمان عمر محمود، جلود،ميثاق خير الله (2012)**علاقات تركيّا الإقليميّة في عهد حزب العدالة والتّنمية (2002- 2011)** ،مركز الدّراسات الإقليميّة – جامعة الموصل.

نور الدّين محمد (2001)**حجاب وحراب : الكماليّة وأزمات الهويّة في تركيّا** ،بيروت، رياض الرّيس للكتب والنّشر.

نور الدّين،محمد (2010)، **السّياسة الخارجيّة .. أسّس ومرتكزات** ،في علي حسين باكير ، **"تركيّا بين تحدّيات الدّاخل ورهانات الخارج"**، تحرير محمد عبد العاطي، ط1، الدّوحة:الدّار العربيّة للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدّراسات.

هلال،رضا (1999)**السّيف والهلال تركيّا من أتاتورك إلى أربكان الصّراع بين المؤسّسة العسكريّة والإسلام الّسياسي** ، ط1،دار الشّروق.

ورغي،جلال (2010)، **الحركة الإسلاميّة التّركيّة،معالم التّجربة وحدود المنوال في العالم العربي**،ط1،قطر:الدّار العربيّة للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدّراسات.

ب- الكتب المترجمة :

أوغلو، أحمد داود (2010)، **العمق الاستراتيجي موقع تركيّا ودورها في السّاحة الدّوليّة** ، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل،ط1،مركز الجزيرة للدّراسات، الدّار العربيّة للعلوم ناشرون.

أرنست أ.رامزور(1960)،**تركيا الفتاة 1908**، ترجمة صالح احمد علي ، بيروت:دار مكتبة الحياة.

حسين بسلي،عمر أوزباي،(2011)،**رجب طيب أردوغان قصّة زعيم**،ط1،ترجمة د. طارق عبد الجليل،الدّار العربيّة للعلوم ناشرون.

حميد بوز رسلان (2009)، **تاريخ تركيّا المعاصر**، ط1، ترجمة حسين عمر ، المركز الثّقافي العربي.

راغب السّرجاني (2012)،**قصّة أردوغان**،ط4،القاهرة:أقلام للنّشر والتّوزيع والتّرجمة.

رئاسة وزراء الجمهوريّة (2013)، **الثّورة الصّامته حصاد التّغيّر والتّحوّل الدّيمقراطي في تركيّا (2002- 2012)** ، ط2، ترجمة طارق عبد الجليل ،أحمد سامي العايدي.

صباح الدّين اوجار(2003)**أربقان والرّفاه الإسلامي**،ترجمة الصّنفصافي أحمد المرسي،ط1، القاهرة:إيتراك للنّشر والتّوزيع.

علي حسين باكير(2010)، **تركيّا بين تحدّيات الدّاخل ورهانات الخارج**، تحرير محمد عبد العاطي، ط1، الدّوحة:الدّار العربيّة للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدّراسات.

عمر فاروق يلمز، **السّلطان عبد الحميد خان الثّاني المفترى عليه - دراسة من خلال الوثائق** ، ترجمة طارق عبد الجليل، القاهرة:دار نشر عثمان .

فيروز أحمد (2002)،**صنع تركيّا الحديثة** ،ترجمة د.سلمان داود الواسطي، د.حمدي حميد الدّوري ،قسم الدّراسات الاجتماعيّة ، بيت الحكمة.

ج-الرّسائل والدّراسات الجامعيّة:

الرّحماني،زيد أسامة أحمد (2013) **دور المؤسّسة العسكريّة في الحياة السّياسيّة في تركيّا أثناء فترة حكم حزب العدالة والتّنمية (2003-2010)** ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشّرق الأوسط. عمان، الأردن.

السّعدي،رواء جاسم لطيف (2010)**والموسومة بالإسلام السّياسي:حزب العدالة والتّنمية في تركيّا ودوره في التّغيّر السّياسي**، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة الشّرق الأوسط، عمّان،الأردن.

صادق ،ريز لطيف (2011)**العلاقات الأمريكيّة التّركيّة في ظلّ عهد حزب العدالة والتّنمية (2003-2011)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشّرق الأوسط، عمان، الأردن.

صيدم،فادي محمد صبري (2012)،**المعارضة السّياسيّة في تركيّا (الإسلاميون نموذجا)** ، في فترة:1996م-2007م رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة الأزهر، غزّة، فلسطين.

د- الدّوريات والمجلّات العلميّة:

أحمد داود أوغلو،(2012)، معالم السّياسة الخارجيّة التّركيّة في منطقة متّغيّرة وفي العالم، **مجلة رؤية تركيّة.**

أحمد نوري النّعيمي، (2009)،الدّور السّياسي للأحزاب الإسلاميّة في تركيّا،بغداد:**مجلة العلوم السّياسيّة**،العددان38-39.

أرغن أوزبودن،(2012)،سعي تركيّا لدّستور جديد ،**مجلة رؤية تركيّة** .

أماندا بول،(2012)، رحلة انضمام تركيّا إلى الاتّحاد الأوروبي:ماذا بعد؟،**مجلة رؤيّة تركيّة.**

آلاء الرّوبي .(2009)،الجيش والسّياسة في تركيّا..رؤية أمريكيّة، **مجلة السّياسة الدّوليّة** ، العدد177،المجلد44.

بشير عبد الفتاح،(2009)، السّياسة الخارجيّة التّركيّة...منطلقات وأفاق جديدة،**مجلة السّياسة الدّوليّة**،عدد177،مجلد44.

بتول هليل جبير الموسري،(2013)،العثمانيّة الجديدة ومواقف تركيّا من قضايا الشّرق الأوسط، **مجلة المستنصريّة للدّراسات العربيّة والدّوليّة**، عدد (45).

جاكوب ودكا- سارة كوسميس(2014) الاتّحاد الأوروبي وتركيّا في عصر ما بعد الرّبيع العربي:رسم خريطة المصالح الاستراتيجيّة في الجوارالمضطرب، **مجلة رؤية تركيّة**،ربيع 2014.

جان ماركو،(2005)،تركيّا وأوروبا حانت ساعت الحقيقة،**مجلة السّياسة الدّوليّة**،عدد 159.

حسين طلال مقلد، (2010)، تركيّا الاتّحاد الأوروبي ،بين العضويّة والشّراكة،**مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصاديّة والقانونيّة**،مجلد26،عدد1.

حنا عزو بهنان، (2009)،(موقع رئيس الجمهوريّة في صنع القرار في تركيّا)، **مركز الدّراسات الإقليميّة** ،جامعة الموصل، مجلد5،عدد11.

خالد عمر عبد الحليم ،(2008)، العراق والأكراد وتركيّا... علاقات متشابكة تنتظر الحسم ، **مجلة السّياسة الدّوليّة**، العدد (171) ، المجلّد (43).

خليل علي مراد، (2005)،الموقف الإقليمي من الحركة الكرديّة المسلّحة في تركيّا،**مجلة دراسات إقليميّة** ، السّنة (2)،العدد(3).

رانيه طاهر (2013)، الدّور الإقليمي التّركي في ظلّ ثورات الرّبيع العربي،**مجلة رؤية التّركيّة.**

سعد عبد العزيز مسلط،(2008) ،المشروع السّياسي لحزب العدالة والتّنمية في تركيّا، جامعة الموصل:**مجلة دراسات إقليميّة**،مركز الدّراسات الإقليميّة،مجلد 5،عدد12.

سعد عبد العزيز مسلط (2009)،حزب العدالة والتّنمية في تركيّا بين الحظر والحجاب\، الموصل: **مركز الدّراسات الإقليميّة**، مجلد6، عدد17.

سناء عبد الله عزيز الطّائي،(2010)،علاقة حزب العدالة والتّنمية بالمؤسّسة العسكريّة التّركيّة، **مركز الدّراسات الإقليميّة**- جامعة الموصل.

شعبان كرداش، (2012)، تفسير التّحوّل في السّياسة الإقليميّة لتركيّا- من سياسة"تصفير المشكلات" إلى قيادة التّغيير، **مجلة رؤية تركيّة**، عدد خريف – شتاء .

صدام مرير الجميلي ،(2011)، الموقف التّركي من التّحوّلات السّياسيّة في المنطقة العربيّة ، **مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونيّة والسّياسيّة**، مجلد (3)، العدد (12).

طلال يونس الجليلي،(2005)،تركيّا والحلم الأوروبي:ابتعاد أم اتّحاد؟!،**مجلة بحوث مستقبليّة**،عدد12.

عامر أحمد، الموقف التّركي من الفدراليّة في إقليم كردستان العراق، **مجلة الدّراسات الدّوليّة**،جامعة بغداد،العدد 33.

عبد الإله مصطفى توتونجي (2011)،الانتخابات وتجربة حزب العدالة والتّنمية التّركي ، **مركز الشّرق الأوسط للدّراسات الاستراتيجيّة**،تقرير رقم (56).

عبد الله صالح ، (2009)،تركيّا ..هل تتغيّر قواعد اللّعبة الدّاخليّة؟، **مجلة السّياسة الدّوليّة** ، العدد177،مجلد44.

عباس فاضل محمد،(2008)، التّعديلات الدّستوريّة في تركيّا، **مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانيّة**، مجلد 15،عدد 11.

قطب،إياد (2009)،النّظامين الاقتصادي والسّياسي التّركي في ظلّ حزب العدالة والتّنمية وانعكاساته على العلاقة مع سوريا،**الأكاديميّة السّوريّة الدّوليّة.**

محمد نور الدّين،(2013)، عشر سنوات على حزب العدالة والتّنمية:نجاحات وإخفاقات، **مجلة شؤون الأوسط.**

محمد نور الدّين،(2012)، عشر سنوات على حزب العدالة والتّنمية :نجاحات وإخفاقات،**مجلة شؤون الأوسط** ،عدد 134،خريف 2012،مركز الدّراسات الاستراتيجيّة.

محمد نور الدّين، (2010) كانون الأوّل، مجلة المستقبل العربي،قراءة في كتاب(العمق الاستراتيجي:موقع تركيّا ودورها في السّاحة الدّوليّة)،**مركز دراسات الوحدة العربيّة**،العدد282.

محمد حربي،(1998)،آليات الحركة الإسلاميّة في تركيّا، **مجلة السّياسة الدّوليّة**،عدد1،يناير.

مصطفى جاسم حسن، (2012)،الدّور الإقليمي التّركي للمدة من 2002 الى 2010، **المجلّة السّياسيّة الدّوليّة** ،الجامعة المستنصريّة.

منتصر مجيد حميد،(2013)،الظّاهرة الحزبيّة والاستقرار السّياسي في تركيّا، **مجلة كليّة العلوم السّياسيّة** ، جامعة بغداد.

منال محمد صالح (2010) ،التّجربة البرلمانيّة للأحزاب السّياسيّة في تركيّا((حزب العدالة والتّنمية))أنموذجا،**مجلة كليّة العلوم الإسلاميّة**،المجلّد الخامس،العدد العاشر.

مهند حميد مهيدي، (2010)،العقبات الّتي تعترض انضمام تركيّا للاتّحاد الأوروبي، **مجلة جامعة الأنبارللعلوم القانونيّة والسّياسة**،عدد6.

مورتون أبرا موو يتز وهنري جي باركي،(2011)، القائمون على التّحوّل التّركي تطلّعات كبيرة لحزب العدالة والتّنمية التّركي، ترجمة فوزي يوسف قشوع، **مجلة الثّقافة العالمية**، العدد 163،نوفمبر ديسمبر.

مثنى عبد الرّزاق الدّباغ (2008)،الإصلاح والتّغيير في تركيّا"رؤية اقتصاديّة"،**مركز الدّراسات الإقليميّة ،مجلد6**، عدد20.

منال لطفي،(2007)،أزمة تركيّا تتعمق في إبطال الدّورة الأولى في الانتخابات،**مجلة الشّرق الأوسط** ،العدد 10382.

نغم نذير شكر، (2012)، الدّور التّركي والتّغيّرات في المنطقة العربيّة، **مجلة المستنصريّة للدّراسات العربيّة والدّوليّة** ،العدد (44).

نوال عبد الجبار سلطان،(2005)، رؤية مستقبليّة للمواجهة بين العلمانيّة والإسلام في تركيّا، **مركز الدّراسات الإقليميّة**،عدد 4 .

هبة أحمد جميل، 2012، رؤية للاسلام الاجتماعي المعاصر في تركيا فتح الله كولن(انموذجاً)، **مجلة ميسان للدراسات الاكاديمية**، مجلد 11، عدد 20، ص، 50- 51.

يسرا الشّرقاوي،(2008)، تركيّا – أمريكا .. سياسة خارجيّة بملامح جديدة، **مجلة السّياسة الدّوليّة**، العدد (171)، المجلّد (43).

هـ -المقابلات الشّخصيّة:

- مقابلة أجراها الباحث مع الدّكتور محمد خير عيادات (رئيس قسم العلوم السّياسيّة :كليّة الأمير الحسين بن عبد الله الثاني للدّراسات الدّوليّة ، الجامعة الأردنيّة) بتاريخ 2015/3/31م.
- مقابلة أجراها الباحث مع الدّكتور عبد الله نقرش (قسم العلوم السّياسيّة:كليّة الأمير الحسين بن عبد الله الثّاني للدّراسات الدّوليّة ، الجامعة الأردنيّة) بتاريخ 2015/3/31م.

و- المواقع الإلكترونيّة:

- مجاهد مليجي ،2015،تركيّا تنتصر للمبادئ قبل المصالح.. أحرار سوريا وليبيا ومصر خير شاهد، آخر تحديث 28\فبراير**2015** **www.turkpress.co/node/6107**

- علي حسين باكير،2014،تركيّا الجديدة:قراءة في نتائج الانتخابات الرّئاسيّة وانعكاساتها المستقبليّة،مركز الجزيرة للدّراسات

www.studies.aljazeera.net/2014. يوم1\مارس اذار\2015السّاعة 10

- حلمي الأسمر،2014 ، التّحالف السّعودي التّركي 2\4\2015،**www.Turkpress.com**

- فارس الخطاب ، سوريا ومستقبل العلاقة بين تركيّا وإيران

www.aljazeera.net/Knowledgeegate/opinions/2012/7/26

- سونر جاغا يتاي وتايلر إيفانز،2012،علاقات تركيّا المتغيّرة مع العراق.

www.washingtoninstatute.org/ar/police-analysis/vie turkeys-changing-relations-whith-iraq-Kurdistan-up-baghdad-down

- نعمان كورتولموش (نائب رئيس حزب العدالة والتّنمية)،2011،التّحوّل من أجل نظام عادل وديمقراطي: تجربة حزب العدالة والتّنمية في تركيّا،

www.escwa.un.org/main/bd session% 2011-4-NK-Arabic.pdf.

- الموقع الرّسمي لحزب العدالة والتّنمية التّركي.

www.aKparti.org.tr/arabic/aKparti/parti-tuzugu#bolum

- أحمد داوود أوغلو،توليفة ناضجة للعلم والسّياسة

www.aljazeera.netar.tradingeconomics.com/cayman-islands/indicators2015\3\15

- بيلج مينيكس،التّحوّل الّذي تشهده تركيّا:الاحتمالات والقيود

www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/turkeys-strans formation-pros pects-and-limits21/3/20143 الساعة

- حكاية الحجاب في تركيّا من البارحة إلى اليوم **25-3-**

www.turkpress.com2015

- علي الطّالقاني ،2008،سجالات وانقسامات حول الحجاب في تركيّا، شبكة النّبأ المعلوماتيّة ،متاح على الموقع الإلكتروني **www.annabaa.org** 25-3-2015.

- مورتون أبراموويتز، هنري جي.باركي،Turkeys Transformers، مجلة foreigh Affairs، عدد نوفمبر-ديسمبر2009.
- خورشيد دلي، (2013)، القضيّة الكرديّة في تركيّا: والحلّ السّلمي،الجزيرة نت.

pinions http://www.aljazeera.net/Knowledgegate/o

- محمد عبد القادر خليل ، مخاطر الاستراتيجيّة التّركيّة نجاة التّحالف الدّولي لمحاربة "داعش".

http://www.siyassa.org.egNewsContent

www.tradingeconomics.com/cayman-islands/indicator-

- Turkey:The New Model ?,April 2012 Omer Taspinar-

www.brookings.edu2015\مارس 10 الساعة\ 1

- اسماعيل باشا، 2012، معركة النفوذ بين جماعة كولن وحزب اردوغان، متاح على الموقع الالكتروني

www.aleqt.com/2012/02/20/artical2628355.html

ثانيا:الكتب والمقالات الأجنبيّة:

Baskin Oran (ed) (2010) **TurKish Foreign Policy 1919-2006 Facts and analyses with documents**,Utah series in TurKish &Islamic Studies(University of Utah).

Robert OIson (1996),**The Kurdish National Movement in the 1990s,** University Press of Kentucky,Lexington.

H.Ertug Tombus (2013**) ,The case of the justice and DevelopmentPartyinTurkey,**Sabanci University,Istanbul,Turkey .

THE IMPACT OF JUSTICE AND DEVELOPMENT PARTY IN THE TURKISH PLITICLAL SYSTEM(2002-2014)

BY

Hammad Salem Mohammd Al Qisi

Supervisor

Dr. Ameen Mashaqba, Prof.

ABSTRACT

The study aims to provide academic research to determine the Justice and Development Party in Turkey, experience, and the extent of its effect on the Turkish political life, and the extent of its effect on the Turkish political life, and around the regional (Arab and Muslim).

The study shows the reasons for the party's success by identifying the origins and how to consolidate the idea in political and social life of the Turkish Muslim people, in addition to the suitability of this experience for the Arab States.

The importance of the study in how to position and issued a party Islamist political landscape of the State in which rooted secular background, and is governed by the Constitution establishes this matter and guarded by the military.

The study illustrated how the arrival of the party of power by adopting Bramjn clear and applicable in other social aspects, and the jurisprudence of the priorities was the secret of the success of the experiment, it has fought corruption in the joints of the state, and was able to curtail the role of the military and away from the arena of political life, and the efforts of vigorous and sincere solve the problem of minorities in Turkish society.